المجتمع المدنى

النموذج الأمريكى والتنمية فى العالم الثالث

تأليف: هوارد ج. وياردا

ترجمة: ليلى زيدان

المجــتمع
المــدنـــى

بطاقة فهرسة

فهرسة أثناء النشر إعداد الهيئة العامة لدار الكتب المصرية

إدارة الشئون الفنية

ويياردا ، هوارد ج ٠

المجتمع المدنى : النموذج الأمريكى والتنمية فى العالم الثالث / تأليف هوارد ج . ويياردا ؛ ترجمة ليلى زيدان ٠ -ط ١ ٠-
القاهرة : الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية ، ٢٠٠٧
١٧٢ ص ؛ ٢٥سم
تدمك ٩ ٧١ ٥٤٥٤ ٩٧٧
١- الولايات المتحدة - علاقات خارجية - العالم العربى

٢- العالم العربى - علاقات خارجية - الولايات المتحدة
أ- زيدان ، ليلى (مترجم)
ب- العنوان

٣٢٧ , ٧٣٠٥٣

المجتمع المدنى

النموذج الأمريكى
والتنمية فى العالم الثالث

تأليف

هوارد ج. ويياردا

جامعة ماساشوسيتس

ترجمة

ليلى زيدان

الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية

١٠٨١ كورنيش النيل ــ جاردن سيتى ــ القاهرة

CIVIL SOCIETY: The American Model And Third World Development by Howard J.Wiarda

First published in the United States by Westview Press, a member of the Perseus Group.

ISBN 10 0-8133-4077-2

13 978-08133-4077-7

حقــوق النشــر

الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية

١٠٨١ شارع كورنيش النيل ــ جاردن سيتى ــ القاهرة

ت ٧٩٤٥٠٧٩ فاكس ٧٩٤٠٢٩٥

المحــتويات

الجزء الرابع : خاتمة

الجـــداول

تمهـــيد

هذا الكتاب يجئ ثمرة لنوعين من الاهتمامات المتقاربـــة. الأول، وهـــو اهتمـــام متواصـــل بالسياسات المقارنة والتنمية فى العالم الثالث: أفريقيا، وآسيا، وأمريكـــا اللاتينيـــة والشـــرق الأوسط. والاهتمام الثانى، وهو اهتمام متواصل أيضاً بالسياسة الخارجية الأمريكية، ولا سيما حينما يتعلق الأمر بمدى ملائمتها أو عدم ملائمتها للعالم الثالث، وهو اهتمام لم تزد حدتـــه إلا بعد انتقالى إلى واشنطن قبل عشرين عاماً بالضبط، ولم يقتصر الأمر على الكتابة عنها وإنمـا أصبحت أيضاً معنياً بها عن قرب باعتبارى مشاركاً فى عملية رسم السياسات. وكان الســؤال الرئيسى الذى شغلنى طوال هذه السنوات هو ما إذا كان هذان الاهتمامان ـــ التنمية فى العالم الثالث والسياسة الخارجية الأمريكية ـــ يمكن أن يلتقيا يوماً ما، ويحققـــا تفاهمـــاً وانســـجاماً، ناهيك عن إمكانية تحركهما إلى الأمام فى تناغم. ولكن الوقائع لا تبشر كثيراً بالنجاح.

وعندما قدمت للمرة الأولى إلى واشنطن فى عام ١٩٨١ على أساس الإقامة الدائمـة فيها تقريباً، نشرت رسالة قصيرة بعنوان "التمركز العرقى والسياســـة الخارجيـــة: هـــل بإمكاننا أن نفهم العالم الثالث؟" والإجابة التى توصلت إليها، وكانت بـــالنفى الصريـــح، أثارت جدلاً واسعاً فى ذلك الوقت وجرّت علىّ مشاكل كبيرة مع القوى الموجودة فى جهة عملى حينئذ، وهى معهد المشروع الأمريكى لأبحاث السياسات العامـــة The American Enterprise Institute for Public Policy Research (AEL)، والذى كان يفترض معرفـــة ما هو الأصلح للعالم الثالث. وبعدها بعامين، وعندما أطلقـــت إدارة ريجـــان مشـــروع الديمقراطية Project Democracy، الذى يعتبر المشروع الرائد لما يعرف اليوم بـــالوقف القومى من أجل الديمقراطية National Endowment for Democracy (NED)، كتبت مقالاً لا يقل إثارة للجدل عن سابقه، والذى أعيد نشره حينئذ فى العديد من نشرات المقتطفـــات الأدبية المختارة والإصدارات بلغات أجنبيـــة، تحـــت عنـــوان "هـــل يمكـــن تصديـــر

الديمقراطية؟"؛ ومرة أخرى كانت الإجابة فى الجانب السلبى[2].

وقد قمت مؤخراً بنشر دراسة أخرى مثيرة للجدل لمركز الدراسات الاستراتيجية والدولية Center for Strategic and International Studies (CSIS) وكانت بعنوان "شروخ فى الإجماع فى الآراء: مناقشة جدول الأعمال الخاص بالديمقراطية فى السياسة الخارجية للولايات المتحدة،"[3] وقد كانت هى الأخرى مثيرة للجدل بين الزملاء، وواضعى السياسات، وزملائى الدارسين.

والدراسة الحالية مبنية على ما سبقها من أعمال رغم المجازفة بالخوض فى ميدان جديد وهو المجتمع المدنى، الذى يعتبر أحدث علاج حاسم تستخدمه الولايات المتحدة لتساعد فى قضية الديمقراطية. والدراسة تطرح السؤال التالى: "هل المجتمع المدنى قابل للتصدير؟" بنفس الطريقة تقريباً التى تساءلت بها فى المقال الأخير عما إذا كانت الديمقراطية قابلة للتصدير. إن طرح السؤال على هذا النحو ستكون إجابته بالنفى بطبيعة الحال؛ ولكن القضية هنا مثلما كانت فى السابقة أكثر تعقيداً من ذلك. إذ أن الأسئلة الحقيقية يجب أن تكون: هل تستطيع الولايات المتحدة، التى تشكلت مؤسساتها السياسية على هذا النحو من القوة على مفاهيم الديمقراطية للوك Locke، وماديسون Madison وتوكفيل Tocqueville، وعلى تعددية مجموعات المصالح، والمجتمع المدنى، أن تفهم يوماً ما تركيبة مجتمعات العالم الثالث التى تشكلت من مفاهيم كونفوشيوسية، وإسلامية، والمفاهيم المختلفة غير الغربية التى تختلف أشد الاختلاف عن مفاهيمنا؟ وما الذى سيحدث إذا ما واجهت السياسة الخارجية الأمريكية، وبرنامج المعونة الخارجية الأمريكية، والمنظمات غير الحكومية الأمريكية (NGOs)، وجميعها قد تأثرت بشدة بنفس التقاليد الليبرالية الأمريكية، واصطدمت بمجتمعات وأمم تستند قيمها، ومفاهيمها، وأولوياتها على مؤسسات ثقافية، واجتماعية، وسياسية وتفاهمات تختلف عما لدينا؟

وقد تم تنظيم هذا الكتاب على النحو التالى: الفصل الأول يقدم المواضيع والأسئلة الرئيسية. وفى الجزء الثانى نتناول النظرية والمفاهيم: الفصل الثانى يتتبع تاريخ المجتمع المدنى فى الفكر السياسى الغربى ويبحث المعانى المختلفة له، بينما يتناول الفصل الثالث الاستجابة السائدة فى دول العالم الثالث للتحديث الاجتماعى: الكوربوراتية

corporatism*. وفى الجزء الثالث نقدم تقارير متتابعة عن سلسلة من دراسات الحالة التى قام بها المؤلف فى أفريقيا جنوب الصحراء، وشرق آسيا، وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط. وتتضمن خاتمة كل دراسة حالة ما تحمله من مضامين تتعلق بالسياسة الخارجية الأمريكية.

وقد حظيت هذه الدراسة بالدعم والتمويل السخى من عدد من المؤسسات والهيئات. فقد وفرت لى الجامعة التى أنتمى إليها، جامعة ماساشوسيتس، إجازة لمدة عام؛ وكان القسم الذى أعمل به، قسم العلوم السياسية، كريماً معى فى السعى لتوفير هذه الإجازة. وقد ساندت كل من هيئة ايرهارت Earhart Foundation وبرنامج فولبرايت Fulbright البحث الذى اجريته فى وسط وشرق أوروبا حول المواضيع ذات الصلة فيما يتعلق بالديمقراطية والتكامل فى حقبة ما بعد الشيوعية؛ وقام المعهد النمسوى للشئون الدولية Austrian Institute for International Affairs (OIIP) فى فيينا وجامعة وسط أوروبا Central European University (CEU) فى بودابست باستضافة كريمة لى خلال تلك الفترة. وكان العاملون، والزملاء، والقيادات فى مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية Center for Strategic and International Studies (CSIS) ومركز وودرو ويلسون الدولى للدارسين Woodrow Wilson International Center for Scholars، داعمين للعمل الذى أقوم به وكرماء فيما قدموه من تعليقات عليه. وفى الختام، وقبل كل شئ، ذلك الدعم السخى من صندوق قطاع الأبحاث فى معهد آسبن الذى لا يبغى الربح Aspen Institute's Nonprofit Sector Research لأسفارى وأبحاثى فى أفريقيا، وشرق آسيا، وأمريكا اللاتينية، والشرق الأوسط. وكعادتها، وفرت لى د. أيبدا سيكويبرا ويباردا Iêda Siqueira Wiarda الدعم

---

* هذه الكلمة تعنى فى قاموس المصطلحات الاجتماعية للدكتور زكى بدوى النزعة الطائفية المهنية، أى مبدأ الطوائف المهنية التى تتمتع بقدر من حق سن قواعد تنظيم المهنة والسلطة التنفيذية على أعضائها على غرار نظام الطوائف الذى كان سائداً فى العصور الوسطى. وقد زادت أهمية هذه النزعة فى إيطاليا الفاشية حيث قامت بتنظيم النظام الاقتصادى فى مؤسسات مهنية تابعة للدولة. كما كانت ترى أن مثل هذا النظام يوفر مزيداً من مؤسسات التمثيل السياسى. على أن المؤسسة المهنية لم تكن فى الواقع سوى أدوات لسياسة الدولة أو بمثابة وكالة إدارية لها. ويجب ألا تختلط المؤسسة المهنية الفاشية بمؤسسات الأعمال الأمريكية أو البريطانية والتى يعبر عنها بكلمة corporation والتى هى عبارة عن شركات ذات مسئولية محدودة يملكها ويديرها مواطنون وتشتغل بصفة عامة فى التجارة والصناعة. وتنتقد هذه النزعة، الرأسمالية التى تستأثر بالأرباح وتستنكر نظام العمل مقابل الأجر. وترى أن يحل محله مكافأة العمال على أساس توزيع الأرباح بين رأس المال والعمل. (المترجمة)

الأسرى، واللوجستى، والفكرى والمعنوى الحاسم.

وكل هذه المؤسسات أو الأشخاص لا تقع عليهم أية مسئولية عن الأفكار المطروحة؛ هذه المسئولية، سواء كانت للأحسن أو للأسوأ، تقع على كاهل المؤلف وحده.

هوارد وياردا
واشنطن، العاصمة
أغسطس ٢٠٠٢

ملاحظات

1. (Washington, D.C.: American Enterprise Institute for Public Policy Research, 1985).

2. Published initially as Occasional Paper No. 157, Woodrow Wilson International Center for Scholars, Washington, D.C., 1984; and in Kevin J. Middlebrook and Carlos Rico (eds.), *The United States and Latin America* (Pittsburgh: University of Pittsburgh Press, 1985).

3. (New York: Praeger Publishers for CSIS, 1997).

الجــزء الأول

مقــدمـــة

١

المجتمع المدنى، والديمقراطية، والكوربوراتية فى العالم الثالث

هناك الكثير من بلدان العالم الثالث التى لم تحظ فى الماضى بكثير من الليبرالية؛ بل كانت، على العكس، طوال تاريخها القريب بلدان كوربوراتية وغالباً ما كانت استبدادية سلطوية. وبينما تعنى الليبرالية نظاماً للترابط الحر والمتحرر من أى قيود، والتعددية، ونشاط جماعة مصالح أو نشاط منظمة غير حكومية (NGO) غير مقيد بنظم بوجه عام (وهو ما نطلق عليه الآن أسم المجتمع المدنى)، فإن الكوربوراتية (ولا مجال لمساواتها بإحدى تنويعاتها، وهى الفاشية) تعنى قيام الدولة بتنظيم نشاط جماعة المصالح والمنظمات غير الحكومية والسيطرة عليه بل وحتى إقامة حياة ترابطية، رسمية تديرها الدولة.

والآن ونظراً لإعادة تنظيم اقتصاديات كثير من بلدان العالم الثالث، ولأن النظم الاستبدادية تتراجع أمام الديمقراطية، فإن العديد من المجتمعات والنظم السياسية تمر بالمثل بمرحلة انتقال من نظام الكوربوراتية إلى نظم الترابط الحر، والمجتمع المدنى، والتعددية السياسية والمجتمعية الأوسع. ولكن هذه العملية مازالت غير مكتملة وجزئية فى كثير من البلدان. وغالباً مازالت تفرض قيوداً على أنشطة المنظمات غير الحكومية (NGO) القطاع غير الربحى (التطوعى) Non-profit sector (NPS). أو أن تكون الجماعات الجديدة مرغمة على المنافسة، وبطريقة غير منصفة فى معظم الأحوال، مع المنظمات الرسمية، والتى

ترعاها الدولة. وهناك ثمة مخاوف فى كثير من البلدان النامية من أن يسفر نشاط جماعة المصالح غير المقيد بنظم والمتحرر من أى قيود عن فوضى وانهيار. وعلى الرغم من أن كثيراً من الحكومات تقوم بتفكيك الكوربوراتية رسمياً، فإنها مع ذلك مستمرة فى ممارساتها؛ بل إن هذه الحكومات، حتى وإن كانت تتخلى عن نظام الكوربوراتية على المستوى القومى، فإنها تعاود فرض السيطرة الكوربوراتية على المستوى المحلى ــ وبالتحديد حيث تمارس المنظمات غير الحكومية والقطاع غير الربحى عملهم. وهناك توازن دقيق بين الرغبة فى الديمقراطية والتعددية، وبين ما قد يحدث على أرض الواقع فى كثير من بلدان العالم الثالث من تفكك، وانهيار، واستعصاء على الحكم إذا ما تقدمت هذه العملية بخطى أسرع من اللازم.

لم تكن الليبرالية والترابط الحر هما النتاج الوحيد، أو المحتوم، أو الشامل لعمليات التحديث الأخيرة؛ بل إنه قد ساد، بدلاً من ذلك، نظام الكوربوراتية وأشكال مختلطة شتى من سيطرة الدولة والحرية. غير أنه فى الوقت الذى حظى فيه الإصلاح الاقتصادى والدمقرطة (أحزاب وانتخابات) بالنصيب الأكبر من الاهتمام من جانب الدارسين، وصناع السياسات، وأوساط المجتمع المدنى والمنظمات غير الحكومية والقطاع غير الربحى، فإن أحداً لم يلتفت تقريباً إلى تحليل الظواهر التى لا تقل أهمية المتمثلة فى الانتقال من الكوربوراتية إلى الترابط الحر فى ميدان تنافس جماعات المصالح. ذلك أنه إن كان للديمقراطية أن تزدهر لتتخطى المستوى الرسمى فحسب، فلابد أيضاً من تشجيع الترابط الحر المتحرر من أى قيود، والتعددية الاجتماعية والسياسية الحقيقية، والمجتمع المدنى وتعزيزها، ورعايتها. ولو أننا تحلينا بالحكمة، لتمكنا من إدارة هذا الانتقال بسلاسة؛ وإن كنا غير ذلك، فقد يسفر الأمر عن ثورات، وقلاقل، وشرذمة، وعودة محتملة إلى النظم الاستبدادية.

يبحث هذا الكتاب العمليات السياسية التى تجرى فى وقت تمر فيه مجتمعات العالم الثالث بفترة انتقالية من الحكم الاستبدادى السلطوى وسيطرة الدولة إلى الديمقراطية، ومن نظام الكوربوراتية إلى نظام الترابط الحر. ويركز الكتاب بصورة أكثر تحديداً على التراث ومع ذلك كثيراً ما يقدم الواقع بخصوص سيطرة الدولة أو الحكومة على أنشطة المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدنى أثناء العملية الانتقالية. ولا يقتصر البحث على مناقشة عمليات السيطرة تلك على نحو أكاديمى، بل يهتم أيضاً بما تنطوى عليه السياسات العملية من مضامين: كيفية الإسراع بتفكيك نظم الكوربوراتية (إذا كان ذلك هو المطلوب) والعمل على استكمالها بصورة أكبر؛ وكيفية أن يكون لدينا حساسية أكبر وإدراك للأعراف المحلية،

والمؤسسات، وأساليب أداء العمل خلال المرحلة الانتقالية الحرجة؛ وكيفية أداء المنظمات غير الحكومية والقطاع غير الربحى لعملها بصورة أكثر فعالية فى المراحل الانتقالية وفى الفترات الفاصلة بين نظام الكوربوراتية وبين الليبرالية أو الديمقراطية؛ وما الذى يمكن عمله عندما تسعى الحكومات إلى *العودة* إلى سيطرة الدولة سواء على المستوى القومى أو المستوى المحلى؛ وكيف يمكن للمجتمع المدنى أن يكون أكثر فعالية، ومن ثم يساعد على تقوية الديمقراطية؟

ويتضمن المشروع بحثاً حول سيطرة الدولة على أنشطة المجتمع المدنى والمنظمات غير الحكومية فى عدد من دول العالم الثالث الرئيسية، والمشاورات مع مسئولين من المنظمات غير الحكومية والقطاع غير الربحى، ومقابلات مع المسئولين فى الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية U.S.AID وغيرهم من المسئولين فى حكومة الولايات المتحدة.

تركيز السياسة والجمهور المستهدف

هذا مشروع من المشروعات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة لقضية مهمة متعلقة بالسياسة. وتشير المقابلات التى أجراها المؤلف إلى أن عدداً قليلاً من الأشخاص فى المنظمات غير الحكومية والقطاع غير الربحى والمجتمع المدنى، أو فى أوساط وضع السياسات فى حكومة الولايات المتحدة(USG) أو فى الوكالات الدولية، لديهم الخلفية الكافية عن الكوربوراتية بما يجعلهم يفهمون هذه الظاهرة، ناهيك عن التعامل معها من حيث وضع السياسات. فمنذ أن ضعفت الثقة فى الماركسية اللينينية وتعرض الحكم الاستبدادى فى كثير من البلدان للضعف، ساد الاعتقاد بأن الديمقراطية، والتعددية، والمجتمع المدنى سوف تحل محلها بصورة تلقائية وشاملة. ولكن القضايا والخطوات العملية ليست بهذه البساطة. فالعملية ليست بالضرورة محتومة، ووحيدة الاتجاه، أو شاملة. فثمة كثير من الفجوات، والخلل، والتداخل بين التقليدى والحديث، وحلول *وسط* ما بين الكوربوراتية والترابط الحر. ذلك أنه يتعذر تطبيق النموذج المستند إلى فلسفة توكفيل Tocqueville فى الترابط الحر وبشعار الثورة الفرنسية *دعه يعمل laissez-faire* التى كانت فى صلب الحياة السياسية والعامة الأمريكية، سواء كان ذلك بصورة جزئية أو مختلطة، فى معظم بلدان العالم الثالث.

ولكى تكون وكالات المنظمات غير الحكومية والقطاع غير الربحى والمجتمع المدنى

فعالة فى العالم الثالث، ولا سيما فى البلدان التى تمر حالياً بالمرحلة الانتقالية، ينبغى أن تفهم السياق الذى تعمل فيه وأن تكون على استعداد لتطويع برامجها العالمية للظروف المحلية، أو القومية، أو الإقليمية. ذلك أن العديد من البرامج الإصلاحية السابقة الموجهة إلى العالم الثالث ــ الإصلاح الزراعى، تنمية المجتمع، تنظيم الأسرة، الإصلاح التشريعى، وغيرها ــ انهارت لأنها فشلت فى التكيف مع الظروف الاجتماعية، والسياسية، والثقافية التى وجدت نفسها تعمل فيها. غير أن هناك، فى الوقت الحالى، شعوراً متزايداً بالإحباط بين كثير من المسئولين فى المنظمات غير الحكومية والقطاع غير الربحى والمجتمع المدنى، برغم ما كانوا يشعرون به من زهو لما حققوه من قبل بالنسبة للدمقرطة، وذلك بسبب عدم قدرتهم على التوسع فى برامجهم؛ أو لأنهم يواجهون عقبات ناجمة إما بسبب معاودة الدولة تأكيد سيطرتها وإما لعزوف قادة العالم الثالث عن المضى بسرعة أكبر أو إلى درجة أبعد نحو المجتمع الحر؛ أو لأنهم يواجهون عداء من نوع جديد أو لزيادة شكوك الحكومة المضيفة، وتزايد إجراءاتها التنظيمية، والسيطرة على أنشطتهم. فقد تم طرد بعض المنظمات غير الحكومية من البلدان التى يعملون بها؛ والبعض الآخر أُجبر على تقليص أنشطته؛ وبعضها أيضاً اضطر بقبول مزيد من التدقيق فى أمورها المالية، وصلاتها الأجنبية، والعضوية فيها، وإجراءاتها الداخلية ــ وهو ما يعنى التأكيد على الكوربوراتية.

ويسعى هذا البحث إلى مساعدة أوساط المنظمات غير الحكومية والقطاع غير الربحى والمجتمع المدنى فى التعامل مع هذه القيود الجديدة والتغلب عليها والمساعدة فى فهم العمليات السياسية التى ينطوى عليها الأمر. ذلك أنه يجب على المنظمات غير الحكومية، حتى تؤدى عملها بفعالية، أن تدرك أن خشية حكومات دول العالم الثالث من حدوث قلاقل وعدم استقرار، تجعلها شديدة التردد فى التحرك نحو السماح بالترابط المتحرر من أى قيود، ومن ثم تستخدم الإجراءات التنظيمية وإصدار التراخيص لجماعات المجتمع المدنى للسيطرة عليها أو عند اختيارها، كما تحاول إدماج الجماعات الاجتماعية الصاعدة وإخضاعها للإشراف الرسمى للدولة. والنتيجة هى أنه يصبح على المنظمات غير الحكومية غالباً أن تبحر بحرص بالغ فى هذه المياه المضطربة حتى تحتفظ بفعاليتها، وتتجنب إما تعرضها للإهمال بحيث تفقد أهميتها أو الطرد، وأن تواصل تقدمها من أجل تحقيق برنامج عملها.

وبناءً على ذلك، فإن البحث الذى أدرج هنا، موجه إلى هذا الجمهور: أوساط المنظمات غير الحكومية والقطاع غير الربحى والمجتمع المدنى، والتى تكون فى الغالب غير مدركة

تماماً للتأثيرات المستمرة والسائدة للكوربوراتية ومضامينها فى كثير من مناطق العالم الثالث. كما أنه موجه أيضاً إلى واضعى السياسات الأمريكيين فى الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية AID وغيرها من الوكالات الإنمائية التى يجب أن تتعامل مع نفس الظاهرة، وإلى الدارسين والوكالات المعنية بالتحول الديمقراطى ــ وكالات مثل الوقف القومى من أجل الديمقراطية National Endowment for Democracy (NED)، والمعهد القومى الديمقراطى للشئون الدولية، National Democratic Institute for International Affairs (NDI)، والمعهد القومى الجمهورى للشئون الدولية National Republican Institute for International Affairs (NRI)، والتى يجب أن تتصارع مع تلك القضايا. نحن جميعاً بحاجة إلى التمسك بهدف تحقيق نظام ديمقراطى، تعددى للترابط الحر، وفى الوقت نفسه علينا، حتى نعمل بفعالية، الاعتراف والتعامل بواقعية مع نظم الحكم الانتقالية المختلفة، وما تنطوى عليه من نظم مختلفة، والخطوات المختلفة أو الحلول الوسط التى تقع فى منتصف الطريق.

الخلفية وأسئلة رئيسية

فى كثير من الأدبيات النظرية عن الدول النامية وأيضاً فى تحليل السياسات، غالباً ما يفترض وجود ثلاثة طرق رئيسية للتنمية: الطريق الاستبدادى، وطريق ليبرالى تعددى، ثم الطريق الماركسى اللينينى[1]. أما النظام الاستبدادى فقد اختفى فى كثير من البلدان والآن، وبعد انتهاء الحرب الباردة وزوال البديل الماركسى اللينينى، فقد سادت فكرة أن الليبرالية والتعددية سيكون لها النصر فى العالم. وربما قد يحدث هذا على المدى البعيد، غير أن المحللين، والنشطاء، وأيضاً واضعى السياسات فى وقتنا الحالى يتجاهلون كلهم تقريباً أو يجهلون النتائج والبدائل التى وصلت إليها النظم العظيمة الأخرى، ولا سيما ذلك النظام الذى يتمتع بجاذبية خاصة لدى النظم السياسية غير المستقرة فى العالم الثالث: الكوربوراتية.

لقد كان للكوربوراتية، ونظرية التكامل العضوى، وسياسة التكامل، كما سنرى فى الفصل ٣، تاريخ طويل فى الفكر الغربى وأيضاً فى الممارسة السياسية. وكانت الكوربوراتية تتمتع بجاذبية خاصة فى تلك الدول الرئيسية فى العالم الثالث (مصر، إندونيسيا، إيران، كوريا الجنوبية، تايوان، البرازيل، المكسيك) حيث كانت النخبة السياسية تفضل التنمية الاقتصادية ولكنها كانت دائماً تخشى من عواقبها الاجتماعية والسياسية (التعددية والديمقراطية). ومن ثم

فقد عمدوا إلى إقامة هياكل مشتركة متطورة من المؤسسات والقوانين للسيطرة على القوى الاجتماعية الجديدة الصاعدة، وإدارتها، واختيارها، بل وكبحها أيضاً: العمالة المنظمة، وجماعات الفلاحين، والمرأة، وعناصر السكان الأصليين، والجماعات المرتكزة على المجتمع المحلى والأحياء المجاورة، والمنظمات غير الحكومية من كافة الأنواع، والحركات الاجتماعية، والمجتمع المدنى بوجه عام.

وخلال العقدين الأخيرين، وحسبما تؤكد إصدارات مركز جامعة جون هوبكينز لدراسات المجتمع المدنى[2]، حدث انفجار للمجتمع المدنى، والمنظمات غير الحكومية، والجمعيات ذات المصالح الخاصة بوجه عام شمل العالم أجمع. هذا بالإضافة إلى أن الكثير من البلدان النامية قامت، ولا سيما فى العقد الأخير، بعمليات إصلاح، وخصخصة، وتحرك نحو الليبرالية الجديدة فى المجال الاقتصادى. وبرغم أن الكثيرين تحركوا نحو الديمقراطية الانتخابية، فقد ثبت أن الديمقراطية الليبرالية والتعددية الحقيقية أكثر صعوبة ومضللة. والكثير من دول العالم الثالث عازفة، بسبب خشيتها من الفوضى والانهيار، عن التخلى عن القيود السياسية، وتخفيف شدة تلك الشبكة الهائلة من القوانين التنظيمية الكوربوراتية التى مازلت قائمة أو إلغاءها تماماً. ونتج عن ذلك خليط من الفوضى والتخبط فى التعامل مع جماعات المنظمات غير الحكومية والقطاع غير الربحى والمجتمع المدنى والدعاة المتورطين فى الوسط، مترددين إزاء كيفية العمل. وبرغم أن الكثير من البلدان النامية قد ألغت السيطرة الكوربوراتية كجزء من الاستراتيجية الأوسع للديمقراطية، فإن هذه السيطرة ظلت قائمة فى معظمها، وإلا فقد توجد جمعيات المصالح الرسمية وما يصاحبها من آليات تنظيمية جنباً إلى جنب فى علاقة *تنافسية* يشوبها النزاع، والتشابك مع الجماعات الأحدث والمنظمات غير الحكومية المُشكلّة للتوجه نحو الترابط الحر.

ويستكشف هذا البحث بعض الأسئلة الجوهرية التى لا بد لأوساط المنظمات غير الحكومية والقطاع غير الربحى والمجتمع المدنى مواجهتها:

١. ما هو الأساس النظرى، والاجتماعى، والسياسى لنظم الكوربوراتية ذات الانتشار الواسع فى العالم الثالث والتى تكاد تكون مجهولة تماماً فى الولايات المتحدة (بما فى ذلك بين قادة المنظمات غير الحكومية الدولية التى تسعى للعمل فى تلك البلدان)؟

٢. ما هى *الخطوات العملية* والديناميات التى يتم بها حالياً تفكيك النظم الكوربوراتية

أو استبدالها بنظم أكثر ليبرالية من الترابط الحر؛ وما مدى انتشار الوسائل الباقية للسيطرة على الترابط الحر؛ وما هو نوع النظم المختلطة الموجودة، وكيف تتغير، وكيف يتسنى لجماعات المنظمات غير الحكومية والقطاع غير الربحى والمجتمع المدنى تعلم الإبحار فى خضم وسائل السيطرة تلك؟

٣. ما هى القوانين والإجراءات (قانونية، ودستورية، وسياسية) التى مازال يتعين على مجموعات المنظمات غير الحكومية والقطاع غير الربحى والمجتمع المدنى الالتزام بها وكيف يؤدى ذلك إلى تثبيط أنشطتها؟ وما هو المطلوب للعمل على تخفيف هذه القيود؟

٤. كيف يتسنى للمجتمع الدولى والمنظمات غير الحكومية بصفة خاصة المساعدة فى عملية التحول من نظام الكوربوراتية إلى مجتمعات وحياة سياسية تتسم بالليبرالية، والانفتاح، والتعددية الحقيقية؟ وكيف يمكن للمجتمع الدولى ممارسة الضغوط على البلدان لإعادة تنظيم أنشطة المنظمات غير الحكومية، فى الوقت الذى تقوم فيه بتحرير النشاط الاقتصادى من هذه القيود، والانتقال سريعاً نحو نظام الترابط الحر؟

٥. فى السياق الحالى للأوضاع، يجرى تفكيك الكوربوراتية فى كثير من البلدان على المستوى القومى ولكن يتم تنشيطه على المستوى المحلى ـ وبالتحديد حيث تعمل كثير من المنظمات غير الحكومية؛ فما هو السبيل الأمثل الذى يمكن لجماعات المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدنى مقاومة هذا الاتجاه، أو الالتفاف حوله، أو إيقافه؟

٦. كيف يتسنى للمنظمات غير الحكومية الأمريكية بوجه خاص، فى سعيها بحماس نحو التعددية الحرة والديمقراطية، تجنب دفع بلدان العالم الثالث لمسافة أبعد مما يجب وبسرعة أكثر مما يجب فى هذا المجال، وبالتالى تكون السبب فى عدم الاستقرار والفوضى ذاتها التى تسعى البنية الأساسية لمجتمع مدنى قوى من أجل منعه؟

٧. هل يستطيع دعاة المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدنى الأمريكيون فهم أشكال للمجتمع المدنى مختلفة عما لديهم ومن ثم تنمية التعاطف والمشاركة اللازمة للتعامل مع بلدان العالم الثالث بشروطهم وليس من خلال الرؤية الضيقة، الخاصة للتعددية الأمريكية والترابط الحر؟

العمل فى هذا البحث تم على أساس أربعة أنواع من الأساليب المنهجية. الأول، أسلوب الحوار، والتشاور، والتفاعل المتبادل مع قادة وإداريى المنظمات غير الحكومية والقطاع غير

الربحى والمجتمع المدنى فى الولايات المتحدة والعالم الثالث تتعرف على المشكلات، والاحتياجات، والقضايا بحسب تصورهم لها. الأسلوب الثانى عن طريق المكتبات والبحث فى الوثائق والسجلات عن *النظم المميزة* للعلاقات بين المجتمع المدنى والمجتمع الحكومى، وعن استمرار أو استئصال آليات السيطرة الكوربوراتية فى العالم الثالث. وينطوى هذا الأسلوب على البحث فى الدساتير، والقيود القانونية، والثقافة السياسية، والسيطرة السياسية والبيروقراطية التى تسعى حكومات العالم الثالث من خلالها إلى مراقبة وتنظيم أنشطة المنظمات غير الحكومية والقطاع غير الربحى والمجتمع المدنى. والأسلوب الثالث يتمثل فى إجراء مقابلات مع قادة المنظمات غير الحكومية، وممثلى الحكومات، والمسئولين فى الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (AID)، والمسئولين فى القطاع غير الربحى فى البلدان التى تم فيها إجراء دراسة الحالات. والأسلوب الرابع يتمثل فى مراقبة المشاركين فى عدد من البلدان الممثلة للعالم الثالث حيث كانت قضية الصراع بين السيطرة الكوربوراتية على أنشطة المنظمات غير الحكومية وبين الترابط الحر حادة بوجه خاص.

ويشتمل البحث على رؤية عالمية، واسعة، قمت فيها بالبحث، والعمل، والسفر إلى كافة المناطق التى تم تحليل أوضاعها فى الجزء الثالث. غير أنه يتعذر على المرء أن يكون خبيراً فى كل شئ ومن ثم، فإنه بينما قمت بالتركيز على الإقليم بمعناه الواسع، فقد كان تركيزى أيضاً على بلدان رئيسية معينة (١) حيث كان النقاش والديناميات حول السيطرة الكوربوراتية فى مقابل الليبرالية والترابط الحر أشد إثارة للجدل وعدم الاستقرار؛ (٢) وأى هذه الأشكال أكثر تمثيلاً لإقليمهم، و (٣) وأى هذه البلدان لها أهمية خاصة. والبلدان هى البرازيل والمكسيك فى أمريكا اللاتينية، ومصر فى الشرق الأوسط، وتايوان وكوريا الجنوبية فى آسيا، وجنوب أفريقيا فى أفريقيا.

ملاحظات

1. For an overview, see Howard J. Wiarda, *An Introduction to Comparative Politics: Concepts and Processes* (Fort Worth: Harcourt Brace, second edition, 1999).

2. See especially the work of Lester M. Salamon and his colleagues at the Center for Civil Society Studies, Johns Hopkins University, such as *The Civil Society Sector*, *The Rise of the Nonprofit Sector*, and *Social Origins of Civil Society.*

الجــزء الثانى

النظرية والمفاهيم

٢

المجتمع المدنى

التاريخ والمعنى

إن مفهوم المجتمع المدنى له تاريخ طويل ومميز فى الفكر السياسى والممارسة فى الغـــرب[1]. وهنا، ومنذ البداية، تكمن أول وأهم مجموعة من القضايا التى ينبغى علينـــا معالجتـــها: (١) فعلى الرغم من أن المجتمع المدنى يعد جزءاً لا جدال فيه من التقاليد الغربية، فـــإن معنـــاه ومضامينه تنوعت بصورة هائلة على مر السنين، فى أطر تاريخية مختلفة، ومن بلد إلى بلـد؛ و (٢) فى حين أن المجتمع المدنى مرتبط وجزء لا يتجزأ من التقاليد الغربية الواضحة، على الأقل فى تأكيده حديثاً على الفردية، وغياب القيود الإقطاعية أو شـــبه الإقطاعيـــة، وحريـــة المشاركة، والتحرر، وسياســـات المشـــاركة والتعدديـــة، واقتصاديـــات الطبقـــة الوســـطى والمشروعات التجارية والسوق الحرة، فإنه ينبغى علينا أن نتساءل عما إذا كانت هذه القيـــم ملائمة وإلى أى مدى لبلدان العالم الثالث التى تختلف اختلافاً شديداً فى تاريخها، وثقافاتـــها، ومجتمعاتها، واقتصادياتها، وتقاليدها السياسية. ولنا أن نتساءل عما إذا كان المجتمع المدنـــى الآن أصبح مفهوماً عالمياً إلى الدرجة التى تجعله قابلاً للتطبيق فى كافة البلدان بنفس الشـــكل تقريباً؟ تلك هى القضايا التى سنتصدى لها بالبحث فى هذا الفصل من الكتاب.

ويتعذر علينا فى مثل هذه المناقشة المقتضبة، أن نستعرض تاريخ الفكر السياسى الغربى برمته، أو حتى مفهوم المجتمع المدنى بتوسع كبير فى إطار هذه التقاليد الغربية. غـــير أننـــا بحاجة إلى الإشارة إلى الاتجاهات الرئيسية ــ والصيغ المتنوعة داخل هذا التاريخ ــ حتـــى يتسنى لنا تقديم خلفية وإطار للموضوعات الرئيسية فى هذه الدراسة.

بالنسبة للإغريق القدماء، حيث كانت بدايات المعالجة المنهجية لهذا المفهوم، كان ينظر إلى المجتمع المدنى على أنه كومنولث لمواطنين تجمعهم منظومة سياسية[2]. وفى داخل هذا الكومنولث، الذى تم تنظيمه على غرار المدينة ــ الدولة الإغريقية، لا تشير كلمة "المدنى" فى عبارة المجتمع المدنى إلى السلوك الطيب بل إلى متطلبات المواطنة: المعرفة، والخطابة، والمشاركة. غير أنه حتى فى هذه الصيغ الأولية بدأنا نرى اختلافات. وكان مفهوم المواطنة الصالحة بالنسبة لأفلاطون مستمداً من رغبته فى إقامة قاعدة أخلاقية صلبة، متدرجة من أعلى إلى أسفل للحياة العامة التى سيوضحها "بملوكه ــ الفلاسفة"؛ وبهذا فإن المجتمع المدنى يكون خاضعاً لسلطة الدولة وللضروريات الأخلاقية الملزمة لقادته المستنيرين افتراضاً (ولكن غير المنتخبين). وعلى العكس من ذلك، يرى أرسطو، تلميذ أفلاطون، ومذهبه أقرب إلى التجريبية، أن الحياة تتخذ مستويات متعددة من أشكال الروابط أو التعددية (المجتمع المدنى) ودعا إلى إدماج هذه الروابط فى الحياة السياسية، حتى مع استمرار الالتزام بالمفهوم الأخلاقى للمواطنة. وهكذا، نجد أنه منذ تأسيس النظام الفكرى الإغريقى، لدينا مفهومان متعارضان للمجتمع المدنى: أحدهما، مرتكز على الدولة، وعلى التدرج من أعلى إلى أسفل، وسلطوى وإن لم يكن استبدادياً؛ والآخر، أكثر تعددية، ومشاركة، وتشاورى. ولا ننسى أنه فى كلا هذين المفهومين القديمين، على أية حال، كان ينظر إلى المجتمع نظرة غير ديمقراطية وقائمة على التدرج الهرمى، وبه طبقة عبيد "طبيعية" ومواطنة مقيدة.

وبالمثل شجعت الإمبراطورية الرومانية العبودية، ورأت أن نظام المجتمع يقوم على أساس التدرج الهرمى والمواطنة المقيّدة تقييداً شديداً. ولئن كانت روما تحظى بتقدير فى التقاليد الغربية بسبب اتباعها النظام الجمهورى، فإنه لابد لنا من الاعتراف بأنه فى ظل الإمبراطورية الرومانية خرج إلى الوجود للمرة الأولى نظام شامل للكوربوراتية الخاضع للدولة[3]. ونعنى بالكوربوراتية نظاماً تتبناه الدولة، وتجيزه الدولة، وتنظمه الدولة، وجمعيات مصالح تسيطر عليها الدولة؛ ومن ثم فإن التمثيل والتشاور كان أيضاً كوربوراتياً، مرتكزاً على الجماعات، أو منظماً على أساس وظيفى، وليس على أساس ديمقراطى، أو فى ظل مبدأ صوت واحد لشخص واحد. غير أن نظام المجتمع المدنى الذى تسيطر عليه الدولة ليس هو ما يعنيه هذا المصطلح لمعظم الأمريكيين أو واضعى السياسة الخارجية الأمريكية؛ ومن الناحية الأخرى لابد لنا من الاعتراف بأنه فى معظم العالم الثالث، ولا سيما ذلك الجزء منه (معظم أفريقيا، والشرق الأوسط، وأمريكا اللاتينية بوجه خاص) الذى تأثر بتقاليد القانون

الرومانى، يسود مفهوم المجتمع المدنى الكوربوراتى والذى تسيطر عليه الدولة، وليس نظام التعددية غير المحدودة المنطلقة بحرية وشبه الفوضوية التى تتمتع بها ليبرالية جماعة المصالح الأمريكية.

وفى أعقاب سقوط روما، قدمت المسيحية الفئات الرئيسية للحياة الاجتماعية والسياسية (ما كان سائداً منها آنذاك) طوال حقبة العصور الوسطى ("المظلمة") لفترة تقترب من ألف سنة، ولخمسمائة سنة أخرى فى جنوب أوروبا وأمريكا اللاتينية، وأجزاء كبيرة من وسط وشرق أوروبا. وبالطبع، كان هناك تشديد واضح على بعض الجوانب وفوارق طفيفة، ثم فى النهاية اختلافات أساسية تماماً داخل المسيحية فيما يتعلق بالمجتمع المدنى طوال تلك الألفية بدءاً من أوجستين Augustine (الذى ندد بالتقاليد الكلاسيكية باعتبارها وثنية وغير مسيحية، وأكد على فساد الإنسان، وحث على أن تهتدى الجهود الإنسانية والاجتماعية بالعمل الأخلاقى) وحتى توماس أكويناس Thomas Aquinas التى وفرت كتاباته الغزيرة والصارمة وشديدة التأثير الأسس الرئيسية للنظم الاجتماعية والسياسية فى المجتمعات المسيحية الكاثوليكية حتى الحرب العالمية الثانية على الأقل[4].

ومن بين الأشياء التى أكد عليها أكويناس، "السلسلة العظمى للوجود" والتى تجعل كافة الجماعات آمنة ومثبتة (محبوسة) فى نفس الوقت فى موقعها من الحياة، والبناء العضوى، والمتكامل، والمشترك والتسلسل الهرمى للمجتمع والسياسة، والتزام المواطنين بالطاعة بينما يلتزم الحكام بالحكم بالعدل ووفقاً لوصايا الله. إن التوازن الدقيق بين السلطة من جهة و"الحقوق" (الكلمة الأسبانية المقابلة fueros تعنى حقوق الجماعة) للجماعات المشتركة (الجماعات الدينية، النظم العسكرية، النقابات.. الخ) التى يتكون منها المجتمع من الجهة الأخرى، قد شكلت لفترة طويلة (ومازال مستمراً فى بعض الأوساط) التعريف المقبول للديمقراطية فى شبه جزيرة إيبيريا وأمريكا اللاتينية. ويلاحظ أن مفهوم المجتمع المدنى هنا كان كوربوراتى (خاضع للدولة، وليس ليبرالياً) ومرتكز أيضاً على الجماعة (وليس على الفرد).

وفى القرن السادس عشر ومع الجيزويتى العظيم (والمهندس والمفكر لنظام الدولة الأسبانى فى أمريكا اللاتينية) فرانشيسكو سواريز Francisco Suarez، تحول الشكل الذى لا زال بدائياً لنظرية العقد ــ أى أن الحكام يستمدون سلطتهم من الله ولكن ينبغى عليهم العدالة فى الحكم ــ الذى دعا إليه أكويناس إلى نظام "الموافقة المسبقة" والذى يفترض أن

المحكومين، فى ماضى ما مظلم أو فى "حالة الطبيعة"، قد أبدوا موافقتهم للملك بالحكم على نحو مطلق وأن يتصرف بالنيابة عن الشعب ومصالحه المشتركة. وقد استُخدم هذا التوصيف لفترة طويلة كمبرر للحكم الملكى المطلق، أو الاستبداد السياسى فيما بعد، إذ أنه يمنح الدولة والحاكم سلطة شبه مطلقة وبلا حدود تقريباً، وغير مثقلة بانتخابات أو أى وسائل مؤسسية لمراجعة العقد الاجتماعى الذى تم التوصل إليه من قبل ومنحت به الموافقة المسبقة.

كذلك ساعد أكويناس واتباع السكولاستية المحدثة neoscholastics* فى القرن السادس عشر على إحياء منطق أرسطو، الفكرة الإغريقية ــ الرومانية عن طبقة العبيد "الطبيعية" (والملائمة عند المقارنة بالسكان الأصليين فى أمريكا اللاتينية)، ومفهوم أن المجتمع يتطلب قاعدة أخلاقية من عطاء الرب؛ وهكذا تم تأسيس المجتمع المدنى على الدين، والمسيحيون هم فقط الذين يمكنهم أن يكونوا جزءاً منه. مثل هذا النظام المقتصر على فئة معينة والمتدرج هرمياً والثابت للمجتمع المدنى، لم يستطع أن يصمد إلى الأبد فى الغرب ــ ربما ما عدا أسبانيا والبرتغال ومستعمراتهما فى أمريكا اللاتينية. ومن ثم، فإنه ليس بمستغرب أن النظرية السياسية فى "الغرب"، بما فى ذلك المتعلقة بالمجتمع المدنى، انتقلت من القالب المستند إلى تعاليم طومسون Thomson إلى صيغ أخرى. غير أن شبه جزيرة أيبيريا وأمريكا اللاتينية هما اللتان ظلتا تهيمن عليهما نظرية طومسون ــ سواريز Thomson-Suarez وعلم الاجتماع (أصبحت الآن منسية فى أماكن أخرى). على أن هذا النوع من التقاليد الفكرية التى كانت فى نهاية الأمر الأساس الذى قام عليه نظام الكوربوراتية الكاثوليكى المحدث، لم يضيع فقط أو يتم تجاهله فى الفكر الغربى بل إنه لم يعد معروفاً إلى حد كبير بين دعاة المجتمع المدنى فى أيامنا هذه. ومع ذلك، فإنه يظل ضرورياً لفهم أمريكا اللاتينية.

وكلما تقدمنا نحو العصر الحديث، بدأ يظهر تنوع أكبر من المفاهيم للمجتمع المدنى ــ ولا ننسى أننا هنا ما زلنا نتحدث فقط عن التقاليد الغربية. وقد جاءت الحداثة بطرق شتى من بينها ذلك الشكل الرأسمالى الآخذ فى الظهور، والأمم ــ الدول المركزية، واندفاع أكبر نحو الحرية السياسية فى بضع دول. وكما يؤكد جون إهرينبرج John Ehrenberg، لم يعد المجتمع المدنى يفهم بالضرورة على أنه كومنولث مسيحى شامل، بل أصبح التركيز أكبر على المصلحة الفردية، وسلطة الدولة، والحكم التمثيلى، وحكم القانون، ونظام اقتصادى

* السكولاستية المحدثة: حركة كاثوليكية تهدف إلى تعديل الفلسفة النصرانية السائدة فى القرون الوسطى بحيث تلائم حاجات العصر الفكرية. (المترجمة)

يؤكد على حق الملكية. وقد جعل كتاب ماكيافيلى Machiavelli اللاأخلاقى "الأمير"[5] منه أول عالم سياسى "حديث" (علمانى)، غير أن تركيز اهتمامه على السلطة، والدولة القوية، وتحقيق الوحدة الوطنية لم يترك مكاناً كبيراً للمجتمع المدنى خارج إطار سيطرة الدولة المركزية. ويرجع ظهور اكتشاف التمييز بين حقوق الفرد وحقوق الجماعة إلى حد بعيد إلى حركة الإصلاح البروتستانتية فى القرن السادس عشر، وإن كان بمرور الوقت، ومع انتشار النزاع بين الكاثوليك والبروتستانت، قد أصبح لكل أمير الحرية المطلقة فى أن يختار لشعبه الديانة التى يراها وأن ينظم المجتمع المدنى (أو لا ينظمه) فى نطاق سلطته كما يراه مناسباً.

وعندما نشر كتاب "ليفياثان" لتوماس هوبز Thomas Hobbes's Leviathan (١٦٥١)[6] ظهر ذلك الفرد الجديد الذى يحسب لكل شئ حسابه والذى لا يشغله سوى مصلحته الذاتية والذى تعين عليه ايضاً أن يأخذ فى حسبانه مصالح الأطراف الأخرى التى لها حساباتها والمهتمة بمصالحها أيضاً. ويرى هوبز أن المجتمع المدنى لم يكن أمراً "طبيعياً" مثلما هو الحال مع أرسطو Aristotle وأكويناس Aquinas ولكنه شئ مصطنع ابتدعته الدولة. والدولة هنا قامت بتشكيل وتنظيم بل وخلق المجتمع المدنى كما تراه ملائماً للظروف السياسية وسياسات جماعات الضغط واعتماداً عليها. وفى إطار تلك القسوة التى تتميز بها الطبيعة عند هوبز، فإن هذا النظام الذى تقوم فيه الدولة بتنظيم المجتمع المدنى كان سبيلاً لضمان السلام والأمن، ولكنه كان وسيلة لبلوغ هدف معين، ولم يكن له وجود مستقل بذاته. وكما هو الحال فى معظم العالم الثالث الآن، فإن سلطة الدولة هى الغالبة بينما المجتمع المدنى تابع لها، وسيلة لتوفير قدر من المشاركة الشعبية ولكن تحت إشراف وسيطرة الدولة.

ومع جون لوك John Locke (١٦٨٩)[7] بدأنا نصل إلى المفهوم الأمريكى الحالى للمجتمع المدنى، غير أنه من المهم التأكيد بداية على (١) أن مفهوم جون لوك كان واحداً فقط من المفاهيم الكثيرة فى التقاليد السياسية الغربية، (٢) أن بعض المناطق (جنوب وشرق أوروبا وأمريكا اللاتينية) تخلفت أو كانت قد استقرت بالفعل على تقاليد (طومسون وسواريز) التى لا تلتزم بفلسفة لوك و (٣) أننا لم نبدأ بعد فى الحديث عن المفاهيم غير الغربية للمجتمع المدنى. وعند لوك، على العكس من هوبز، كان المجتمع المدنى عملاً طوعياً وفردياً (وليس عملاً جماعياً)، وبالمشاركة (لم يوجده ولا يتحكم فيه الملك أو الدولة)، ويتسم بديمقراطية

وليدة. ويشكل أساس المجتمع المدنى عن طريق الملكية الفردية ("الممتلكات" بتعبير لوك)، وحكم القانون، والمشاركة الديمقراطية. وتضامنت معاً جماعات المجتمع المدنى طوعياً للحد من الحكم المطلق وللحفاظ على الحرية والنظام والممتلكات.

كما أن الحكم المطلق سوف تحده أيضاً حقوق الملكية والوعى المدنى المستقل. وهكذا فإن المجتمع المدنى كان يعنى إمكانية وجود مواطنين مشاركين يعيشون معاً فى وضع حقوق الملكية المحمية الذى يؤدى بدوره إلى الازدهار الاقتصادى والحرية السياسية التى تضمنها إجراءات دستورية منتظمة وحكم *القانون*. وبذلك، فإن مفهوم لوك، يعتبر مبشراً بفكرة ماديسون المتمثلة فى وجود جماعات مصالح متنافسة ومتوازنة القوة (المجتمع المدنى "الحديث") أى تلك الفكرة المألوفة لدينا جميعاً. ومع آدم سميث Adam Smith بعدها أصبح لدينا مكون إضافى، ذلك المكون الأساسى سواء بالنسبة للافتراضات طويلة المدى لبرنامج المعونات الأجنبية الأمريكى، وبالنسبة لفهمنا للتنمية الاقتصادية أيضاً، ومن ثم التطور السياسى فى العالم الثالث، وهو أن المجتمع المدنى هو نظام اقتصادى مثلما هو نظام سياسى، وأن الذى يشكله ويسيطر عليه هو نظام للإنتاج قائم على السوق، وأن الحرية مطلوبة فى المجالين الاقتصادى (الأسواق الحرة) والسياسى (الترابط الحر) على حد سواء، وأن النمو الاقتصادى هو الذى يدفع التطور السياسى ويشكل القاعدة الأساسية قبل أن يصبح بالإمكان وجود مجتمع مدنى ديمقراطى.

ورغم أن لوك كان أهم واضعى النظرية السياسية فى التقاليد الأنجلو ـ أمريكية، غير أن هناك تقاليد ومفاهيم أخرى عن المجتمع المدنى ظهرت فى القارة الأوروبية. فلدينا من ناحية مونتيسكيو Montesquieu، القريب من التقاليد الإنجليزية الأرستقراطية، الذى نادى بدستور متوازن، وفصل السلطات، وحدود للسلطة الملكية المطلقة، والأهم بالنسبة لأهدافنا، الدفاع عن الجمعيات الوسيطة التى ساعدت على تقوية مفهوم ماديسون فى الدستور الأمريكى الذى يوازن بين الحد من المجتمع المدنى والتعددية.

ولكن، ومن الناحية الأخرى، نجد روسو Rousseau، الذى يعادى صراحة كل أشكال المجتمع المدنى، والذى كان تأثيره فى أمريكا اللاتينية وعلى النظم الثورية هائلاً بوجه عام[8]. كان روسو، على عكس مونتيسكيو، أو ماديسون، لا يلقى بالاً تقريباً بعملية الحكم ومؤسسات الحكومة (الانتخابات، الكوابح والتوازنات، الخ). وبدلاً من ذلك قدم رؤية "عظيمة ورائعة"، صيغة علمانية، وحديثة و"مستنيرة" (ربما رومانسية أيضاً) من التركيبة المسيحية المبكرة.

كانت رؤية روسو انفجاراً لحظياً وعفوياً للحرية، غير المكبلة بالقيود المؤسسية أو بالتدريب التدريجى والمتصاعد على الديمقراطية، والحكم الذاتى الذى رأى لوك وماديسون أنهما ضروريان. هذا الانفجار للحرية سيقوده قائد بطل وكاريزمى من المفترض أنه يعرف (بدون اللجوء إلى الانتخابات) ويجسد المفهوم المزعج الذى أبرزه روسو، ألا وهو "الإرادة العامة". وجميع من أتى بعد ذلك من الدكتاتوريين، والرجال الأقوياء أو النخبة الثورية فى التاريخ، سواء كان أوجستو بينوشيه Augusto Pinochet، اليمينى أو فيديل كاسترو Fidel Castro اليسارى، وسواء كان فرانكو Franco أو سالازار Salazar أو مجالس عسكرية مختلفة (جونتا) من ناحية، أو الساندنيستا النيكاراجويين من ناحية أخرى، أعجبوا بروسو لأنه قدم المبرر لهؤلاء الذين يفترض أنهم يعرفون الإرادة العامة دون الحاجة إلى الخوض فى "مضايقات" الانتخابات الديمقراطية، والذين باستطاعتهم تخطى المراحل والتدريب الطويل على الحكم الذاتى التى رأى أصحاب النظريات الأكثر واقعية مثل لوك أنها ضرورية للوصول فوراً إلى هدف ثورى معروف سلفاً.

قد يكون روسو بهذه الصيغة معادياً بالضرورة للمجتمع المدنى المستقل، إذ أن هذا سيحد من الإرادة العامة ويمثل عائقاً امام الثورة البطولية والتعبير الأحادى عن ضمير يفترض أنه مستنير. وهكذا فإن المرء قد يرى السبب فى أن روسو ربما يكون هو الملهم لحركات الاستقلال والحركات الثورية فى العالم الثالث، نظراً لأنه رفع لواء الوعد بالقفز الفورى وبلا منافسة نحو الحداثة بدون أى تدريب أو خلفية عن الديمقراطية. فالثقافة السياسية التقليدية، وغياب بنية أساسية مؤسسية، وما سماه فيما بعد علماء السياسة "بالشروط المسبقة" للديمقراطية والنمو الاقتصادى على حد سواء، يمكن أن يتغلب عليها جميعاً بصورة سحرية ذلك القائد الذى يجسد الإرادة العامة. وهكذا أصبح روسو (وليس لوك، أو جيفرسون أو ماديسون) ليس فقط الملهم الفكرى لحركات الاستقلال فى أمريكا اللاتينية فى مطلع القرن التاسع عشر، ولكن تأثيره اليوم تغلغل فى كافة مجالات الحياة السياسية تقريباً فى أمريكا اللاتينية والتى تؤثر (غالباً بالسلب) على نمو (أو حتى عدم وجود) المجتمع المدنى: وجود تنفيذيين أقوياء، هيئات تشريعية ومحاكم ضعيفة، حكومة محلية ضعيفة، وزارات مركزية ودولة إدارية أكثر منها دولة مشاركة، غياب الكوابح والتوازنات، ومجتمعات ضعيفة وحياة مشاركة محدودة، وتبريرات "للحكومة القوية" غالباً على حساب حقوق الإنسان.

وعلاوة على ذلك لا يقتصر تواجد هذه الخصائص فى أمريكا اللاتينية فحسب، رغم أن

تأثير روسو كان الأطول والأقوى هناك، بل أنها وجدت أيضاً في جميع أنحاء العالم الثالث وحيثما تكون المؤسسات الديمقراطية (المبنية على نظرية لوك) ضعيفة وفي أحوال كثيرة عادية. وثمة ملاحظة إضافية، وهي أن ماركس Marx كان بهذا المعنى أيضاً "طفلاً" لروسو نظراً لأن ماركس كان على الأقل معادياً بنفس القدر للمجتمع المدني، ويرى أنه وكالة للبرجوازية وعقبة أمام التغيير الثوري يجب التغلب عليها وتدميرها. وليس من قبيل الصدفة أن جميع الأنظمة الثورية، سواء التي تتبع فلسفة روسو أو فلسفة ماركس، تسعى لإلغاء أي نوع من أنواع المجتمع المدني المستقل، والاستعاضة عنه فقط بتلك الجماعات المجازة رسمياً مثل الشباب، والفلاحين، والعمال، والمرأة الخ..، التي تدين بالولاء للثورة.

وكانت التقاليد الألمانية فيما يتعلق بالمجتمع المدني تختلف اختلافاً شديداً عن التقاليد الإنجليزية أو الفرنسية، التي بدت فيها التقاليد الفرنسية بعد عام ١٧٨٩ متذبذبة ما بين النماذج التابعة للدولة من ناحية، وبين الانفجارات الشعبية المنتمية إلى روسو من الناحية الأخرى. ففي التقاليد الألمانية، التي ننسبها إلى كانت Kant وهيجل Hegel، هناك تأكيد قوي على القانون والنظام، وهو ما يتطلب أيضاً دولة قوية. ولكن الدولة بحاجة أيضاً إلى أن تكون محكومة بالقانون كوسيلة للتوافق بين الاستقلال المعنوي للفرد وبين الحاجة إلى النظام العام. ولم ينجذب كانت ولا هيجل إلى أسلوب الفردية الأمريكي، ولا إلى "فوضى" سياسة تحرر السوق من أي قيود Laissez-faire، في المجالين الاقتصادي والسياسي على حد سواء، ولكنهما أكدا على الحاجة إلى نظام من القوانين واللوائح والدولة البيروقراطية. وخشي كل منهما من الفوضى التي أدركا أنها كامنة في مفاهيم لوك أو سميث أو ماديسون عن الفرد المستقل غير المقيد والتعددية الاجتماعية ــ السياسية؛ وكانا يفضلان بدلاً من ذلك دولة جيدة التنظيم يحكمها القانون والإجراءات الإدارية. وكما يقول اهرينبيرج Ehrenberg، لا يمكن أن تكون هناك حرية بدون قانون، ولا مجتمع مدني بدون دولة قوية، ولا سلام اجتماعي بدون إدارة مقترنة بالتهديد بتطبيق إجراءات قسرية"[9].

ومع توكفيل Tocqueville [10]، فإننا نعود الآن إلى الولايات المتحدة وربما إلى التعبير النموذجي عن الافتتان الأمريكي، والرومانسية، والسياسات المتعلقة بالمجتمع المدني (التي أصبحت رسمية حالياً). كان الكسس دي توكفيل Alexis de Tocqueville مفكراً وأرستقراطياً فرنسياً زار أمريكا في الثلاثينيات من القرن التاسع عشر والذي يعد كتابه "الديمقراطية في أمريكا Democracy in America" على مستوى العالم واحداً من أفضل (إن لم يكن أفضل)

تحليل للمجتمع والسياسات فى أمريكا كتب حتى الآن. وكان من أكثر ما ترك أثراً فى هذا الزائر اللماح، تلك القوة الهائلة للجمعيات الوسيطة، أو المجتمع المدنى فى أمريكا، تلك الجماعات التى تقف فى المنتصف بين الفرد وبين الدولة، والتى تعمل كأجهزة انتقال لتوصيل هموم المصالح الخاصة إلى متخذى القرارات فى الحكومة ثم العودة مرة أخرى إلى القاعدة الجماهيرية كمنفذين للسياسات العامة، مما يساعد فى التوسط بين الدولة والمواطن، وتقوم بدور أيضاً للتعبير عن المشاعر الشعبية وكقيود على الحكومة الاستبدادية.

وما أثار إعجاب توكفيل بصفة خاصة تلك الاجتماعات المحلية التى كانت تعقد فى مدن نيو إنجلند، كما أنه أشاد أيضا بالأشكال الأخرى للجمعيات الوسيطة وحياة المشاركة بوجه عام. فقد رأى توكفيل فى هذه الجمعيات الأساس والعبقرية فى الديمقراطية الأمريكية نظرا لأنه أدرك أنها تدمج بين النظام والحرية وأيضا بين المصالح الخاصة والصالح العام (معضلة العصر لكافة النظم السياسية). وفى العصر الحديث، من الممكن تطوير أفكار توكفيل وتحديثها فيما يطلق عليه فى العلوم السياسية تعددية جماعات المصالح أو ليبرالية جماعة المصالح، والتى أطلق عليها المؤلف ثيودور لوى Theadore Lowi "الأيديولوجية السياسية الأمريكية"[11]. إن تلك السمة بالذات، وهى ما يشار إليها الآن بالمجتمع المدنى، والتى تسعى أمريكا والمنظمات غير الحكومية بأمريكا إلى تصديرها إلى الخارج، التى أصبحت حجر الزاوية فى المبادرات الديمقراطية لأمريكا فى البلدان الأخرى، والتى نود أن نفترض أنها جزء من التوجه نحو حركة مجتمع مدنى شاملة وعالمية.

ولكن هل هى كذلك؟ هل المجتمع المدنى حقا مفهوم عالمى أم أنه مفهوم أمريكى بوجه خاص، ونتاج لتاريخنا الخاص، ولحدودنا، ولخلو تاريخنا من الإقطاع، وللمجتمع المفتوح، والثقافة والاقتصاد، والفضاء المفتوح على اتساعه على مر التاريخ؟ هل يمكن النجاح فى تصدير المجتمع المدنى إلى البلدان الأخرى حيث يختلف فيها التاريخ، والثقافة والهياكل الاجتماعية الاقتصادية ودور الدولة..الخ، اختلافا شديدا عما لدينا؟

فى هذا العرض الموجز لتاريخ الفكر الغربى فيما يتعلق بالمجتمع المدنى، اكتشفنا بالفعل أنه أحيانا لا يوجد فقط عدد كبير من التعريفات والصيغ المحيرة للمجتمع المدنى، بل يوجد أيضا تقاليد قومية وإقليمية شديدة الاختلاف تشكلت عن طريق أفكار محددة للعلاقة بين الدولة والمجتمع. فصيغة المجتمع المدنى، عند أفلاطون، أنه خاضع لملوكه ــ الفلاسفة ذوى الأفكار المستنيرة التى تنتقل من النخبة إلى القاعدة بينما كان أرسطو أكثر تعاطفا مع السياسات التى

تستند إلى المجتمع المدنى. أما الرومان فقد أكدوا على أن حقوق الجماعة المتضامنة تأتى قبل الحقوق الفردية، بينما جعل أكويناس المسيحية هى الأساس لكل المجتمع. واخضع ماكيافيللى وهوبز المجتمع المدنى للدولة، بينما اخضع لوك وماديسون الدولة للمجتمع المدنى. وكان روسو وماركس معاديان للمجتمع المدنى إذا ما تدخل فى أهدافهما الثورية، بينما احتفى بها توكفيل وواضعو نظريات جماعات المصالح الأمريكية الحديثة.

ثم إن هناك التقاليد القومية والإقليمية المميزة: مفهوم المسيحية ـ التومسية Christian-Thomistic لأوروبا الكاثوليكية، وأمريكا اللاتينية، والفلبين؛ والتقاليد الأنجلو ـ أمريكية التى يرفع شعارها لوك؛ والتقاليد الفرنسية القائمة على النخبة من جهة وعلى روسو (الذى يحظى بشعبية جارفة فى العالم الثالث) من جهة أخرى؛ والتقاليد الألمانية القائمة على القانون، والإدارة، والبيروقراطية؛ والتقاليد الروسية، سواء فى ظل حكم القياصرة أو البلاشفة Bolsheviks، المستندة إلى السلطة المركزية المطلقة؛ والمفهوم الأمريكى القائم على ما يشبه الفوضى، والتعددية لجماعات المصالح التى لا تخضع لأى قيود.

هذه المفاهيم المختلفة مازالت قائمة فى التقاليد الغربية؛ وتتضاعف هذه الكوكبة من المعانى والتقاليد المتنوعة عن المجتمع المدنى والعلاقات بين الدولة والمجتمع إذا ما انتقلنا إلى المجتمعات غير الغربية[12]. فالاقتصاد اليابانى هو ثانى أقوى اقتصاد فى العالم؛ وتعتبر اليابان حسب دخل الفرد فيها واحدة من أغنى بلدان العالم؛ ونظامها السياسى مستقر وفعال. ومع ذلك فإن المجتمع المدنى فى اليابان ضعيف على نحو غير عادى مقارنة بالبلدان المتقدمة الديمقراطية الأخرى وبخسارة ضئيلة فيما يبدو لإيقاع الحياة اليابانية الديناميكية، وشديدة التطور ونوعيتها. والصين وغيرها من بلدان شرق آسيا التى تنتمى إلى الكونفوشيوسية حققت معدلات نمو اقتصادى غير عادية ورائعة أيضاً فى ظل حكومات قوية، ومركزية، وبيروقراطية، وبدون وجود مجتمع مدنى قوى على ما يبدو، وحتى وقت قريب. وعلى العكس، يوجد بالهند مجتمع مدنى قوى، ولكن أداءها الاقتصادى كان أشد ضعفاً من أولئك الآخرين؛ هذا بالإضافة إلى أننا عندما نتحدث عن المجتمع المدنى فى الهند، فإننا نتحدث إلى حد بعيد عن جمعيات الطبقات أو الطوائف الخاصة، كما أننى لست واثقاً من أن هذه المؤسسات النوعية، العنصرية، التقليدية (رغم أنها تؤدى الآن مهاماً حديثة) هى ما يقصده دعاة المجتمع المدنى عندما يتحدثون عن المجتمع المدنى[13].

وفى البلدان ذات الأغلبية المسلمة، وخارجها، هناك جدل واسع عما إذا كان الإسلام

والديمقراطية يتوافقان مع بعضهما البعض؛ ذلك أنه على الرغم من أنه لا يوجد حظر صريح سواء فى القرآن أو الشريعة ضد الديمقراطية أو المجتمع المدنى، فإن التقاليد فى بعض البلدان الإسلامية لم تكن دون شك مساندة لهذه المفاهيم أو المؤسسات الديمقراطية التى تنبثق عنها. وفى أفريقيا جنوب الصحراء، تتعرض الديمقراطية، والهياكل الاجتماعية والنظم السياسية لتهديد شديد، وربما يكون قاتلاً؛ وما يوجد هناك من المجتمع المدنى يوجد إلى حد بعيد فى الجماعات العرقية أو القبلية، وكما هو الحال بالنسبة لجمعيات الطبقات أو الطوائف الخاصة فى الهند، فإن هذا النوع من المؤسسات التقليدية، ضيقة الأفق، قد لا يكون هو ما يرغب دعاة هذا المفهوم فى رؤيته. وأخيراً، لدينا فى أمريكا اللاتينية واحدة من أكثر الأوضاع تركيباً: مزيج وخليط غير عادى فى مفهوم المجتمع المدنى، وربما خليط من الاختلال الوظيفى للمفاهيم المسيحية المبكرة، وتعاليم توماس القديمة، وخليط من أشكال التنوير و"العقلانية" لروسو، وأشكال كوربوراتية، ودولانية ممتزجة بالتعددية الوليدة على النمط الأمريكى.

إن هذه الدراسة لتاريخ المجتمع المدنى والنظرية المتعلقة به تلقى الأضواء على (١) مدى غموض هذا المفهوم، (٢) مدى الاختلاف فى معناه على مر الزمن ومن بلد إلى بلد أو من ثقافة إلى ثقافة، (٣) التنوع الهائل فى المجتمع المدنى الذى يتطابق مع التنوع فى النظم السياسية حول العالم و(٤) أن المجتمع المدنى يتواجد فى كل من الأشكال الديمقراطية وأشكال المشاركة وفى الأشكال غير الديمقراطية وغير الحميدة على حد سواء. والمشكلة فى السياسات المتعلقة بهذا الأمر هى أن دعاة المجتمع المدنى، وهم أساساً أمريكيون، قد ثبتوا على شكل واحد وتبنوه، أى الشكل الذى يتبلور فى المفاهيم الجذابة الليبرالية لكل من لوك وماديسون وتوكفيل، وروزفلت، واعتبروا أن هذا الشكل يصلح للعالم أجمع، وسعوا إلى تصديره إلى باقى العالم. غير أن هذا الشكل من المجتمع المدنى فى حقيقة الأمر تتفرد به أمريكا؛ وهو ليس عالمياً؛ ويتعذر تصديره بفعالية للأمم والثقافات الأخرى التى تختلف فى تاريخها وتقاليدها اختلافاً جذرياً عما لدينا؛ ومن ثم، فبدلاً من خلق ديمقراطية واستقرار، فإن تلك الجهود ربما تساعد على انتشار الكوربوراتية من ناحية، أو أن يسفر عنها عدم استقرار، وتشرذم، وانهيار قومى من الناحية الأخرى ــ أى العكس تماماً من الهدف الذى يرمى إليه دعاة المجتمع المدنى.

وفى كثير من الأدبيات عن المجتمع المدنى، يفترض أن هناك ثلاثة أشكال فقط باقية

حتى الآن من المجتمع المدنى، تتجاوز التقاليد القومية، والإقليمية، والثقافية المميزة التى تـــم وصفها هنا: الشكل الماركسى ــ اللينينى، والاستبدادى، والليبرالى ــ الديمقراطى. غــــير أن الشكل الماركسى ــ اللينينى قد أصبح الآن مهزوماً؛ وبالمثل أصبح الشكل الاستبدادى يتراجع فى أجزاء مختلفة من العالم؛ وبهذا لا يبقى لنا سوى الشكل الليبرالى ــ الديمقراطى. وبمعنــى آخر، فإنه مع زوال واختفاء البديلين الآخرين، فلابد أن ينفرد الشكل الليــبرالى الديمقراطــى بساحة اللعب بمفرده بما أنها "المباراة الوحيدة فى المدينة"؛ ولابد أن يصبح العالم الثــالث الآن أشبه "بالصفحة البيضاء" التى يستطيع دعاة المجتمع المدنى فرض رؤيتهم فيها تمامــــاً كمـــا يشاؤون. ولكن ذلك الرأى يتجاهل (١) قوة المؤسسات الأهلية التى مازالت تتمتــــع بـــالنفوذ وطريقة أداء الأشياء فى كثير من بلدان العالم الثالث، و(٢) الارتباك الحالى الــــهائل (مثــل الأوضاع فى أمريكا اللاتينية) بسبب تلك الأنماط غير المعقولة من المفاهيم المختلفة للمجتمــع المدنى التى تتخطى فيها التيارات المتعارضة والمتقاطعة بعضها البعض وتنصهر وتتشـــابك فيما بينها و(٣) الوجود الذى مازال قوياً لرابع "نظرية" كبرى بالإضافة إلى النظريات الثــلاث التى أشرنا إليها، تلك النظرية التى تعتبر مجهولة تماماً لوكالات المعونــات الأجنبيــة وبيــن جماعات دعاة المجتمع المدنى، تلك هى نظرية *الكوربوراتية*. ولذلـــك فـــإن هـــذا ســيكون موضوعنا الذى سننتقل إليه بالتحليل.

مـــلاحظـــات

1. John Ehrenberg, *Civil Society: The Critical History of an Idea* (New York: New York University Press, 1999); Ernest Gellner, *Conditions of Liberty: Civil Society and Its Rivals* (New York: Penguin, 1994).
2. The analysis in the historical section follows that of Ehrenberg.
3. W. W. Buckland, *A Text Book of Roman Law from Augustus to Justinian* (Cambridge: Cambridge University Press, 1966).
4. Otto Gierke, *Political Theories of the Middle Ages* (Cambridge: Harvard University Press, 1987).
5. (New York: Penguin, 1961).
6. (New York: Penguin, 1985).
7. John Locke, *Two Treaties on Government* (New York: Cambridge University Press, 1960).
8. Jean-Jacques Rousseau, *On the Social Contract* (New York: St. Martin's, 1978).

9. Ehrenberg, *Civil Society*, p. 117.

10. Alexis de Tocqueville, *Democracy in America* (New York: Random House, 1990).

11. Theodore Lowi, *The End of Liberalism: Ideology, Policy, and the Crisis of Public Authority* (New York: Norton, 1969).

12. Howard J. Wiarda (ed.), *Non-Western Theories of Development* (Fort Worth: Harcourt Brace, 1999); and Wiarda (ed.), *Comparative Democracy and Democratization* (Fort Worth: Harcourt Brace, 2001).

13. Lloyd Rudolph and Susan Rudolph, *The Modernity of Tradition* (Chicago: University of Chicago Press, 1967).

٣

النظم الكوربوراتية
فى المجتمع المدنى

من بين كل النظريات الكبرى فى العالم الحديث ــ الاشتراكية، الرأسمالية، الليبرالية، الفاشية، الشمولية ــ تعتبر نظرية الكوربوراتية اقلها شيوعاً[1]. أو أننا، كما نفعل أحياناً، نربط الكوربوراتية بالفاشية ونفترض أنها اختفت بهزيمة قوات المحور فى الحرب العالمية الثانية.

الكوربوراتية، فى واقع الأمر، مازالت قائمة ومزدهرة فى أجزاء مختلفة من العالم. فهى موجودة فى شكلها التعددى، والديمقراطى وبالمشاركة وشكلها "الاجتماعى" فى نظام التعاون المؤسسى وفى إدماج جماعات المصالح فى عملية اتخاذ القرار فى الدولة الحديثة، فى معظم أوروبا، واليابان، بل وأيضاً فى أمريكا الشمالية. وهى منتشرة على الأقل، فى شكلها الذى تسيطر عليه الدولة، والبيروقراطية، والنخبة، والتحكم، فى العالم الثالث ولا سيما فى شرق وجنوب شرق آسيا، وأمريكا اللاتينية، والشرق الأوسط، وأفريقيا جنوب الصحراء. وقد أدى انحسار أو اختفاء الكثير من نظم الحكم الاستبدادى فى العالم الثالث غالباً إلى اعتقادنا بأن نظام الكوربوراتية قد اختفى معها؛ ولكن، فى الواقع، رغم أن نظام الكوربوراتية الواضح أو الأيديولوجى قد حل محله فى العديد من البلدان نوع من الديمقراطية المحدودة إلى حد بعيد ("غير ليبرالية"، "تفويضية"، "مقيدة")، فإن آليات الكوربوراتية للسيطرة من أجل تنظيم أنشطة جماعات المصالح ظلت غالباً قائمة على حالها. والواقع، أن استمرار آليات السيطرة الكوربوراتية فعلياً بشكل كامل أو جزئى، هى التى تفسر إلى حد بعيد السبب فى أن الديمقراطيات الجديدة فى العالم الثالث غالباً ما تكون محدودة وغير ليبرالية، وفى أن ما نطلق

عليه إصلاحات "المرحلة الثانية" أو "الجيل الثانى" ـ الشفافية والإصلاح القضائى، الـخ. ـ التى روج لها دعاة الديمقراطية قد فشلت حتى الآن، فى معظم البلدان، فى تحقيق الكثير من ذلك.

ولكن إذا أراد دعاة الديمقراطية والمجتمع المدنى رؤية تقدم فى برنامج عملهم، فإنه ينبغى عليهم، بطريقة أو بأخرى، أن يتفهموا ظاهرة الكوربوراتية. فإما أن يتم تفكيك الكوربوراتية تماماً (وهو أمر غير محتمل) حتى تتمكن الديمقراطية الكاملة من الظهور وإما التعايش والتكيف معها. وأياً كان البديل الذى سيتخذ، فإنه من الواضح أن الكوربوراتية، كظاهرة سياسية مستمرة وموجودة يجب التعامل معها بواقعية. وقبل أن نتمكن من القيام بذلك، يكون من الأفضل لنا أن نكون على دراية كاملة بطبيعة الكوربوراتية وكيفية عملها.

النظرية السياسية وتقاليد الكوربوراتية

من الممكن تعريف الكوربوراتية بأنها نظام للتنظيم الاجتماعى والسياسى تقوم فيه الدولة بالسيطرة، والتقييد، وأحياناً احتكار، بل أيضاً *"خلق"* جماعات المصالح أو "المجتمع المدنى" الذى يدور فى فلكها. ومع بدء المجتمعات فى التحديث ولا سيما إدخال مزيد من التعددية، فإن آليات السيطرة الكوربوراتية تبدو شديدة الجاذبية للنخبة الحاكمة، سواء كانت عسكرية أو مدنية (وبذلك تكون الكوربوراتية متوافقة مع الحكومات المنتخبة)، باعتبارها وسيلة لكبح جماح القوى الاجتماعية المثيرة للاضطرابات والفوضى غالباً والتعددية التى لا مناص من مصاحبتها لعملية التحديث. وهكذا تستخدم الكوربوراتية لأنها تسمح بالنمو الاقتصادى والتنمية الاجتماعية ولكن بدون إطلاق العنان للقوى السياسية التى قد تكون عوامل عدم استقرار. ومن الممكن اعتبار سيطرة الكوربوراتية على الجماعات الاجتماعية والسياسية واقعة عند الطرف المقابل لمنظومة الليبرالية، أو التعددية، أو الترابطية الحرة، أو الديمقراطية؛ ومعظم الدول تقع فى نطاق هذه المنظومة بدرجات متفاوتة من نظام الكوربوراتية فى مقابل الليبرالية.

وفى الأدبيات، هناك تفرقة بين الكوربوراتية "الطبيعية" والكوربوراتية "الظاهرة" من ناحية، وبين الكوربوراتية" المجتمعية" والكوربوراتية "التابعة للدولة" من الناحية الأخرى. وتتجه الكوربوراتية الطبيعية إلى أن تحدث فى المجتمعات التى يميل فيها التاريخ السياسى

والمجال الثقافى لأن يكون متناسقاً، ومتكاملاً، ويتم بالجماعات الخاصة (مثل، اليابان، والصين، وكثير من البلدان الكاثوليكية؛ وليس الولايات المتحدة)؛ والكوربوراتية الظاهرة تفرض من أعلى، بيروقراطياً، بواسطة الدولة، وغالباً بصورة دكتاتورية (موسولينى فى إيطاليا، وفرانكو فى أسبانيا)، رغم أنه يجب القول أن الكوربوراتية الظاهرة تحدث فى معظم الأحيان فى البلدان التى لديها تقاليد فى الكوربوراتية الطبيعية. وبالمثل، فإن الكوربوراتية التابعة للدولة مفروضة من أعلى إلى أسفل وغالباً ما تكون استبدادية، بينما تميل الكوربوراتية المجتمعية إلى أن تنشأ من أسفل، من مستويات القاعدة الشعبية، وربما تكون نتاجاً لجماعات دينية أو ثقافية وهى ليست متسقة مع الديمقراطية.

إن مفهوم الكوربوراتية له تاريخ طويل فى النظرية السياسية، وفى التنظيم، والممارسة الغربية ــ بنفس قدم وجود المجتمع المدنى، الذى يتشابك تاريخه معه إلى حد بعيد [2]. فالكوربوراتية، مثلها فى ذلك مثل المجتمع المدنى، تمتد جذورها إلى العالم القديم فى اليونان وروما. فقد كانت اليونان قائمة على أساس كوربوراتى، أو جماعى، أو "وظيفى" سواء كان ذلك رأسياً (من حيث الطبقات) أو أفقياً (بحسب الوظيفة: الجنود، أو الكهنة، أو الحرفيين، أو الصناع المهرة)؛ وكان التمثيل أيضاً قائماً على أساس الجماعة أو على أساس كوربوراتى أكثر منه على أساس الفردية أو، كما نطلق عليه الآن، شخص واحد، صوت واحد. وقد استمرت روما على هذا النظام من التمثيل القطاعى أو الوظيفى فى جمهوريتها ولكن على نطاق أوسع كثيراً هو نطاق *الإمبراطورية*، فى مقابل نظام الدولة ــ المدينة الاغريقى؛ كذلك ابتدعت روما نظاماً أكثر تطوراً لحقوق الجماعة التضامنية ومسئولياتها، فضلاً عن نظام داخلى أو ذاتى أو تابع للدولة للرقابة، والتنظيم، والإشراف على أنشطة الجماعة.

استمر المفهوم المسيحى فى العصور الوسطى، ولا سيما كما رآه توماس أكويناس واتباعه، فى هذا الاتجاه القائم على أساس الجماعة أو المجتمع ولكنه، بطبيعة الحال، أكد على أنه مجتمع مسيحى. وفى سلسلة الوجود العظمى كما يراها اكويناس، كل فرد، وأيضاً كل جماعة، يعيش آمناً فى موقعة فى الحياة باعتباره عضواً فى الأسرة المقدسة للرب ــ الأسرة باعتبارها الجماعة التضامنية الأولى والأساسية. والمجتمع تم تنظيمه على أساس التدرج الهرمى (الله، الملائكة، والطبقات العليا من الملائكة، الخ، لتنزل فى النهاية وصولاً إلى البشر ــ الحكام، ثم القادة، ثم الحرفيين، ثم الخدم، ثم العبيد) كما أنه متدرج رأسياً أيضاً إلى مكوناته من الوحدات المتضامنة (الجماعات الدينية، والنظم العسكرية، المدن، نقابات

التجار والصناع، الخ).

وفى العصور الوسطى المتأخرة سوف يتطور ذلك إلى نظام الحيازات الملكية (النبلاء، رجال الدين، العامة) بالإضافة إلى نظام للتمثيل والتشاور آخذ فى الظهور، فى كثير من البلدان الأوروبية، والذى كان قائماً أيضاً على أساس التضامن، أو الجماعة، أو الممتلكات[3]. ومع بدء ظهور الأمم ــ الدول الحديثة بدءاً من القرن الرابع عشر وما بعده، كان العنصر الهام فى تشكيل ديناميكياتها السياسية والمؤسسية هو الصراع المستمر بين الميل نحو المركزية، والسيطرة للسلطة الملكية وبين الجهود المبذولة للحفاظ على الاستقلال، والحكم الذاتى، والاستقلال المحلى من جانب الكيانات المتضامنة. وكانت النتيجة المحتملة لهذا الصراع إما حكم ملكى محدود ودرجة ما من الحكومة التمثيلية، التعددية كما هو الحال فى إنجلترا، أو الإطاحة بوجود حياة الجماعات المتضامنة وانتصار الاستبدادية الملكية كما فى أسبانيا وفرنسا. ويستطيع المرء الآن أن يشهد فى كثير من بلدان العالم الثالث، التى يقوم نظامها بوجه عام على أساس مشابه من التضامن أو المجتمعية، صراعاً موازياً، ومستمراً بين الحكومة المركزية للدولة التى تسعى إلى ترشيد الحياة السياسية القومية والسيطرة عليها، وبين الحياة الترابطية وحياة الجماعات (المجتمع المدنى) التى تسعى إلى الاحتفاظ باستقلالها عنها. وقد تكون نتيجة هذا الصراع، الذى يعتبر ذا أهمية خاصة للمناقشات التى سنجريها فيما بعد، إما استبدادية وإما ديمقراطية تعددية، وكل التدرجات التى تقع فيما بينهما.

وفى عام ١٧٨٩ ، الغت الثورة الفرنسية نظام الملكيات المرتبط *بالنظام القديم* *ancien regime* ، وأيضاً نظام الحقوق والالتزامات التضامنية أو حقوق الجماعات، لصالح فكرة آخذه فى الظهور، كانت قد استقرت بصورة أو بأخرى، لمفهوم الحقوق الفردية. فقد ألغت فرنسا رسمياً فى عام ١٧٩١، نقابات التجار والصناع و "الكوربوراتيات" التى كانت موجودة فى النظام القديم؛ وحذا كثير من البلدان الأخرى فى غرب أوروبا حذو فرنسا فى العقود الأولى من القرن التاسع عشر. غير أنه برغم إلغاء الكثير من هذه الوكالات المتضامنة *رسمياً*، فإن الكثير منها تمكن فعلياً من الاستمرار والاحتفاظ بنفوذه. وفى كل هذه البلدان، كل بحسب ظروفه، تمكنت الكنيسة الرومانية الكاثوليكية، والكنيسة اللوثرية، والكثير من النقابات التجارية والمهنية القديمة، والعديد من المدن والإمارات التى تتمتع بالحكم الذاتى من التمسك بحقوقها وامتيازاتها التضامنية. وفى الوقت نفسه، اكتسبت كيانات جديدة فى كثير من البلدان مثل الجمعيات التجارية أو الصناعية، أو جماعات المزارعين، أو الجيش الوطنى ما يشبه ــ

أو بالفعل الوضع الكوربوراتى.

وفى السنوات التى أعقبت الثورة الفرنسية واستمراراً حتى منتصف القرن التاسع عشر تقريباً، تحولت الكنيسة الرومانية الكاثوليكية، التى كانت قد فقدت قدراً كبيراً من ممتلكاتها، والمبانى الخاصة بها، والأرواح إبان الثورة، إلى الرجعية. ولا ننسى أن الكنيسة واكويناس بصفة خاصة، قد أوضحا رؤية كوربوراتية للمجتمع والسياسة فى معظم العصور الوسطى. والآن تريد الكنيسة أن تعيد عقارب الزمن إلى الوراء، واستعادة الوضع إلى ما كان عليه، العودة إلى النظام الاجتماعى المستقر قبل عام ١٧٨٩، الأكثر سهولة، و"هدوءاً"، غير أنه بمجرد انطلاق قوة الدفع العظمى فى التصنيع، والتحديث، والتحول الاجتماعى السريع، أصبح من المستحيل العودة إلى الوراء ــ يشهد على ذلك الثورات الأوروبية فى عامى ١٨٣٠ و ١٨٤٨.

وبحلول منتصف القرن التاسع عشر بدأت الكنيسة فى التخلى عن موقفها الرجعى. فقد أدركت أن المجتمع قد تغير، وأنها لا تستطيع إعادة عقارب الساعة إلى الوراء، وأنها بحاجة إلى التعامل مع الواقع الجديد. فالكنيسة تحترم سلطان الأمر الواقع. ومن ثم، فقد بدأ عدد من رجال الدين بل وحتى بعض الأساقفة فى الدعوة إلى شكل جديد، ومحدث من الكوربوراتية، شكل يتضمن الحركة العمالية الصاعدة فضلاً عن الطبقة البورجوازية. وقد أجبرت الكنيسة على التصدى إلى "المسألة الاجتماعية" لحل مشكلات تفكك المعايير، والاغتراب، والفقر، وعدم الانتماء التى برزت فى المجتمع الصناعى الحديث. وقد كانت هذه، بالطبع، المشكلات آلتي تصدى لها ماركس فى كتابه "البيان الشيوعى" *Manifesto* فى عام ١٨٤٨، وما من شك فى أن الرؤية الكاثوليكية للكوربوراتية كانت إلى حد ما سبيلاً ليس فقط لمنع الثورة الماركسية بل وأيضاً لاستعادة الأرض والناس التى فقدتهما لأشد خصوم الكاثوليكية كرها، الماركسية والليبرالية أيضاً[4].

وبحلول الثمانينيات من القرن التاسع عشر أصبحت الكوربوراتية الكاثوليكية حركة آخذه فى النمو. فقد عقدت مؤتمرات دولية كبرى حول هذا الموضوع فى عامى ١٨٨٤ و ١٨٩٠. وأصبحت الكوربوراتية حينئذ تعرف صراحة وللمرة الأولى بأنها "نظام للتنظيم الاجتماعى يقوم أساسه على تجميع الناس بحسب وظيفتهم، وأنه وباعتبار هذه الجماعات أجهزة حقيقية وصحيحة للدولة فإنها تقوم بالتوجيه والتنسيق بين العمل ورأس المال فى الأمور ذات الاهتمام المشترك". وفى عام ١٨٩١ أصدر البابا ليو الثالث عشر Pope Leo XIII الرسالة البابوية

العامة المشهورة *Rerum Novarum*، التى وفرت الشرعية للحركات العمالية وحثت الكنيسة على أن تتولى القيادة فى هذا المجال.

الكوربوراتية الحديثة

خلال العقود التى افضت إلى الحرب العالمية الأولى، تبنت الكنيسة عملية نمو عدد كبير من حركات العمال الكاثوليكية. ولأنه كان يطلق عليها اسم "الدوائر العمالية "بدلاً من الحركات العمالية، فقد ظهرت هذه المنظمات فى إيطاليا، وأسبانيا، وبلجيكا، وفرنسا، والنمسا، وسويسرا، وألمانيا. وكانت هذه الحركات تنادى بالتوافق والتعاون بين الطبقات على غرار فلسفة نقابات التجار والحرفيين السابقة، وليس بنظرية الصراع والصدام الطبقى الماركسية. وفى نفس الوقت حثّت هذه الحركات على إدماج أصحاب العمل والعمال فى عملية اتخاذ الحكومة للقرارات بدلاً من أن تكون منفصلة عن الدولة كما هو الحال فى ظل الليبرالية. ورغم أن الدوائر العمالية كانت فى أغلب الأحيان تتبع الأسلوب الأبوى ويسيطر عليها رجال الدين ومصالح أصحاب الأعمال، فإنها كانت تنمو باطراد فى مطلع القرن العشرين، وتتنافس مع الاتحادات الماركسية. وكان يطلق على هذه الحركة اسم "الدولية الكاثوليكية" لتمييزها عن الدولية الاشتراكية الماركسية.

وكانت الفترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية هى ذروة هذا الشكل من الكوربوراتية الكاثوليكية. وقد أدت الثورة البلشفية فى عام ١٩١٧ والقلاقل التى حدثت فى ألمانيا وغيرها من البلدان مباشرة بعد الحرب إلى إحداث ذعر بين الكاثوليك والمحافظين فى كل مكان، دفع إلى قيام صحوة كاثوليكية فى العشرينيات من القرن العشرين سعت إلى استعادة رعايا الكنيسة. ثم جاءت بعدها فترة الركود الاقتصادى والانهيار السياسى فى كثير من البلدان فى الثلاثينيات من القرن العشرين والتى بدا أنها تشير إلى فشل الليبرالية، اقتصادياً وسياسياً على حد سواء. ومع انهيار الليبرالية وعدم قبول الماركسية، بدا أن الكوربوراتية هى البديل الوحيد. وجاءت نظم الحكم الكوربوراتية بصورة أو بأخرى إلى السلطة فى شتى أنحاء أوروبا، فى إيطاليا، والبرتغال، وأسبانيا، والنمسا، وبولندا، وتشكوسلوفاكيا، والمجر، واستونيا، واليونان، وليتوانيا، ورومانيا، وبلغاريا، وألمانيا، ولاتفيا، وبلجيكا، وفرنسا، لفترات زمنية متفاوتة.

وقد أثبتت الكوربوراتية، وهى فى السلطة، أنها أقل جاذبية، وفعالية، وعدالة عما كانت توحى به أيديولوجيتها. وأثبتت معظم نظم الحكم الكوربوراتية السابق ذكرها أنها استبدادية ودكتاتورية أكثر من كونها نظماً تنحو إلى المشاركة والتوجه نحو القاعدة الشعبية. وبدلاً من المعاملة على قدم المساواة بين العمال وأصحاب العمل، فإن مصالح أصحاب العمل كانت عادة تلقى معاملة خاصة من الدولة بينما تم إخضاع العمال وتعرضوا فى أغلب الأحيان لأشكال فظة من السيطرة أو القهر. وفى إيطاليا وألمانيا، استسلم الاتجاه الديمقراطى إلى حد ما للحركة الكاثوليكية الاجتماعية السابقة تماماً إلى الفاشية والشمولية على أوسع نطاق. ومع هزيمة قوات المحور فى الحرب العالمية الثانية، وارتباط نظام الكوربوراتية فى أذهان الشعب مع الفاشية، بدا أن الثقة فى نظام الكوربوراتية قد ضعفت تماماً؛ وبعد الحرب، بدت الكوربوراتية كأيديولوجية واضحة وحركة أقرب للاختفاء تماماً[5].

ولئن كان كثير من البلدان ترفض أيديولوجية الكوربوراتية، فأنها استمرت مع ذلك فى ممارسة شكل مستتر من الكوربوراتية، حتى وإن كانت لا تطلق عليه هذا الاسم. ذلك أنها، فى فترة ما بعد الحرب أعادت إحياء وتأسيس نظم من العلاقات بين الدولة ــ والمجتمع، على أساس الشكل الكلاسيكى للكوربوراتية، أدمجت العمال وأصحاب العمل فى علاقة ثلاثية مع الدولة، لا يتم فقط بمقتضاها *استشارة* هذه الجماعات (مثلما فى نظام تعددية جماعة المصالح) حول السياسات العامة بل أنها أدمجت فى الواقع فى برامج تنظيمية واجتماعية للدولة الحديثة وأصبحت جزءاً من عملية اتخاذ القرار. وأصبحت الكوربوراتية، فى هذا الشكل المجتمعى، المميز عن الدولة، منسجمة تماماً مع الانتخابات، والديمقراطية، والحكومة البرلمانية. وربما كانت النمسا هى أكثر البلدان التى أخذت "بنظام الكوربوراتية"، تليها السويد، وألمانيا، والبلدان الاسكندينافية الأخرى، وهولندا، وبلجيكا، وفرنسا، وإيطاليا، ثم، وبدرجة أقل، بريطانيا العظمى. وبمرور الزمن، بدأ عدد من الدارسين فى اكتشاف، بل ربما إعادة اكتشاف، أن هذه الأشكال من الكوربوراتية كانت جزءاً لا يتجزأ من الدولة الحديثة تنظيمياً واجتماعياً وأن يطلقوا عليها ذلك بالفعل[6].

هذا فى الوقت الذى استمرت فيه أسبانيا تحت حكم فرانكو والبرتغال تحت حكم سالازار، فى ممارسة تلك الأشكال القديمة لسلطة الدولة على طراز الثلاثينيات من القرن العشرين أو الكوربوراتية التى تسيطر عليها الدولة، ولو أنها قد خففت من حدتها. وفى الوقت نفسه، ثبت أن نظام الكوربوراتية جذاب أيضاً، فى معظم الدول النامية فى العالم، التى

أصبحت الآن دولاً مستقلة بعد تاريخ طويل من الاستعمار. وهذا صحيح بوجه خاص في أفريقيا، وآسيا، وأمريكا اللاتينية، حيث استسلمت النظم الديمقراطية المبكرة في أواخر الستينيات من القرن العشرين لموجة هائلة من النظم الاستبدادية. وثمة عدد كبير من بلدان العالم الثالث كان لديها أشكالها المحلية من نظم الكوربوراتية؛ وبلدان أخرى مارست السيطرة البيروقراطية الاستبدادية على جميع الأنشطة الاجتماعية وأنشطة جماعات المصالح بدون أن تدرك ذلك أو تسميه بالاسم؛ وآخرون ذهبوا إلى أسبانيا والبرتغال بالفعل لاكتشاف الطريقة التي طبقها فرانكو وسالازار في هذا الشأن. "الشأن" في هذه الحالة يشير إلى الإنجازات الباهرة، بل وحتى "المعجزة" في النمو الاقتصادي خلال الستينيات ومطلع السبعينيات من القرن العشرين التي حققها هذان النظامان باستخدام هياكل كوربوراتية في السيطرة على أنشطة جماعات المصالح وتنظيمها بحيث لم يسفر النمو الاقتصادي عن ظهور ضغوط من أجل الليبرالية والديمقراطية تتجاوز قدرة الحكومة الدكتاتورية أو الاستبدادية في السيطرة عليها. والأمثلة تشمل مصر تحت حكم عبد الناصر، وإيران تحت حكم الشاه، وإندونيسيا تحت حكم سوهارتو، والفلبين تحت حكم ماركوس، ونظم الحكم في كوريا الجنوبية وتايوان، وفي كل نظم الحكم الاستبدادية الجديدة الشرق أوسطية والأفريقية تقريباً، وفي سبعة عشر بلداً من بلدان أمريكا اللاتينية العشرين. وعادت الكوربوراتية في أشكالها الاستبدادية والمتدرجة من أعلى إلى أسفل، وبيروقراطية الدولة، إلى الظهور على نطاق العالم الثالث *كله*، ولم تعد قاصرة فقط على أوروبا أو البلدان الكاثوليكية تاريخياً.

ويستطيع المرء أن يفهم بسهولة السبب في أن يكون للكوربوراتية، سواء أطلق عليها هذا الاسم أم لا، هذه الجاذبية في هذه النظم الحديثة في العالم الثالث. أولاً، أن الكوربوراتية ساعدت، من خلال آليات سيطرة الدولة، في الحفاظ على النظام، والاستقرار، والوحدة، والسلام الاجتماعي في وقت كان الكثير من بلدان العالم الثالث معرضاً للفوضى، وعدم الاستقرار، والتفتت، والصراع الاجتماعي. ثانياً، أن الكوربوراتية ساعدت هذه النظم الحكم في ضمان نمو اقتصادي منتظم ومستمر إلى حد ما دون التسليم للتعددية الاجتماعية والمطالبة بالديمقراطية الذي يثيره عادة مثل هذا النمو. ثالثاً، أن الكوربوراتية ساعدت على تمكين جماعات النخبة، سواء كانت مدنية، أو عسكرية، أو خليط منهما، أن تظل في السلطة وأن تتمكن في نفس الوقت من السيطرة على العملية التي استطاعت من خلالها الجماعات الجديدة (الطبقتان الوسطى والدنيا) من أن تقبل في هذا النظام، وتنظيم هذه العملية وإبطائها وتقييدها.

رابعاً، أن الكوربوراتية، كانت قابلة للتعديل (رغم أنه ثبت عند التطبيق أنها شديدة الصرامة)، بما يمكن نظاماً حديثاً للحكم من التكيف ببطء مع التغيير دون أن يفرز قلاقل ممزقة أو ثورة فوضوية مما ابتليت بها كثير من بلدان العالم الثالث. والخلاصة، أن الكوربوراتية تتميز بعدد من السمات التى جعلتها تحظى بجاذبية هائلة فى شتى أنحاء العالم الثالث.

وهذه هى الطريقة التى نجح بها النظام عند التطبيق. ففى ظل الكوربوراتية، تم وضع نظام متطور من القوانين واللوائح التى تحكم أنشطة اتحادات العمال (وغيرها من الجماعات أيضاً). فقد كانت هذه الاتحادات مطالبة بالكشف عن قوائم العضوية لديها، وعن تمويلها، وقادتها، وغيرها من التفاصيل؛ وكان عليها *التقدم بطلب* للحصول على الاعتراف بها وبشخصيتها الاعتبارية ـــ على عكس الليبرالية حيث من الممكن للجماعات القيام بمهامها فى ترابط ومشاركات حرة. ومن الواضح أن سلطة منح الاعتراف لجماعة ما، قادرة أيضاً على رفض هذا الاعتراف، أو تأجيله، أو منعه. وإذا ما اختارت جماعة ما ممارسة عمل سياسى (إضرابات، مظاهرات، مسيرات) فى غياب الاعتراف الرسمى، فإنه يحق لنظام الحكم، قانوناً، مواجهتها بإجراء أمنى. والقوانين المقيّدة للكوربوراتية، حسبما تم تنفيذها، كانت أشد استخداماً ضد الجماعات المهيأة للتغيير (العمال، الفلاحون، الطلبة) عنها ضد قطاع الأعمال وغيرها من الجماعات المحافظة[7].

والواقع أن عملية قبول، وإضافة، ومنح الشرعية لجماعات كوربوراتية جديدة كانت غالباً أكثر دينامية من مجرد استخدام القمع. فالنظام الموجود فى السلطة استخدم عن وعى القوانين المقيّدة للكوربوراتية لإحداث انقسام فى الحركة العمالية، وإدماج تلك الجماعات التى وافقت على قبول هذه القيود، مقابل بعض المزايا المحدودة لأعضائها، مما يفصلها عن تلك الجماعات التى تمسكت بالاستقلال الكامل وبالاستراتيجية الثورية، فى أحيان كثيرة. وبمعنى آخر، أن الكوربوراتية كان بها كلا الوجهين، الاختيارى والقهرى، الترهيب والترغيب جنباً إلى جنب. هذا بالإضافة إلى أن الأمر كان غالباً ما ينطوى على عملية سياسية: ففى السنوات المبكرة للتعددية الاجتماعية، عندما كانت الجماعات الجديدة صغيرة وضعيفة، كانت النظم الاستبدادية غالباً ما تستخدم القمع فى إخضاعها؛ ولكن بمجرد أن تصل جماعة ما إلى حجم وقوة معينة، ويصبح هناك ضرورة لاستخدام القمع على نطاق واسع أو شمولى (على عكس الاستبداد الأكثر اعتدالاً)، يتم التوصل فى كثير من الأحيان إلى نوع من التسوية. وغالباً ما كانت هذه التسوية تنطوى على بعض المزايا الأكبر والتخفيف من حدة السيطرة السابقة،

فى مقابل الموافقة على الامتناع عن القيام بالإضرابات وأعمال العنف الممزقة. ويمكن إعادة التفاوض بشأن هذه الاتفاقات على أساس يومى تقريباً، ومن الواضح أن مثل هذه التسويات لم تصل إلى حد الديمقراطية الكاملة والتعددية المطلقة. ومن الناحية الأخرى، فإنه حتى تلك الاتفاقات المحدودة قد جاءت ببعض المزايا، وهو ما يعتبر أفضل كثيراً من السيطرة الاستبدادية التامة والديكتاتورية الكاملة، وكانت غالباً خطوة فى طريق العودة إلى الديمقراطية. ويعتبر نظام الحكم فى كل من كوريا الجنوبية وتايوان فى الثمانينيات من القرن العشرين مثالين جيدين لهذه المرحلة الانتقالية من نظام كوربوراتى استبدادى مغلق، إلى نظام كوربوراتى مفتوح، أكثر تعددية، وإلى الديمقراطية فى نهاية الأمر.

وبحلول الثمانينيات، وليس فقط فى هذين البلدين بطبيعة الحال، كانت العودة إلى الديمقراطية أو "الموجة الثالثة" للديمقراطية ماضية فى طريقها بصورة طيبة[8]. وافترض المعلقون السياسيون والنشطاء الاجتماعيون ببساطة أن مثل هذا الشكل من الديمقراطية سوف يؤدى تلقائياً إلى حرية الترابط أو تعددية جماعات المصالح مطلقة الحرية أيضاً. ولكن الأمر لم يكن على هذا النحو. أولاً، أن عملية الدمقرطة فى مراحلها الأولية فى كثير من البلدان كانت غالباً محدودة فى إطار إجراء انتخابات وبعض الإصلاحات السياسة المتواضعة عادة؛ ولم تكن بالضرورة تعنى ضمناً حرية جماعات المصالح، أو، إن حدث هذا، فإنه يكون إلغاء للكوربوراتية فى شكلها الرسمى وليس بالضرورة فى أساليب ممارستها. ثانياً، أن النخبة السياسية فى تلك البلدان، حتى فى تلك التى فى طريقها إلى الديمقراطية، غالباً ما كانت ترى مزايا الاحتفاظ ببعض أشكال السيطرة الكوربوراتية ("تحت الطلب") حتى يمكن استخدامها، عند الضرورة، فى كبح جماح مثل تلك التعبئة الشعبية السريعة إذا ما ثبت أنها قد تصبح ممزقة أو مصدر إزعاج للنمو الاقتصادى. ثالثاً، أن هذه النخبة ذاتها هى التى أنشأت منظمات "للمجتمع المدنى" خاصة بها، الأمر الذى يساعد على تفسير ظاهرة أن المجتمع المدنى فى معظم العالم الثالث مازال ظاهرة تخص النخبة فى الطبقة الوسطى العليا. والنتيجة، رابعاً، أن معظم أمم العالم الثالث النامية لا تشهد عملية سريعة، وسهلة، وتامة للانتقال من الكوربوراتية الاستبدادية إلى حرية الترابط، بل بالأحرى تشهد أوضاعاً غير معقولة من الارتباك، والفوضى، ومزيج من الديمقراطية الجزئية وحرية الترابط من ناحية، وتعبئة محدودة واستمرار للسيطرة الكوربوراتية، سواء كان ذلك فى صورتها الرسمية، أو عن طريق ممارستها فى صورتها غير الرسمية، من ناحية أخرى.

ولأن دعاة المجتمع المدنى لا يفهمون الكوربوراتية فهماً جيداً، فإنهم دائماً لا يفهمون تلك السياسات الانتقالية جيداً أيضاً، وهى سياسات شديدة التعقيد فى معظم العالم الثالث. فمن ناحية، لدينا الجماعات الأحدث للمجتمع المدنى التى أنشئت علىأساس الترابط الحر؛ ومن الناحية الأخرى، لدينا الجماعات التضامنية الأقدم. وكثير من الجماعات مختلطة التنظيم، حرة من ناحية، وخاضعة لسلطة الدولة ومعتمدة عليها من ناحية أخرى. وجميع هذه الجماعات تتنافس مع بعضها البعض وفى العملية السياسية الديمقراطية أيضاً ومن أجل اجتذاب اهتمام الدولة وامتيازاتها. وهذه الجماعات نفسها مرتبطة أيضاً، بصورة غير متوازنة عادة، بوكالات تمويل خارجية وجماعات دولية للمجتمع المدنى. وفى الوقت نفسه، تحاول الدولة فى هذه البلدان التلاعب بكل هؤلاء الممثلين وبذل ما فى وسعها للسيطرة عليهم. ورغم أنها قد قامت بإلغاء الكوربوراتية رسميا على المستوى القومى، فإنها غالباً تسعى إلى تأكيد هذا النظام بصورة غير رسمية أو على مستوى الأقاليم والمحليات. وعلى الرغم من أن الدولة قد تظل تسعى إلى السيطرة على الجماعات التضامنية الخاصة بها، فإنها تجد مشقة أكبر فى السيطرة على تلك التى لها قواعد فى بلدان أخرى ــ ولا تصل إلى حد طردها من البلاد. وفى الوقت نفسه هناك عوامل ديناميكية فى كل ذلك: المجتمعات تتغير؛ الاقتصاد ينمو؛ قوى سياسية وقضايا جديدة تبرز؛ العولمة لها تأثيراتها ــ وجميعها تتطلب إعادة التفاوض حول العلاقات بين الجماعات، وسلطة الدولة، والعلاقات بين الدولة والمجتمع.

والنتيجة أن هناك مشهداً متغير الأشكال والألوان شديد التعقيد من القوى السياسية المتغيرة والعلاقات دائمة التغيير بين الدولة والمجتمع، أكثر تعقيداً بمراحل كثيرة من تلك الفكرة المبالغ فى تبسيطها عن التحول السلس من النظام الاستبدادى إلى الديمقراطية أو من الكوربوراتية إلى الترابط الحر. وإذا كنا نرغب فى أن تتقدم الديمقراطية، وأن يتوسع المجتمع المدنى، فنحن بحاجة إلى إدراك كل هذه التعقيدات.

ملاحظات

1. For background see Howard J. Wiarda, *Corporatism and Comparative Politics: The Other Great "Ism"* (New York: M. E. Sharpe, 1997a).

2. Karl Landauer, *Corporate State Ideologies: Historical Roots and Philosophical Origins* (Berkeley: University of California, Institute of International Studies, 1983).

3. Archibald Lewis, *The Development of Southern French and Catalan*

Society, 718–1050 (Austin: University of Texas Press, 1965); Angus McKay, *Spain in the Middle Ages: From Frontier to Empire, 1000–1500* (London: Macmillan, 1977).

4. Ralph Bowen, *German Theories of the Corporative State* (New York: McGraw-Hill, 1947); Matthew Elbow, *French Corporative Theory, 1789–1948* (New York: Columbia University Press, 1953).

5. Alfred Diamint, *Austria's Catholics and the First Republic* (Princeton: Princeton University Press, 1960); G. Lowell Field, *The Syndical and Corporative Institutions of Italian Fascism* (New York: Columbia University Press, 1938); Howard J. Wiarda, *Corporatism and Development: The Portuguese Experience* (Amherst: University of Massachusetts Press, 1977).

6. Samuel Beer, *Modern British Politics* (London: Faber, 1969); Andrew Shonfield, *Modern Capitalism* (London: Oxford University Press, 1965).

7. See Wiarda, *Corporatism and Comparative Politics.*

8. Samuel P. Huntington, *The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century* (Norman: Oklahoma University Press, 1991).

الجــزء الثالث

دراسات حالة
فى المجتمع المدنى

الوحدة والتنوع

إن الجميع تقريباً، بمن فيهم مؤلف هذا الكتاب، يساندون المجتمع المدنى. إذ كيف يمكن لأى إنسان أن يكون ضد فكرة تمثل هذا العدد الكبير من الأشياء الطيبة: المشاركة الشعبية، الحكومة الرشيدة، الديمقراطية، والتعددية؟ وما دام الجميع يؤيدون ـــ على الأقل نظرياً ـــ فإن السؤال ليس إن كنا نساند أو نعارض المجتمع المدنى. ولكن القضية هى المعنى الدقيق، والشكل، والوظائف، والأولوية، والهيكل المؤسسى الذى يكون عليه المجتمع المدنى فى المجتمعات المختلفة. وقد تم فى الفصول السابقة من الكتاب التركيز على المعانى المميزة وأنواع المجتمع المدنى داخل التقاليد الغربية، ناهيك عن البلدان غير الغربية، وكان التركيز بصفة خاصة على جاذبية واستمرار الأشكال الكوربوراتية للمجتمع المدنى التى تسيطر عليها أو تنشئها الدولة فى الأمم النامية والتى تمر بمرحلة انتقالية. وفى هذا الجزء من الكتاب سنتوسع فى المناقشة بأن نقوم بتحليل النماذج المميزة للمجتمع المدنى والعلاقات بين الدولة والمجتمع فى بلدان معينة ومناطق إقليمية على نطاق العالم.

من الواضح ألاّ يكون باستطاعة شخص بمفرده اكتساب خبرة متعمقة بجميع مناطق وبلدان العالم. ومن الناحية الأخرى، فإننى عائد لتوى من إجازة دراسية غير مدفوعة الأجر لمدة عام قمت فيها بأسفار وأبحاث واسعة فى غرب أوروبا، ووسط وشرق أوروبا، وأفريقيا، وآسيا، وأمريكا اللاتينية، والشرق الأوسط. هذا فضلاً عن أن الموضوع الأصلى المقترح للبحث فى هذا المشروع تطلب إجراء سلسلة من دراسات الحالة التى تصلح كمثال فى جميع هذه المناطق. والهدف الذى نسعى وراءه ليس تحليل كل هذه الحالات "بالتفصيل" (هذا مؤجل لدراسة متابعة قادمة) وإنما دراسة الاتجاهات، والنماذج، والمواضيع الكبرى الرئيسية.

إننا نقوم بدراسة جميع هذه المناطق والبلدان بأسلوب منهجى فى ضوء أربعة مواضيع أو متغيرات رئيسية: (١) مستويات التنمية الاجتماعية الاقتصادية (على فرض أن هناك

علاقة بين التنمية والمجتمع المدنى)، (٢) دور الثقافة السياسية فى تشكيل الأنواع المتميزة من المجتمع المدنى، (٣) البناء الهيكلى أو المؤسسات المتغيرة فى العلاقات بين الدولة والمجتمع تحت تأثير التحديث والدمقرطة، و(٤) السياق الدولى ودور اللاعبين الدوليين فى التأثير على تطور وعلاقات المجتمع المدنى. وفيما يلى نقدم تقييماً لكل منطقة والنتائج المستخلصة من هذا التقييم وقبل كل شئ، تقييماً لقوة ودور المجتمع المدنى.

٤

أفريقيا جنوب الصحراء

أفريقيا جنوب الصحراء هى *أقل* مناطق العالم تقدماً. فهى مبتلاة بالأمراض، والبؤس، والتخلف الاقتصادى، وارتفاع نسبة الأمية، والحكومات غير المستقرة والقمعية غالباً، والحروب الأهلية والنزاع، وغياب مؤسسات قومية قوية، ونقص شبكات الأمان الاجتماعى، وفشل الدولة، ونقص الرعاية الصحية والأطباء، ودول مستعصية على الحكم، وضعف المؤسسات، والمجاعات الجماعية، وغياب الأمل[1]. أى أن كل مشكلة يمكن للمرء أن يفكر فيها والمرتبطة بالحلقات المفرغة للتخلف موجودة فى أفريقيا. كذلك فإن بها، ارتباطاً بما سبق الإشارة إليه، أضعف مجتمع مدنى فى جميع المناطق التى أجريت عليها الدراسة هنا.

المؤشرات الاجتماعية الاقتصادية

عندما يتحدث البنك الدولى وغيره من الوكالات عن أفقر الفقراء، أى مئات الملايين من البشر الذين يقل دخلهم اليومى عن دولار واحد فى اليوم والذين يعيشون فى فقر مدقع، فإنهم يتحدثون إلى حد بعيد عن أفريقيا جنوب الصحراء. فالكثير من بلدان المنطقة، كما يبين الجدول ٤-١، يبلغ متوسط الدخل السنوى للفرد فيها ما يقرب من ٣٠٠ دولار. وهذا يضعها فى مستوى يقرب من واحد من *واحد فى المائة* من دخل الفرد فى البلدان الغنية فى أمريكا الشمالية، أو أوروبا الغربية، أو اليابان. ومعظم الثروة الضئيلة التى تمتلكها مهدرة، أو مفتقدة بشدة إلى عدالة التوزيع، أو تجد طريقها إلى الحسابات الخاصة للحكومات الفاسدة والمسئولين العسكريين.

الجدول ٤-١ مؤشرات اجتماعية اقتصادية، أفريقيا جنوب الصحراء

البلد	إجمالى الناتج القومى	نصيب الفرد من إجمالى الناتج القومى	متوسط العمر المتوقع		معرفة القراءة والكتابة		النسبة المئوية الحضرية	الترتيب على أساس نصيب الفرد من إجمالى الناتج القومي
			ذكور	إناث	ذكور	إناث		
جنوب أفريقيا	١٣٣،٢	٣١٦٠	٦١	٦٦	٨٥	٨٤	٥٢	٨٦
أنجولا	٢،٧	٢٢٠	٤٥	٤٨			٣٤	١٩٤
بنين	٢،٣	٣٨١	٥٢	٥٥	٥٤	٢٣	٤٢	١٦٥
بوتسوانا	٥،١	٣٢٤٠	٤٥	٤٧	٧٣	٧٨	٥٠	٨٤
بوركينا فاسو	٢،٦	٢٤٠	٤٣	٤٥	٣٢	١٣	١٨	١٩٠
بوروندى	٠،٨	١٢٠	٤١	٤٤	٥٥	٣٧	٩	٢٠٤
الكاميرون	٨,٥	٥٨٠	٥٣	٥٦	٨٠	٦٧	٤٨	١٥٠
جمهورية أفريقيا الوسطى	١,٠	٢٩٠	٤٣	٤٦	٤٩	٣١	٢٣	١٨١
تشاد	١,٦	٢٠٠	٤٧	٥٠	٤٩	٣١	٢٣	١٩٦
جزر القمر	٠,٢	٣٥٠	٦٠		٥٨			
جمهورية الكونغو الديمقراطية	١,٩	٦٧٠	٤٩	٥٢	٧١	٤٧	٣٠	١٤٧
كوت دى فوار	١٠,٤	٧١٠	٤٦	٤٧	٥٣	٣٦	٤٦	١٤٦
إريتريا	٠,٨	٢٠٠	٤٩	٥٢	٦٦	٣٨	١٨	١٩٦
أثيوبيا	٦,٦	١٠٠	٤٢	٤٤	٤٢	٣٠	١٧	٢٠٦
الجابون	٤,٠	٣٣٥٠	٥٣					
جامبيا	٠,٤	٣٤٠	٥٣		٣٥			
غانا	٧,٤	٣٩٠	٥٨	٦٢	٧٨	٦٠	٣٨	١٦٤
غينيا	٣,٧	٥١٠	٤٦	٤٧			٣٢	١٥٥
غينيا بيساو	٠,٢	١٦٠	٤٤		٣٧			
كينيا	١٠,٦	٣٦٠	٥٠	٥٢	٨٨	٧٣	٣٢	١٧٠
ليسوتو	١,٢	٥٥٠	٥٤	٥٧	٧١	٩٣	٢٧	١٥٢
ليبيريا			٤٧		٥١			
مدغشقر	٣,٧	٢٥٠	٥٦	٥٩	٧٢	٥٨	٢٩	١٨٧
مالاوى	٢,٠	١٩٠	٤٢	٤٢	٧٣	٤٤	٢٤	١٩٩
مالى	٢,٦	٢٤٠	٤٩	٥٢	٤٦	٣١	٢٩	١٩٠
موريتانيا	١,٠	٣٨٠	٥٢	٥٥	٥٢	٣١	٥٦	١٦٥
موريشيوس	٤,٢	٣٥٩٠	٧١	٨٤				
موزمبيق	٣,٩	٢٣٠	٤٤	٤٧	٥٨	٢٧	٣٩	١٩٣
النيجر	٢,٠	١٩٠	٤٤	٤٨	٢٢	٧	٢٠	١٩٩
نيجيريا	٣٧,٩	٣١٠	٥٢	٥٥	٧٠	٥٢	٤٣	١٧٩
رواندا	٢,١	٢٥٠	٤٠	٤٢	٧١	٥٧	٦	١٨٧
ساو تومى وبرنشيبى	٠,٠٤	٢٧٠	٦٤					
السنغال	٤,٧	٥١٠	٥١	٥٤	٤٥	٢٦	٤٧	١٥٥
سيشيل	٠,٥	٦٥٤٠	٧٢					
سيراليون	٠,٧	١٣٠	٣٦	٣٩	٣٦	٢٠٣		
الصومال		٧٥٥	٤٨					

أو أقل [1]

البلد	إجمالى الناتج القومى	نصيب الفرد من إجمالى الناتج القومي	متوسط العمر المتوقع		معرفة القراءة والكتابة		النسبة المئوية الحضرية	الترتيب على أساس نصيب الفرد من إجمالى الناتج القومي
			ذكور	إناث	ذكور	إناث		
السودان	٩,٤	٣٣٠	٥٥		٥٦			
تنزانيا	٨,٠	٢٤٠	٤٦	٤٨	٨٣	٦٤	٣٢	١٩٠
توجو	١,٥	٣٢٠	٤٧	٥٠	٧٢	٣٨	٣٣	١٧٦
أوغندا	٦,٨	٣٢٠	٤٢	٤١	٧٦	٥٤	١٤	١٧٦
زامبيا	٣,٢	٣٢٠	٤٣	٤٣	٨٤	٦٩	٤٠	١٧٦
زيمبابوى	٦,١	٥٢٠	٥٠	٥٢	٩٢	٨٣	٣٥	١٥٤

المصدر: البنك الدولى. تقرير *التنمية فى العالم* ٢٠٠٠-٢٠٠١. بيانات بعض الدول غير موجودة أو غير كاملة.

أ تقديرات البنك الدولى.

قد نستطيع استجلاء حقائق الفقر والبؤس فى أفريقيا جنوب الصحراء ــ وبعض أسباب غياب مجتمع مدنى قوى ــ من الجدول المصاحب. لاحظ أن إجمالى الناتج القومى لجنوب أفريقيا، التى يتركز عليها الاهتمام فى هذا الفصل، متفوق تفوقاً كبيراً على جميع البلدان الأخرى فى المنطقة ــ ويوازى بوجه عام جميع البلدان الأخرى مجتمعة. وعلى أساس دخل الفرد، كانت بوتسوانا، والجابون، وموريشيوس، وجنوب أفريقيا، وسيشيل هى فقط التى *بدأت* ترتفع بنفسها عن مستنقع الفقر. ويتراوح متوسط العمر المتوقع للفرد فى أفريقيا جنوب الصحراء أساساً ما بين ٤٠ إلى ٥٠ سنة مقارنة بما بين ٧٠ إلى ٨٠ سنة فى البلدان المتقدمة. وبالمثل تنخفض معدلات معرفة القراءة والكتابة غير أنها تظهر تفاوتات كبيرة بين البلدان. ومازالت معظم بلدان أفريقيا جنوب الصحراء ريفية وزراعية فى الأغلب مقارنة بالدول الأكثر نمواً التى يغلب عليها الحضر. إن وجود الفقر، وارتفاع معدلات الأمية، وانخفاض متوسط العمر المتوقع، وزراعة الكفاف ــ كلها ظروف غير مواتية لنمو المجتمع المدنى والديمقراطية. كما أننا لا نجد فى أفريقيا جنوب الصحراء أكثر من أربع دول، من بين الدول الاثنين والأربعين فى الجدول، (عشرة فى المائة فقط) لديها ذلك النوع من النمو الاقتصادى والتحديث الاجتماعى اللازم لحث المجتمع المدنى على النهوض بحيث يستطيع أن يقود إلى تعددية وديمقراطية أكبر (انظر المناقشة الواردة فى الفصل ٥ عن كوريا الجنوبية وتايوان).

وبسبب الفقر المدقع والتخلف، فإن نظام المجتمع المدنى فى أفريقيا جنوب الصحراء ضعيف بوجه عام، وغير مستقر، ومفتقد للتنظيم الكافى، وغير فعال عموماً[2]. وبطبيعة

الحال، لابد للمرء أن يفرّق بين البلدان، فبعضها لديها مجتمع مدنى أقوى من غيرها (السنغال، كوت دى فوار، كينيا، بوتسوانا، جنوب أفريقيا). ومع ذلك فإن الصورة بوجه عام قاتمة. ذلك علاوة على أن نوع المجتمع المدنى الموجود بالفعل غالباً ما يكون قائماً على أسس عرقية أو قبلية، ذلك النوع من التنظيم الذى غالباً ما يُنظر إليه على أنه "تقليدى"، ومن ثم فهو مرفوض من جانب معظم الجهات الدولية المانحة للمساعدات. وعلى العكس، فإننى أرى، من وجهة نظرى الشخصية، فى هذه المنظمات نوعاً من الأمل فى أوضاع تبدو فى معظم الأحيان ميئوساً منها، أى أنها وسيلة لتقديم بعض الخدمات، مهما كانت محدودة (خدمات اجتماعية، تعليمية، أمنية، قضائية) فى سياق تُعتبر فيه وكالات المجتمع المدنى الأخرى ضعيفة أو غير موجودة، أو أنها ربما تكّون أساساً لنظام من المجتمع المدنى المحلى. أما معظم دعاة المجتمع المدنى وأيضاً كثير من المفكرين والمسئولين الأفارقة فإنهم يصمون المجتمع المدنى المستند إلى القبلية بأنه "رجعى"، على فرض إحلال مؤسسات أكثر تحديثاً محله. ولذلك، فإن المجتمع المدنى ليس ضعيفاً فقط، بل إن الغربيين والأفارقة على السواء ليسوا على ثقة من أنهم يحبون أو يريدون هذا الشكل القائم بالفعل من المجتمع المدنى (قبلى، عرقى). ويصل بهم الأمر إلى اعتبار استناد المجتمع المدنى إلى القبيلة أو العرقية علامة على ضعف الدولة أو فشلها ومن ثم فإنه ليس بالضرورة علامة تبعث على الأمل فى الديمقراطية. وفى كثير من بلدان العالم، وبلا شك فى الأدبيات النظرية، يعتبر المجتمع المدنى والديمقراطية مرتبطان ارتباطاً وثيقاً؛ ولكن فى أفريقيا جنوب الصحراء، بدولها الضعيفة، والفاسدة، وغير الفعالة، مقترنة بوجود مجتمع قائم على العرقية، بل وحتى على العصابات، ربما يكون ذلك الارتباط بين الديمقراطية والمجتمع المدنى سلبياً[3].

تحليل ودراسات حالة

هناك مشكلتان رئيسيتان فى المجتمع المدنى فى أفريقيا جنوب الصحراء. الأولى، وقد أشرنا إليها من قبل، هى المستوى المنخفض للتنمية الاجتماعية والاقتصادية فى المنطقة، مما يجعل عملية تأسيس ودعم *أى* شكل قابل للاستمرار من المجتمع المدنى صعبة فى أحسن الظروف. إذ أن أفريقيا جنوب الصحراء تفتقر ببساطة إلى القاعدة التعليمية، ومعرفة القراءة والكتابة، وشبكات الاتصال، والسكان القابلين للتعبئة والتنظيم، والشبكات التى تمثل حياة المشاركة عند

مستويات القاعدة الشعبية، ونظم جماعات المصالح والأحزاب السياسية، والبنية الأساسية الحكومية، والدعم المادى، والقدرة التنفيذية للسياسة العامة لتطوير مجتمع مدنى صحى، ونشط. فالمجتمع المدنى ينمو بصعوبة فى البلدان المتقدمة؛ وظهوره يكون أشد صعوبة فى البلدان الأقل تقدماً التى تفتقر إلى الدعائم والمتطلبات الاجتماعية الاقتصادية لنموه.

والسبب الثانى فى ضعف المجتمع المدنى فى أفريقيا جنوب الصحراء سبب سياسى: الضعف، والقبلية و*غياب* الديمقراطية فى كثير من البلدان[4]. فمن بين الدول الثمانية والأربعين فى أفريقيا جنوب الصحراء، ليس هناك سوى ثمانية منها فقط (بوتسوانا، مالاوى، مالى، ناميبيا، نيجيريا، السنغال، جنوب أفريقيا، تنزانيا) التى تقبل بالتعددية، وتعد دولاً ديمقراطية، أو تمر بمرحلة انتقالية نحو الديمقراطية.

فالمجتمع المدنى، بطبيعة الحال، يكون أكثر ازدهاراً فى ظل الديمقراطية، فى البلدان المفتوحة، أما فى نظم الحكم الاستبدادية الموجودة فى معظم أفريقيا، فإنها تضع حدوداً لجماعات المجتمع المدنى التى لا تستطيع السيطرة عليها، أو تقوم بعملية اختيارها، أو تضعفها، أو تدمرها، أو تقوم بإنشاء جماعات رسمية للمجتمع المدنى ـ ظاهرة الكوربوراتية ـ التى تسيطر من خلالها على المنظمات ذات الاتجاه المعارض، وذات الجذور الشعبية التى يحتمل أن تشكل خطورة. ولا يستطيع المجتمع المدنى أن يحمل الحكومات المسئولية ـ وهو أحد الأهداف الرئيسية للمجتمع المدنى ـ إذا كانت لا تتعامل مع المجتمع المدنى إلا بواحد فقط من بديلين، إما القهر أو التدخل فى عملية الاختيار. هذا بالإضافة إلى أن نحو نصف دول أفريقيا جنوب الصحراء متورطة فى حروب، أو صراعات، أو نزاعات مسلحة سواء كانت داخلية أم خارجية. كما يموج الإقليم بالنزاعات العرقية والدينية، ولا سيما فى وسط أفريقيا، التى تسفر عن بعض من أسوأ حالات الإبادة فى العالم. كل هذا لا يشجع على نمو مجتمع مدنى.

وفى أمريكا اللاتينية، كما سنرى فيما بعد، برز وجود المجتمع غالباً *أثناء* فترات فاصلة بين الحكومات الاستبدادية وكان القوة الأساسية فى حفز المعارضة لنظم الحكم الدكتاتورية وما تلاها من انتقال نحو الديمقراطية. ولكن فى أمريكا اللاتينية، (١) المجتمع المدنى أقوى بشكل عام منه فى أفريقيا جنوب الصحراء، و (٢) أنه كان هناك *وجود مسبق* للمجتمع المدنى والذى كان يمكن إعادة احياؤه فى المرحلة الانتقالية نحو الديمقراطية. أما فى أفريقيا جنوب الصحراء، فإن قاعدة المجتمع المدنى ضعيفة، وليس هناك وجود مسبق للمجتمع المدنى

أو حتى وجود ضئيل يمكن البناء عليه. ومن ثم فإن النموذج الذى انبثق من المراحل الانتقالية فى أمريكا اللاتينية، غير قابل للتطبيق فى أفريقيا جنوب الصحراء، للأسف.

كان للأحداث التى شهدتها أفريقيا جنوب الصحراء فى السنوات الأخيرة نتائج تبعث على الأمل واليأس، فى ذات الوقت غالباً. كانت سنوات مطلع الستينيات من القرن العشرين وقتاً للأمل والتفاؤل لتلك الدول الجديدة، اتبعتها فى فترة أواخر الستينيات والسبعينيات موجة هائلة من الحكومات الاستبدادية الفاسدة. وجاء وقت فى الثمانينيات من القرن العشرين، ساد فيها الظن، أو الأمل، فى أن تحذو أفريقيا حذو أمريكا اللاتينية فى الانتقال إلى الديمقراطية، ولكن هذه الآمال خابت أيضاً. وفى أوائل التسعينيات من القرن العشرين، كان نمو الاقتصاديات الأفريقية لا يتعدى نسبة اثنين فى المائة سنوياً ــ أى أنه يتراجع مقارنة بالزيادة فى عدد السكان ــ ولكن بحلول أواخر التسعينيات تضاعف الرقم السابق. وتشبثت إدارة كلينتون Clinton بهذا النمو وبالقليل من الديمقراطية للإعلان عن "عصر النهضة الأفريقية"؛ وأشارت سوزان رايس Susan Rice مساعدة وزير الخارجية للشئون الأفريقية فى تفاؤل إلى أنه يجرى فى بلدان فى "أنحاء القارة" تدريب مشرعين، وتعزيز السلطة القضائية المستقلة، وبذل جهود تعاونية متزايدة فى الكنائس، والجامعات، والصحف من أجل بناء مجتمع مدنى قوى[5].

غير أن هذه التوقعات المتفائلة لم تتحقق مرة أخرى فى السنوات الأخيرة: فقد أدت الحرب فى الكونغو إلى تورط جميع جيرانها، وقامت نظم حكم ديكتاتورية جديدة أو أعيد إحيائها، وتفشى مرض الإيدز، وتدهور الاقتصاد، وتفشت البطالة، وانخفض متوسط العمر المتوقع. وأصبحت أفريقيا تواجه مستقبلاً أكثر إظلاماً من أى وقت مضى، طبقاً لتقديرات المخابرات الوطنية الأمريكية للمنطقة؛ إن أفريقيا جنوب الصحراء تتهاوى فى كافة الجبهات. ويقول ستيفن موريسون Stephen Morrison، مدير الدراسات الأفريقية ــ فى مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ــ ومقره واشنطن، "إن عدد الأزمات المتزامنة التى تواجهها القارة فى الوقت الراهن لم يسبق لها مثيل". ويواصل القول، "إن أفريقيا فى أسوأ وضع شهدته من قبل. وأنه سيزداد سوءاً فى الجيل التالى". وتدق بولين بيكر Pauline Baker، الخبيرة الأفريقية ومديرة الصندوق من أجل السلام، ناقوس الخطر قائلة، "حتى إذا أجريت انتخابات حرة فى دولة منهارة وانتخبت قديساً مثل نيلسون مانديلا، فإن مآله إلى الفشل إذا لم يكن هناك بناء هيكلى للحكومة". وما يلائمنا هنا بصفة خاصة فى مناقشة المجتمع المدنى قول

بيكر، "إن رجلاً بمفرده لا يستطيع أن يحكم بدون مؤسسات، حيث تلاشت الكثير منها منذ الاستقلال"[6].

وينبغى للمرء، بطبيعة الحال، أن يفرق بدقة بين بلد وآخر حتى يستطيع أن يدرك الاختلافات بينها والعلامات المبشرة التى مازالت قائمة فى بعض الأماكن، ولكن ذلك قد يتطلب تحليلاً أكثر تفصيلاً يتجاوز كثيراً ما هو ممكن فى هذه الدراسة. ومع ذلك، فهناك قليل من الأمثلة التوضيحية تصلح للإشارة إلى الأوضاع المتنوعة القائمة حيث يكون المجتمع المدنى قوياً بدرجة كافية تسمح بالأمل فى المستقبل. فعلى سبيل المثال، يوجد فى أكثر الحكومات ديمقراطية فى غرب أفريقيا اليوم ــ بنين، وغانا، ومالى، والسنغال ــ محطات إذاعية خاصة ومزدهرة، ونظام مستقل للاتصالات الأمر الذى يعد من السمات الأساسية للمجتمع المدنى. وغانا نفسها، التى كانت من قبل خاضعة لديكتاتورية جيرى رولينج Jerry Rawling الكاريزمى الشخصية، شهدت مؤخراً أول انتقال سلمى فى تاريخها من حكومة مدنية منتخبة إلى حكومة أخرى. ولو تساءل المرء لماذا كانت السنغال أكثر نجاحاً من غيرها فى التصدى لعدوى فيروس العوز المناعى البشرى، فإن الإجابة هى أن ذلك يرجع إلى حد بعيد لمجتمعها المدنى القوى (نسبياً) والمؤسسات المجتمعية المرتكز التى أفرزت مجموعة متداخلة من ردود الأفعال المحلية ومن الاعتماد على الذات[7].

وفى زيمبابوى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وكينيا، وتنزانيا، ورواندا، ساعدت جماعات الدعم والإرساليات المسيحية، الكاثوليكية والبروتستانتية على حد سواء، فى خلق بعض جماعات المجتمع المدنى الوحيدة الموجودة ــ المدارس، المستشفيات، برامج تدريب المدرسين، الخدمة الاجتماعية والوكالات الانمائية ــ ولكنها غالباً ما تكون مبتلاة بنقص فى التمويل على نحو يرثى له، ونقص فى العاملين، وعدم القدرة على تنظيم هذه البرامج على أساس وطنى. هذا بالإضافة إلى أن الفوضى فى المجتمع المحيط، وتفشى الجريمة، والحرب الأهلية والدولية، والإبادة، والفساد الهائل، والتحدى الأخير الذى يتسم بالعنف غالباً للجماعات الإسلامية الأصولية الموجودة فى الجوار (هل هى تعبير بديل عن "مجتمع مدنى"، أم النقيض لها؟) قد جعل أنشطة هذه الجماعات أكثر خطورة وغير مستقرة، إلى حد أنها فى بعض الحالات أجبرت الجماعات المسيحية على التخلى عن مشاريعها المفيدة[8].

وتعتبر نيجيريا حالة مهمة قد تصبح سابقة بوجه خاص. فهى، بسكانها الذين يبلغ

تعدادهم ١٢٠ مليون نسمة، تعتبر أكثر البلدان ازدحاماً بالسكان فى أفريقيا وهى ثانى أكبر اقتصاد (بعد جنوب أفريقيا). وهى سادس أكبر دولة مصدرة للبترول فى العالم، ويمكن أن تكون واحدة من أغنى البلدان فى أفريقيا، ولكنها فى الواقع واحدة من أفقرها، وهى آخذة فى *الانهيار* السريع. وعندما عاد الرئيس (والجنرال السابق) أولوسيجون أوباسانجو Olusegun Obasanjo إلى السلطة فى عام ١٩٩٩ عن طريق انتخابات ديمقراطية، تصاعدت الآمال بشأن الديمقراطية والمجتمع المدنى فى نيجيريا. ولكن البلاد شديدة التمزق بالصراعات العرقية، والقبلية، والنزاعات الدينية. والفساد والعنف موجود فى كل مكان. وحتى مع وجود كل هذه الثروة البترولية والشعب الخلاق، فإن الاقتصاد يسوده الركود أو الانكماش. ورغم أن الرئيس أوباسانجو انتخب ديمقراطياً، فإنه تحول إلى اتجاهات استبدادية متبنياً التبريرات المشئومة المعروفة لكل الحكام المستبدين: أنه فى غيبة مؤسسات قوية ومجتمع مدنى قوى، فإن حكم الرجل القوى يكون ضرورياً. ويخشى كثير من النيجيريين والمستشارين الدوليين أيضاً من أن أكبر وربما أغنى دولة فى أفريقيا جنوب الصحراء آخذة فى التفتت، والتمزق. ويبدو أن المجتمع المدنى (ما تبقى منه) على شفا التحلل[9].

إن نيجيريا هى ثانى أكبر اقتصاد فى أفريقيا، ولكن ما هو الوضع فى أكبر اقتصاد فى القارة، جنوب أفريقيا؟ ذلك أن جنوب أفريقيا بدت، ولا سيما منذ انتهاء سياسة التفرقة العنصرية وانتخاب نيلسون مانديلا فى عام ١٩٩٤، كما لو كانت قد اجتازت الأزمة. غير أنه منذ ذلك الوقت اختفت أنباء جنوب أفريقيا من صدر صفحات الصحف ولم تعد تجتذب الكثير من الاهتمام الدولى. فالعالم يميل إلى الافتراض بأنه، ما دام نظام التفرقة العنصرية قد انتهى، فإن مشكلات جنوب أفريقيا ستنتهى أيضاً. ولكن، وكما سنرى فيما يلي، لم يحدث هذا. إذ أن جنوب أفريقيا أصبحت مبتلاة بالجريمة، والعنف، والفساد والصراع المدنى، ومرض الإيدز ـ وهى كلها مشكلات موجودة فى باقى القارة. كذلك التفكك السياسى موجود هناك والمجتمع المدنى سواء فى مجتمعات السود أو البيض، ولدهشة الكثيرين ربما لسماع ذلك، آخذ فى الانهيار. دعونا ننتقل الآن إلى دراسة حالة لجنوب أفريقيا أكثر تفصيلاً.

جنوب أفريقيا

كان من المفترض أن تكون جنوب أفريقيا، التى أجرى فيها أول بحث أولى من مصدر مباشر

من أجل هذا التقرير، هى الاستثناء من نمط عام فى أفريقيا جنوب الصحراء ــ وهو نمط غير مشجع بوجه عام. أولاً، لأن جنوب أفريقيا فى ظل نظام التفرقة العنصرية كانت هى آخر حصن فى العالم للتمييز العنصرى القانونى، والدستورى، وأعطى انهيارها سلطة معنوية ومعنى لبناء الديمقراطية والمجتمع المدنى هناك. ثانياً، إن دخل الفرد فى جنوب أفريقيا يبلغ ٣١٦٠ دولار سنوياً، مما يجعلها أغنى إلى حد بعيد من جميع البلدان الأخرى فى المنطقة تقريباً. ويعتبرها البنك الدولى من البلدان ذات "الدخل المتوسط"، وهى تعد أغنى بمعدل *عشرة أضعاف* لكل فرد من معظم جيرانها و"تقترب" من عُشر مستوى أغنى الدول فى العالم (مقارنة بواحد فى المائة للآخرين ــ فى مستوى بوتسوانا أو بنما ولكنه أقل كثيراً من الأرجنتين، أو البرازيل، أو شيلى، أو المكسيك، أو فنزويلا).

ثالثاً، إن جنوب أفريقيا لديها بنية أساسية متطورة إلى حد بعيد ليس فى الصناعة والتجارة فحسب وإنما فى مجال المؤسسات والمجتمع المدنى أيضاً؛ ويؤكد إجمالى الناتج القومى لديها أنها الدولة الصناعية الوحيدة فى أفريقيا. رابعاً، أن جنوب أفريقيا شهدت فى عام ١٩٩٤، وللمرة الأولى، انتخابات ديمقراطية حقيقية جاءت بنيلسون مانديلا، تلك الشخصية البطولية، إلى الحكم وأعطت فيما يبدو أملاً فى كافة مناحى الحياة ولمستقبل الديمقراطية فى البلاد. وقد ساعدت الكاريزما التى يتمتع بها مانديلا، وكياسته، واعتداله فى عودة المؤتمر الوطنى الأفريقى الحاكم (ANC)، الذى كان حزباً ماركسياً فيما مضى، إلى الاتجاه نحو الوسط، كما أنها صعبت على من سيخلفه الابتعاد عن الطريق الديمقراطى الذى أرساه. وخامساً، إن جنوب أفريقيا أصبحت الدولة المحببة إلى المجتمع الدولى لفترة من الوقت، والمتلقية لمعونات خارجية كبيرة ومشورة (سواء أرادتها أم لا) والموقع الذى يحظى بقدر كبير من الأنشطة السخية للمنظمات غير الحكومية (NGO) والتى ترعاها الدول الأجنبية والمتأثرة بها، والمجتمع المدنى فى جنوب أفريقيا. وكان هناك شعور عام، وإن لم يظهر إلى العلن، بأنه إذا لم تتمكن جنوب أفريقيا، مع كل ثروتها، ومواردها، ومميزاتها، من إقامة الديمقراطية والمجتمع المدنى النشط، فلن تتمكن أى دولة أفريقية أخرى من ذلك. ومن ثم فإن جنوب أفريقيا لم تكن هامة فى ذاتها فقط ولكن باعتبارها النموذج المأمول وكحالة قد تصبح سابقة للدول الأفريقية الأخرى.

تتمتع جنوب أفريقيا بموارد معدنية هائلة، وصناعة متقدمة، وزراعة متنوعة ومنتجة، ومستوى عام للمعيشة أعلى من معظم جيرانها. ولكن داخل هذه الصورة الإيجابية بوجه عام

توجد مشكلات هائلة. أولاً، أن توزيع الثروة شديد الاختلال حيث يحظى من ٥ إلى ١٠ فى المائة من السكان بقدر هائل من الثروة. ثانياً، ارتفاع معدل البطالة يصل إلى ما بين ٣٥ إلى ٤٠ فى المائة؛ فضلاً عن نسبة تتراوح ما بين ٢٥ إلى ٣٠ فى المائة تقريباً من البطالة الجزئية، مما يصل إلى إجمالى ٧٠ فى المائة من تعداد السكان. ثالثاً، أن توزيع الثروة والدخل يسير وفق خطوط عنصرية واضحة، حيث تقع معظم الثروة، والأراضى، والمناجم، والصناعة فى أيدى السكان البيض ويتركز معظم الفقر والبطالة فى السكان السود. رابعاً، هناك انقطاع فى الاتصال بين من يتركز فى أيدهم النفوذ السياسى فى البلاد وبين المستحوذين على القوة الاقتصادية: السود يسيطرون الآن على الهيكل السياسى والحكومة من خلال المؤتمر الوطنى الأفريقى والمنظمات والفروع التابعة له بينما مازال البيض يسيطرون إلى حد كبير على الاقتصاد. خامساً، أن العنصرية مازالت لها قوتها ونفوذها: معظم البيض فى مجال الأعمال، ومجتمع المفكرين والحاصلين على تعليم جامعى قبلوا بتغييرات ما بعد التفرقة العنصرية ويريدون النجاح لنظام الحكم الحالى الذى يسيطر عليه السود (ليس أمامهم خيار آخر)، ولكن الكثيرين من البيض ممن لم يحصلوا على تعليم جامعى، ومن الطبقة العاملة مازالوا مستائين من التغييرات ويؤلمهم بصفة خاصة البرامج الإيجابية لنظام الحكم الأسود التى تتركهم فى العراء من حيث الخدمات المدنية، والحكومة، بل وحتى فى الوظائف الخاصة ـ مع أن عدداً قليلاً من هؤلاء يصل به الحال إلى حد الدعوة أو العمل على فكرة الإطاحة بالحكومة التى يسيطر عليها المؤتمر الوطنى الأفريقى. هذا فى الوقت الذى يظل استياء الكثير من السود من نفوذ وامتيازات البيض، وهو ما يفسر تصاعد الجريمة والعنف المتفشيان ضد البيض، ورفضهم التحدث بلغة الأفريكانو، المرتبطة بنظام حكم التفرقة العنصرية القديم، ويدفعهم فى بعض الأحيان إلى محاولة الانتقام من البيض.

سادساً، أنه مع انتقال السلطة إلى المؤتمر الوطنى الأفريقى، ارتفعت آمال السود بأن أحوالهم المعيشية سوف تتحسن؛ ولكن ذلك لم يحدث؛ ومن ثم فإن الإحباط يتزايد بين السكان السود؛ وهناك ثمة مخاوف لها ما يبررها من تمرد البيض ورفض اقتسام الثروة بصورة أكثر عدالة، ومن قيام السود بتنفيذ القانون بأنفسهم والاستيلاء على ممتلكات البيض بالعنف مثلما حدث فى زيمبابوى المجاورة. وهكذا يتصاعد التوتر القائم على أسس طبقية وعنصرية؛ فى الوقت الذى تظهر البنية الأساسية السياسية والاجتماعية، والاقتصادية، والمؤسسية فى البلاد علامات على التآكل واحتمالات الانهيار فى المستقبل[10]. وسوف نعود

إلى هذه النقطة فيما بعد فى مناقشاتنا.

عناصر الثقافة السياسية

كانت جنوب أفريقيا موقعاً لاستيطان واستعمار الهولنديين أساساً فى القرن السابع عشر. وقد وجدوا فيها سكاناً أصليين، متنوعين، ومتناثرين يصل عددهم إلى الملايين. ومثلما حدث مع البريطانيين والفرنسيين فى أمريكا الشمالية، ومع الأسبان والبرتغاليين فى أمريكا اللاتينية، والفرنسيين والبلجيكيين والألمان والبريطانيين فى أماكن أخرى من أفريقيا، حمل الهولنديون معهم إلى مستعمراتهم اللغة، والمؤسسات، والقيم السائدة فى ذلك الوقت فى وطنهم الأم. ومثلما حدث أيضاً فى تلك المستعمرات الأخرى، فبمجرد أن توطدت، أصبحت هذه القيم والمؤسسات مستقرة فى مكانها تدريجياً واستمرت فى أن تعكس زمن الفترة التى تم فيها الاكتشاف والاستعمار فى البداية. وبمرور الوقت، تطورت المستعمرات والأوطان الأم فى مسارات مختلفة، تمثل فيها المستعمرات دائماً "شظايا" من البلدان الأم استقرت فى أماكن وظروف جديدة، وتأقلمت مع الظروف المحلية، وابتعدت تدريجياً عن التيارات الرئيسية للحضارة الأوروبية أو انقطعت الصلة بها ـ حتى أثناء المحاولات اليائسة لهؤلاء المستعمرين فى تلك الأماكن البعيدة للبقاء على اتصال مع جذورهم[11].

كان الهولنديون فى جنوب أفريقيا متأثرين بشدة بتراثهم القائم على مذهب كالفين Calvin وعلى تنفيذ المشروعات. فمن ناحية، استخدم هذا النظام القائم على عقيدة لتبرير المجتمع ذى الطبقتين والفصل بين الأعراق. وبنفس القدر من الأهمية كان الهولنديون الكالفينيون فى جنوب أفريقيا يجدون أنفسهم فى العهد القديم، فى قصة شعب مثلهم، وجد نفسه فى البرية، منعزلاً ووحيداً، شعب الله، قليل العدد بنسبة هائلة، يواجه أخطاراً ومشاق شديدة، يحيط به الأعداء من كل جانب، يشعر بما يشبه الاضطهاد، ويكافح ببطولة فى مواجهة صعاب جمة. وفى ظل هذا المفهوم المرتبط بالكتاب المقدس "عقلية الحصار" ظهر نظام التفرقة العنصرية، فيما بعد[12]. أما السود "الملونون" والإنجليز، والهنود، والمسلمون فى جنوب أفريقيا فينظرون إلى القضية بصورة مختلفة تماماً بطبيعة الحال.

وفى الوقت الذى تحرك فيه الهولنديون إلى الداخل لاستصلاح الأراضى، وتطوير الزراعة، وعبادة الرب وفقاً لتقاليدهم الخاصة، قام البريطانيون تدريجياً باستعمار المناطق

الحضرية والساحلية. وأضاف المستوطنون من الهنود والملونين مزيد من التنوع السكانى. وفى حرب البوير Boer War فى نهاية القرن التاسع عشر، اشتبك الهولنديون والإنجليز فى حرب للسيطرة على المستعمرة، وتحرك الهولنديون بعد هزيمتهم فيها فى هجرة جماعية" إلى أبعد فى الداخل (من هنا جاءت الأغنية الشهيرة، "نحن سائرون نحو بريتوريا")، وتفاقمت لديهم عقدة الاضطهاد باعتبارهم شعب الله، بعد أن أصبحوا الآن منعزلين، ومحاصرين، ومهجورين فى آخر الأمر حتى من حكومتهم الأم فى هولندا. ولا ننسى أيضاً كيف أن وضعهم كان مختلفاً عن وضع البيض فى أمريكا: ففى الولايات المتحدة، كان عدد البيض يفوق عدد السود بنسبة تصل إلى نحو عشرة إلى واحد، مما جعل من السهل التفكير فى التكامل العرقى، بينما انعكس المعدل تماماً فى جنوب أفريقيا: ٩٠ فى المائة من السود والملونين ونحو ١٠ فى المائة من البيض، الأمر الذى كان يعنى أن التكامل العرقى الكامل ومنح حق الانتخاب للسود سيؤدى *تلقائياً*، *وفوراً*، *ودائماً* إلى ضياع السلطة من البيض.

لقد كانت تلك الأعداد هامة للغاية، وبنفس قدر المواقف العنصرية للبيض، فى تفسير نظام الابارتيت apartheid للفصل العنصرى. فقد رأى البيض، الهولنديون والبريطانيون على حد سواء، فى أنفسهم أنهم ممثلون لحضارة أعلى منزلة. وأقاموا مجتمعاً متدرجاً من أعلى إلى أسفل، كوربوراتياً أو "رأسياً" يفضل البيض على السود، هذا فى الوقت الذى جعل الهياكل الاجتماعية محاصرة فى مكانها ومنع التغيير. وكان "المجتمع المدنى" للأفريكان يهدف إلى إقامة مجتمع منفصل، كوربوراتى، سياسى يسيطر على كل مجالات الحياة الاجتماعية. واعتبروا السود شعباً عبدة أرواح، وبدائياً ومتخلفاً، ووثنياً، سيقومون هم، على النمط الإرسالى، بتعليمهم، وإدخالهم فى المسيحية، و"تهذيبهم" على الطريقة الأوروبية، واستيعابهم. ورغم القسوة التى كانت فى سيطرة البيض على السود، فإن البيض كانوا يرعونهم بوجه عام ولا يكرهونهم. وكان يُنظر إلى السود باعتبارهم "أطفال" يجب هدايتهم، وتدريبهم، واستيعابهم فى الديانة المسيحية وجعلهم أقرب إلى الغربيين فى سلوكهم وثقافتهم. وفى ضوء الأعداد الكبيرة للسود ومستواهم التعليمى المنخفض، فإن هذه العملية كانت ستتطلب أجيالاً، وربما قروناً، وليس مجرد سنوات. ولكن السكان السود أدركوا أن تلك العملية أبطأ مما يجب بالنسبة لهم. هذا بالإضافة إلى أنه افترض، فى جنوب أفريقيا وفى غيرها، أن البيض، والحضارة الغربية الأوروبية أسمى مرتبة، وأكثر تقدماً، وعليها قيادة وتعليم الآخرين؛ ولم يكن هذا وضعاً ليس فيه مساواة ونسبية ثقافية. وأيضاً، فى ضوء الأعداد وعقلية الحصار للسكان

البيض، فبمجرد أن يبدأ السود فى تعبئة أنفسهم والمطالبة بحقوقهم، يكون الرد مزيداً من التشدد فى إحكام الحصار المفروض بموجب الفصل العنصرى والتحول إلى نظام التفرقة العنصرية ــ على الرغم من أن هذا النظام لم يكن بأى حال من الأحوال وجهة نظر جماعية بين مجتمعات الهولنديين والبريطانيين على حد سواء. فكان كثير من البيض، بما فيهم الكنيسة الكالفينية الهولندية يفضلون مجتمعاً أكثر ليبرالية، وتكاملاً.

وكان نتيجة ذلك غياب ثقافة فريدة، قومية، وسياسية فى جنوب أفريقيا. وبدلاً من ذلك، انقسمت الثقافة السياسية، وتمحورت حول الخطوط الطبقية، والعنصرية، والعرقية. كانت هناك الثقافة السياسية للطبقة العليا والثقافة السياسية للطبقة الدنيا، ثم فى نهاية الأمر واحدة للطبقة المتوسطة. وكان هناك ثقافة سياسية بيضاء، وثقافة سياسية أفريقية سوداء. غير أنه كانت هناك فى داخل هذه الفئات تقسيمات أخرى. فكان هناك بين جماعات البيض الهولنديين، والإنجليز، واليهود، والمهاجرين الأوروبيين من جنسيات وثقافات سياسية مختلفة؛ وكان هناك أيضاً داخل هذه التقسيمات مزيد من التمايز القائم على السياسات، والدين، والعرقية، والأيديولوجية، والهويات ومدى واسع من الرؤى. وفيما بين السود كان ثمة وعى سياسى متنام سيؤدى فى نهاية الأمر إلى تحد ناجح لنظام الابارتيت apartheid، ولكن استخدام هذا المصطلح، حتى فيما بين المجتمع الأسود، كان يختلف اختلافاً كبيراً من حيث الموقع، والدخل، والأيديولوجية، والعرقية، والطبقة، والتوجه الاجتماعى والسياسى. ولا يجب أن ننسى أيضاً الثقافات السياسية المنفصلة تماماً لمجتمعات الأقليات من الهنود والمسلمين، والملونين (خليط من السود والبيض)، وغيرهم من الأقليات[13].

فالوضع فى جنوب أفريقيا مثل الموزايك، وليس كياناً واحداً؛ ولكنه اتسم أيضاً بغياب ثقافة سياسية واحدة، وقومية يمكن للجميع الاتفاق عليها.

المجتمع المدنى والعلاقات بين الدولة والمجتمع

يعكس نظام المجتمع المدنى فى جنوب أفريقيا ويعزز الأسس السياسية والثقافية التى تكلمنا عنها من قبل[14]. كما أنه يعكس الاختلافات العنصرية، والإنمائية، والاجتماعية الاقتصادية داخل المجتمع.

أولاً، فى داخل ثقافة البيض، لا يختلف المجتمع المدنى كثيراً عما هو عليه فى

المجتمعات الهولندية، أو البريطانية، أو الأوروبية الأخرى فى أنحاء العالم الأول. فهناك نوادى، وكنائس، وجمعيات من كافة الأنواع، وفرق رياضية، وجماعات مهنية ورجال أعمال التى ينتمى إليها الفرد أو يمنحها ولاءه. وهى تتيح شبكة هائلة من القدرة على المشاركة وأساساً ثابتاً للمجتمع المدنى. والمشكلة هى أن هذه الجماعات كانت، فى معظمها، تمييزية ومقصورة على السكان البيض، ومحظورة على السود. هذا فضلاً عن أنه، منذ نهاية نظام الأبارتيت وتزايد خوف وانعزال السكان البيض، انتهى مآل ذلك النوع من المجتمع المدنى الغنى، الكثيف والمشابه للمجتمع المدنى الأوروبى إلى الضعف الشديد. وأدى توقف حرية الحصول على المال العام الذى كان متوفراً لفترة طويلة بسبب السيطرة على الحكومة إلى الإضرار أيضاً بالمجتمع المدنى للأفريكان.

وهناك أيضاً (أو كان هناك) ذلك الشكل الأكثر قهراً من المجتمع المدنى المرتبط تحديداً بنظام الأبارتيت وبالحزب الوطنى الأفريكانى (ANP) الذى ظل مسيطراً لفترة طويلة. وقد كان هناك فروع لهذا الحزب تناسب كل فرد ـ الشباب، النساء، رجال الأعمال إلخ. ـ ممن أيدوا الحزب، وممن أصبحوا مناضلين بدرجة أكبر على مر السنين مثل المنظمة الأم. إن مثل هذه الجماعات ليست شيئاً غير عادى فى الأحزاب السياسية ولا سيما التى لها جذور أوروبية؛ وفضلاً عن ذلك، فقد اعتبرت الأحزاب السياسية والمنظمات الملحقة بها بوجه عام جزءاً من المجتمع المدنى، وهو أمر نؤيده. ولكن فى حالة الحزب الوطنى، فى مواجهته للتحديات المتزايدة التى تشمل الإرهاب، قامت حركة للتحرر الوطنى يدعمها المؤتمر الوطنى الأفريقى والحزب الشيوعى فى جنوب أفريقيا، إلى جانب أعمال العنف الحضرية القادمة من مدن معازل السود، بإنشاء شبكة ضخمة من جماعات سرية، وخفية، وغير شرعية فى معظم الأحوال لمواجهة جماعات الإرهاب، والميليشيات الخاصة، ووحدات الشرطة السرية، وشبكات للتجسس لمواجهة العنف المتزايد. وغالباً ما كانت هذه الجماعات توصف "بالفاشية" على غرار عصابات الرؤوس الحليقة أو الكوكلوكس كلان أو الميليشيات الخاصة فى البلدان الأخرى، ولم تكن هى ما نعنيه عندما نتحدث عن المجتمع المدنى. على أنه منذ انهيار نظام الأبارتيت وطرد الحزب الوطنى الأفريكانى باعتباره الحزب الحاكم، تحولت معظم هذه الجماعات وأنشطتها إلى العمل السرى أو إلى الاختفاء من الوجود كلية ـ رغم أنه مازالت هناك جماعات ذات آراء متطرفة تعمل فى القطاع الخاص، بل إنها ربما زادت مع تزايد شعور البيض بأنهم محاصرون.

ويواجه المجتمع المدنى أيضاً، فى مجتمعات السود، مشكلات خطيرة. عند تزايد النضال والمعارضة تجاه نظام التفرقة العنصرية فى الثمانينيات من القرن العشرين، نظّم السود عدداً من المنظمات المدنية ــ التى شاع تسميتها "بالمدنيات civics" ــ فى مدن معازل السود التى لعبت دوراً رئيسياً فى تحدى حكومة الأبارتيت وتقويضها. وقد صورت هذه "المدنيات" على نطاق واسع وبإيجابية فى الإعلام الغربى، حيث ظهرت صورة "داود الصغير" المسلح فقط بالحجارة والابتسامة والذى يقبل التحدى من "جالوت" فى الدولة المسلحة الجنوب أفريقية. وكان الاعتقاد فى ذلك الوقت بأن هذه المدنيات، التى صورت بشكل مرضى وإن كانت تستخدم غالباً كأدوات للتلاعب من جانب المؤتمر الوطنى الأفريقى والحزب الشيوعى أو الجماعات الإرهابية، سوف تشكل أساساً لمجتمع مدنى أسود مفعم بالنشاط لما بعد نظام الأبارتيت[15].

غير أن الأمور لم تنته إلى هذه النتيجة. أولاً، أنه بمجرد الانتصار فى ملحمة النضال ضد نظام الأبارتيت، فإن المجتمع المدنى الأفريقى للسود بوجه عام، وقد أصبح بلا هدف معنوى واضح، أو مجرد تركيز، أو هدف غير غامض، أخذ فى الضمور، والتهميش والتهاوى؛ وأصبح ما يوجد الآن مجرد جماعات أقل عدداً، وأقل حماساً، وأقل أخذاً بأسلوب المشاركة، وبلا أى حق فى المطالبة بسلطة معنوية، عما كان عليه خلال سنوات النضال العظيم فى أوائل التسعينيات من القرن العشرين. وكثير من الجماعات المدنية التى كانت فى وقت ما واعدة بالكثير إما أنها قد أغلقت أبوابها وإما أُجبرت على تقليص أنشطتها بصورة تامة ــ وهو عكس تماماً مما كان من المفترض أن يحدث بمجرد انتهاء الأبارتيت وتوطيد الديمقراطية.

ثانياً، أنه كان يوجد، فى المدنيات بصفة خاصة، مشكلات تأقلم شديدة فى الانتقال من فكر "الرفاق" إلى "المواطنين" ــ أى، التأقلم مع التعددية بدلاً من القيام بحملة شمولية كبرى، والتكيف بدلاً من المواجهة، وديمقراطية الأخذ والعطاء بدلاً من المعارك الثورية فى الشارع. وكانت الحركات المدنية غالباً يتم تدريبها على أيديولوجية الاتحاد السوفيتى وماركسية العالم الثالث والتكتيكات الثورية، وغالباً ما تكون تكتيكات عنيفة، لحركات التحرر فى العالم الثالث؛ ولذلك فقد وجدت مشقة كبيرة فى التخلى عن هذه الاستراتيجيات والتأقلم مع متطلبات الليبرالية والديمقراطية الحقيقيتين[16].

ثالثاً، أنه منذ انتهاء الأبارتيت، وبرغم بعض الازدهار للمجتمع المدنى، فإن المؤتمر

الوطنى الأفريقى كان يفرض سيطرته المشددة على الجمعيات التابعة له: النقابات العمالية، جماعات الشباب، جماعات الفلاحين، جماعات المرأة، وهكذا. واقترب الحزب والحكومة من بعضهما البعض واندمجا تقريباً فى وحدة واحدة. وقد سعى المؤتمر الوطنى الأفريقى إلى تحويل منظمات المجتمع المدنى تلك إلى وكالات لحكومة المؤتمر، وغالباً ما كان ذلك على حساب استقلالها الذاتى وحريتها. ويوجد حالياً مجتمع مدنى مستقل ذاتياً جنباً إلى جنب مع مجتمع مدنى خاضع بصورة متزايدة للمؤتمر الوطنى الأفريقى أو تسيطر عليه الدولة.

رابعاً وعلى النقيض تقريباً، وفى غيبة استثمارات جديدة كبيرة وإيجاد فرص عمل، قامت بعض جماعات "المدنيات" التى ظهرت بعد القضاء على الأبارتيت، بالتحول إلى عصابات إجرامية، أو تكتلات للمخدرات والدعارة، بل حتى إلى منظمات إرهابية تقوم بنفسها بتنفيذ قانون إصلاح الأراضى أو المشاركة العمالية. وقد أدى ذلك إلى زيادة مروعة فى الجريمة والعنف وإلى تسارع فى عمليات "هروب البيض" فى ذات الوقت، مما يعنى الفرار الجماعى والمتصاعد لطبقة المهنيين، والمدربين، والمفكرين، والفنيين، وأصحاب المشروعات الاستثمارية والتى لا تحتمل جنوب أفريقيا مغادرتهم لها والذى يهدد باحتمال تحول البلاد إلى "مجرد بلد آخر" أفريقى فقير وبائس[17].

خامساً ظاهرة الكوربوراتية: ففى بعض الحالات منحت الحكومة التى يسيطر عليها السود ما يشبه الاحتكار الفعلى لبعض الجماعات المدنية السوداء التى تفضلها (يطلق عليها أحياناً اسم "اشتراكية الترابط") بحيث تصبح قادرة على السيطرة على قطاع كامل من المجتمع. وفى حالات أخرى، مثل المزارعين السود، أنشأت الحكومة فعلياً ما هو أقرب إلى جماعة "مجتمع مدنى" من لا شئ من أجل ملء فراغ معين فى المنظمات ـــ أو منع جماعات أخرى، غالباً غير حكومية، من شغل مواقعها. وبالنسبة لمنظمات أخرى، والتى ربما تعكس استمراراً للتوجه اللينينى لبعض القادة السياسيين، بدأت الحكومة فى استخدام جماعات المجتمع المدنى قليلة الخبرة كأداة لسيطرة الدولة من أعلى بدلاً من المنظمات الشعبية الناشئة التى تمارس النفوذ من أسفل. وتبدو الحكومة فى بعض الأوقات كما لو كانت لا تفضل مجتمعاً مدنياً على قدر كبير من الديمقراطية والتعددية، وإنما تفضل مجتمعاً مدنياً "للديمقراطية المركزية"، من نوع خاص أو كوربوراتى، ذلك النوع الذى يساند الحكومة أو الذى تستطيع أن تسيطر هى عليه أو تختاره.

سادساً، وربما الأكثر إثارة للخوف، أنه كانت هناك خشية كبيرة بين المراقبين المحايدين

فى جنوب أفريقيا من أن المؤتمر الوطنى الأفريقى الحاكم، الذى لم يكن تاريخه ديمقراطياً دائماً، قد يسأم من العملية الديمقراطية المعقدة والتى تستغرق وقتاً طويلاً ويعلن حكم الحزب الواحد كما فى زيمبابوى، وإدماج الجماعات المفضلة لديه كمنظمات مشاركة تحت سيطرة الحزب، والتحرك لاقتلاع أو القضاء على كل جماعات المجتمع المدنى المستقلة، واستبقاء فقط الجماعات التى كانت بالفعل فروعاً للمؤتمر الوطنى الأفريقى أو تلك التى يستطيع السيطرة عليها كوربوراتياً بالترهيب والترغيب. وهو يستخدم بالفعل إجراءات قسرية وسلطوية لاقتلاع بعض الجماعات وفرض جماعات أخرى بأسلوب غير ديمقراطى إلى حد ما، أو إلقاء اللوم على بعض جماعات المجتمع المدنى ــ أى مجتمع الأعمال فى حالتنا هذه ــ سواء لعدم تعزيزهم النهوض بصورة كافية بالنمو الاقتصادى أو العمل على تمكين السود داخل الاقتصاد.

وثمة سمة لا يلتفت إليها عند مناقشة المجتمع المدنى فى جنوب أفريقيا، وهى مدى سيطرة القبلية عليها حتى الآن. فمازال هناك ثلث السود فى جنوب أفريقيا ــ هذا البلد الذى يعتبر أكثر الدول الأفريقية حداثة وتقدماً ــ منضوين تحت لواء منظمات قبلية. وبعض هذه الجماعات العرقية، ومعظمها ريفى، يعيش بالكامل تقريباً فى انفصال واستقلال ذاتى؛ وبعضها تحول إلى أحزاب سياسية "حديثة" أو جماعات مصالح مستقلة عن حكومة المؤتمر الوطنى الأفريقى وغالباً ما تكون معارضة لها. ومازال نظام شيوخ القبائل هو الطريقة السائدة فى اختيار القادة داخل هذه الجماعات.

وغالباً ما تتطابق القبلية مع التقليدية و"التخلف". وبعض الجماعات تمارس الحكم الذاتى إلى حد بعيد، وقد حاولت حكومة المؤتمر الوطنى الأفريقى بشتى الطرق العمل على إقناع هذه المجتمعات القبلية بتبنى شكل علمانى من الحكومة يعتمد على وجود مجالس محلية للمدن يرأسها عمدة، والتى ستكون بلا ريب تحت سيطرة المؤتمر الوطنى الأفريقى. غير أن هذه الحملة لم تكن ناجحة حتى الآن نظراً لأن الكثير من الكيانات القبلية تفضل أساليبها الخاصة وزعمائها. ويمكن اعتبار القبلية تقليدية وغير حديثة من ناحية، ولكنها من الناحية الأخرى أصيلة أيضاً فى هذا المجتمع؛ وإذا ما أخذنا بجدية فكرة أن المجتمع المدنى، لكى يظل مستمراً، فلابد من أن يقوم على جذور أصيلة نمت فى الداخل، فمن ثم ينبغى لنا أن نأخذ القبلية مأخذ الجد، ما دمنا فى الإطار الأفريقى ــ حتى وإن كانت جنوب أفريقيا[18].

وهكذا فإن النتيجة النهائية للإطاحة بنظام التفرقة العنصرية وإقامة حكومة يسيطر عليها

السود لم تكن الازدهار المتوقع للمجتمع المدنى فى حقبة ما بعد نظام الأبارتيت بل بالأحرى كان ضموره وتبلده بل وذبوله تماماً. والآن وبعد انتهاء ملحمة النضال ضد التفرقة العنصرية، يتساءل الكثيرون من أعضاء المجتمع المدنى السابق: ما هو جدوى استمرار نشاطهم فى هذا المجال؟ والجدير بالأهمية أن انحدار المجتمع المدنى فى حقبة ما بعد الابارتيت قد تجده فى مجتمعات البيض والسود على حد سواء. ثم إن هناك اتجاهاً متزايداً نحو التوسع فى المجتمع المدنى الكوربوراتى وربما نحو نظام حكومى، بدلاً من الابتعاد عنه إلى مشاركة مدنية حقيقية تعددية وديمقراطية دائمة. وأكثر من ذلك، أن المجتمع المدنى الذى مازال مستمراً خارج سيطرة الدولة، آخذ فى الانقسام والتفتت وربما لا يكون تمثيلياً بدرجة كبيرة. فالعنف والترهيب فى تزايد، وليس فى تناقص؛ ويظل الفصل بين البيض والسود والملونين حقيقة من حقائق الحياة. ويتفق المراقبون على أن هناك الكثير من الأخطار الكامنة وأن الوضع ليس مواتياً لحياة ديمقراطية تتسم بالمشاركة على النسق التوكيفللى. بل إن بعض الدارسين ذهبوا إلى حد القول بأنه لا يوجد حتى الآن مجتمع مدنى حقيقى فى جنوب أفريقيا، وأنه ما دام المجتمع المدنى هناك يعكس تلك الاتجاهات العرقية الصارخة، فإنه لن يمهد الطريق أمام سياسة ديمقراطية[19].

السياق الدولى

فى أثناء احتدام الصراع ضد نظام التفرقة العنصرية (الأبارتيت)، كان كثير من جماعات المجتمع المدنى الدولية تعمل فى جنوب أفريقيا. وكان من بين هذه الجماعات جماعات دينية، ومنظمات لحقوق الإنسان، وجماعات من السود والأفارقة الأمريكيين، والمنظمات الرسمية للحكومة الأمريكية (المنحة القومية من أجل الديمقراطية National Endowment for Democracy (NED)، معهد الولايات المتحدة للسلام U.S Institute of Peace (USIP)، الخ) وكثير غيرها. وكانت هناك قضية تستحق المساندة؛ وكانت القضية تبدو عادلة؛ وتدخلت منظمات المجتمع الدولى الأمريكية والدولية متعددة الأطراف لأداء مهامها.

غير أنه منذ ذلك الوقت حدثت أشياء كثيرة. "القضية" أنجزت بنجاح؛ وتم استئصال الأبارتيت، وإقامة حكم الأغلبية. وهكذا فقد تراجع الاهتمام الدولى بجنوب أفريقيا وبالمثل تراجعت أنشطة جماعات المجتمع المدنى التى كانت مهتمة من قبل. ويعتبر سحب التمويل

الخارجى، والدعم التقنى والبشرى، فى واقع الأمر، أحد الأسباب الرئيسية فى تدهور وعدم استقرار مجتمع المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدنى بشكل عام فى جنوب أفريقيا. وأصبح على كثير من جماعات المجتمع المدنى فى جنوب أفريقيا الآن الاعتماد على نفسها فقط؛ ويعكس سقوط ذلك العدد الكبير منها فى منتصف الطريق إلى أنها كانت إلى حد كبير من صنع المجتمع الدولى أولاً وأنها تفتقر إلى قاعدة فطرية أصيلة قوية. هذا فى الوقت الذى تخلى فيه عدد كبير من الأشخاص الذين شكلوا فى وقت ما عصب المجتمع المدنى عن هذا القطاع وتولوا وظائف أكثر ربحاً، وغالباً ما تكون مستندة على أساس المحسوبية فى الحكومة أو وظائف مدنية.

وعلاوة على ذلك، فإنه بمجرد القضاء على نظام الأبارتيت (apartheid)، وإقامة الديمقراطية، ابتعدت المعونات الخارجية عن دعم المجتمع المدنى واتجهت نحو التنمية الاقتصادية والمشروعات الحكومية الجيدة. وبعد الإفاقة من نشوة الانتصار فى المعركة ضد الأبارتيت على الخيارات السياسية والاقتصادية الصعبة التى يمليها الواقع، استغلت الحكومة الكثير من جماعات المجتمع المدنى ككبش فداء وألقت اللوم عليها إما لعدم إحراز تقدم كبير — فى حالة مواجهة مرض الإيدز أو تدهور الاستثمارات — أو لفشلها فى العمل وفق سياسة الحكومة. وفى الوقت نفسه فإن موقف الحكومة تجاه مرض الإيدز — والتى تصورت أنه مؤامرة غربية عليها، ورفضت الاعتراف بالعلوم الطبية التى تعمل على اكتشافه وعلاجه — قد أدى إلى تشويه سمعتها فى أعين كثير من مجتمعات المنظمات غير الحكومية الدولية. ويشير انحسار المعونات وقلة الاهتمام من جانب المجتمع الدولى بدوره إلى مدى تقلب هذا المجتمع وعدم التعويل عليه، بينما يشير التدهور فى مجالات كثيرة فى المجتمع المدنى فى جنوب أفريقيا إلى أى مدى يظل ضعف المجتمع المدنى هناك.

خاتمة

كما انتهى إليه عالما السياسة هنى كوتز Hennie Kotze وبيير دى توا Pierre Du Toit فى بحثهما الاستطلاعى، فإن جنوب أفريقيا لم تعد الآن ذلك البلد "السعيد" أو الديمقراطى الليبرالى القائم على مجتمع مدنى قوى[20]. ومع ذلك فإن أشكال انعدام الليبرالية وانعدام المساواة لهما تراث راسخ فى جنوب أفريقيا فى مجتمعات السود والبيض على حد سواء، وهناك انخفاض

فى مستوى التسامح السياسى فيها بدرجة لافتة للنظر. وقد وجدا، بدلاً من ذلك، مجتمعاً مدنياً ضعيفاً ومنقسماً على نفسه ونظام حكم لا يستقر على قرار حيال ذلك أو حتى فيما يتعلق باتجاهه نفسه فى المستقبل. وأصبح المجتمع مستقطباً بشكل متزايد، بدلاً من وضع يسوده الإجماع والسلام. ووجدا مجتمعاً متعدد الانقسامات، مجتمعاً ذا ميول بلقانية Balkanized (تقسيمية) ويتسم بالعنف، ومبتلى بمشاكل مالية وتنظيمية، ومجتمعاً مدنياً يعادى بعضه البعض الآخر فى بلد منقسم على نفسه، وحكومة وجدت وما تزال تجد مشقة فى التأقلم مع التعددية، وأجهزة مدنية مرتبطة بشدة بجماعات سياسية حزبية تدخل فى صراعات فيما بينها غير حضرية على الإطلاق، ومجتمع مستقطب أساساً، وتحدق به أخطار التمزق. ذلك علاوة على أن استمرار الصراع والتوتر العرقى من شأنه إحداث مزيد من الأضرار للمجتمع المدنى القائم والحيلولة دون ظهور جماعات جديدة. ويتفق العالمان على أن مجتمعاً مدنياً حقيقياً (ليبرالياً، وتعددياً، ومستقلاً ذاتياً، وديمقراطياً) مازال غير قائم فى جنوب أفريقيا، وإنه إلى أن تقوم له قائمة، فسوف تظل الدولة ونظام الحكم فى جنوب أفريقيا على السواء غير ديمقراطية. ومن الواضح فى حالة جنوب أفريقيا، التى تعد أكثر دول أفريقيا تقدماً، أن مقولة أن المجتمع المدنى ليس هو العلاج الحاسم صحيحة؛ وفى الواقع، فإن الوضع الحالى الآن أسوأ من ذلك بكثير وميئوساً منه إلى حد بعيد.

ولم يكن من المفترض أن يحدث شئ من هذا، وربما يصاب بصدمة أولئك الذين اعتقدوا أنه بمجرد سقوط نظام حكم الأبارتيت وتولى السود للسلطة، سوف يحدث، دون ريب، ازدهار للديمقراطية والمجتمع المدنى. ولكن واقع الأمر أن التوتر شديد كما كان دائماً فى جنوب أفريقيا بل إنه قد يتفاقم إلى حد العنف، أو إلى دولة الحزب الواحد والحرب الأهلية أو كليهما. إن انسحاب كثير من المنظمات غير الحكومية الدولية بمجرد تحقق الهدف الأهم ــ سلطة السود ــ وحقيقة أن اهتمامهم بتلك البلاد قد تناقص، يساعد فى تفسير ذلك الشعور بالصدمة عندما اكتشفوا مدى ما وصل إليه التوتر وتدهور الوضع. التوتر والمواجهات العنصرية تتصاعد مرة أخرى؛ والخدمات العامة تنهار؛ والاقتصاد يتراجع؛ والجريمة والفساد منتشرة فى كل مكان، وتزايد فى البطالة والعنف؛ وتباطؤ كبير فى الاستثمارات؛ وفرار لرأس المال والبيض على حد سواء[21]. فالديمقراطية والمجتمع المدنى واقعين تحت الحصار على حد سواء.

وإذا ما انتقلنا الآن، فى تعليق ختامى، إلى البلدان الأخرى الأقل نمواً فى أفريقيا، نجد أن وضع المجتمع المدنى مثير للاهتمام على الأقل بنفس القدر، ولكنه أقل تفاؤلاً. أولاً، نجد عدداً

من جماعات المجتمع المدنى التى تعتبر إلى حد بعيد انعكاساً لوكالات المعونات الأجنبية الأمريكية أو الغربية، وتفتقر إلى الجذور المحلية، والتى أُنشئت بالتحديد لغرض الظهور بمظهر طيب أمام الجهات الأجنبية المانحة للمساعدات واجتذاب أموالهم، ولكن ليس لديها أى احتمالات أو نوايا فى الازدهار لتصبح منظمات تنشأ أصلاً من الداخل، وشعبية وديمقراطية حقيقية. ثانياً، أن هناك عدداً كبيراً من جماعات للمجتمع المدنى الدينية أو المرتبطة تاريخياً بالإرساليات أو الكنيسة وغالباً ما *تكون* ديمقراطية وإنمائية التوجه ولكنها شديدة الضعف، وقليلة التمويل، وغالباً ما تكون عرضة للهجوم من سلطات الدولة أو الأصوليين الإسلاميين[22]. ثالثاً، أن هناك جماعات للمجتمع المدنى كوربوراتية أو تلك التى أنشأتها الحكومة والتى غالباً ما توجد أيضاً من أجل الحصول على أموال، ولتكون بمثابة دعامات لنظم الحكم الاستبدادية، أو لإعطاء مظهر الديمقراطية دون أن يكون لها واقع ملموس. وأخيراً، هناك جماعات للمجتمع المدنى أصيلة ومحلية، غالباً ما تكون فى شكل منظمات عرقية أو قبلية، والتى تقدم *بالفعل* قدراً من الخدمات الاجتماعية، والترابط الاجتماعى، والحماية الأمنية والقضائية.. الخ، ولكن غالباً ما تتهم بأنها "بدائية" أو "تقليدية" وتتعرض كثيراً للتقليل من شأنها من جانب حكوماتها ذاتها أو الجهات الدولية المانحة للمساعدات وجماعات المجتمع المدنى. إن وضع المجتمع المدنى فى أفريقيا جنوب الصحراء ليس صحياً، وربما يكون آخذاً فى التدهور وليس فى التحسن[23].

إن تقييمى الشامل يتفق مع تقييم ستيفين أورفيس Stephen Orvis. ففى اعتقادى أن تعريف المجتمع المدنى فى أفريقيا جنوب الصحراء كان ضيقاً إلى حد بعيد بحيث يعكس إلى حد كبير المفاهيم الغربية؛ وفى الوقت نفسه طلب منه أكثر مما ينبغى (أن يكون قاعدة جديدة للديمقراطية والتنمية). ولكن التصوير الدقيق للمجتمع المدنى فى أفريقيا جنوب الصحراء يجب أن يشتمل على العلاقات بين الراعى والتابع، والسلطات التقليدية (رؤساء القبائل وغيرهم)، والمنظمات العرقية والقبلية، بل وربما أيضاً الجماعات الإجرامية، والميليشيات المتنافسة أو القوات المتحاربة. ومن الواضح أن بعض وليس كل هذه الجماعات أو الوكالات ديمقراطية. ومن الناحية الأخرى فإنها تمثل *بالفعل* عناصر نظام المجتمع المدنى فى أفريقيا جنوب الصحراء. وهكذا، فإننا يمكن أن نخلص، كما خلص أورفيس، إلى أن المجتمع المدنى لديه أساس قوى فى أفريقيا جنوب الصحراء أقوى مما كنا نظن؛ ومن الناحية الأخرى، أنه قد لا يصلح أساساً للديمقراطية التعددية السلمية كما نأمل[24].

المـــلاحظـــات

1. For the general background see Basil Davidson, *The Black Man's Burden: Africa and the Curse of the Nation State* (New York: New York Times Books, 1992); Ali A. Mazrui, *The Africans: A Triple Heritage* (London: BBC Publications, 1986); Naomi Chazan et al., *Politics and Society in Contemporary Africa* (Boulder: Lynne Rienner, 1992); John W. Harbeson et al., *Civil Society and the State in Africa* (Boulder: Lynne Rienner, 1994).

2. *South Africa: A Country Study* (Washington, D.C.: U.S. Government Printing Office, 1981); Crawford Young, *The African Colonial State in Comparative Perspective* (New Haven: Yale University Press, 1994); Michael Bratton and Nicolas van de Welle, *Democratic Experiments in Africa: Regime Transitions in Comparative Perspective* (Cambridge: Cambridge University Press, 1997).

3. Jannie Gagiano and Pierre Du Toit, "Consolidating Democracy in South Africa: The Role of Civil Society," in Hennie Kotze (ed.), *Consolidating Democracy: What Role for Civil Society in South Africa* (Stellenbosch, South Africa: University of Stellenbosch Press, 1996), pp. 47–73.

4. Tracy Kuperus, "Building Democracy: An Examination of Religious Associations in South Africa and Zimbabwe," *Journal of Modern African Studies*, 37, 4 (1999), 643–668.

5. Geneva Overholser, "Africa's Growing Pains," *The Washington Post* (October 17, 1998), p. A21.

6. The quotes are from Robin Wright, "Africa Faces Crises, Bleak Future," *Los Angeles Times* (August 27, 2000).

7. Thomas L. Friedman, columns in *New York Times* (April 28 and May 2, 2001).

8. Kuperus, "Building Democracy."

9. "Nigeria," *Financial Times Survey* (April 9, 2002).

10. Pierre Du Toit, *South Africa's Brittle Peace: The Problem of Post-Settlement Violence* (London: MacMillan, 2001).

11. Louis Hartz (ed.), *The Founding of New Societies* (New York: Harcourt, Brace, Jovanovich, 1964).

12. T. Dunbar Moody, *The Rise of Afrikanerdom: Power, Apartheid, and the Afrikaner Civil Religion* (Berkeley: University of California Press, 1975).

13. Pierre Du Toit, *State-Building and Democracy in Southern Africa: Botswana, Zimbabwe, and South Africa* (Washington, D.C.: United States Institute of Peace Press, 1995).

14. Wilmot James and Daria Caliguire, "Renewing Civil Society," *Journal of Democracy*, 7 (January 1996), 56–66; Daryl Glaser, "South Africa and the Limits of Civil Society," *Journal of Southern African Studies*, 23 (March 1997), 5–25; more generally Marina Ottaway, *Africa's New Leaders: Democracy or State Reconstruction?* (Washington, D.C.: Carnegie Endowment, 1999).

15. Glenn Adler and Jonny Steinberg, *From Comrades to Citizens: The South African Civics Movement and the Transition to Democracy* (London: MacMillan, 2000).

16. Adler and Steinberg, *Comrades to Citizens*.

17. Du Toit, *Brittle Peace*.

18. Jon Jeter, "Tribal Ways vs. Modern Government: South Africa's Ruling Party in Conflict with Age-Old Tradition," *The Washington Post* (December 18, 2000), p. A1; also Pierre Du Toit and Jannie Gagiano, "Strongmen on the Cape Flats," *Africa Insight*, 23, 2 (1993), 102–111.

19. Hennie Kotze and Pierre Du Toit, "The State, Civil Society, and Democratic Transition in South Africa," *Journal of Conflict Resolution*, 39 (March 1995), 27–48.

20. Kotze and Du Toit, "The State."

21. Clarence Page, "After Apartheid," syndicated column, *New Bern* (N.C.) *Sun Journal* (July 19, 2000), p. A6.

22. Kuperus, "Building Democracy."

23. Richard Cornwell, "The Collapse of the African State," in Jakkie Cilliers and Peggy Mason (eds.), *Peace, Profit, or Plunder? The Privatization of Security in War-Torn African Societies* (Pretoria, South Africa: Institute for Security Studies, 1999), pp. 61–80.

24. Stephen Orvis, "Civil Society in Africa or African Civil Society?" *Journal of Asian and African Studies*, 36 (February 2001), 1–29.

٥

شـــرق آســـيا

إن شرق آسيا بها واحدة من أكثر الاقتصاديات والمجتمعات النشطة والفعالة فى العالم. فـهناك اليابان ثانى أكبر اقتصاد (بعد الولايات المتحدة) فى العالم ومن بين أكثر بلدان العالم رخـــاء وارتفاعاً فى مستوى المعيشة. كذلك شهدت كل مـــن كوريـــا الجنوبيـــة، وهونـــج كونـــج، وسنغافورة، وتايوان إعجازاً فى النمو الاقتصادى على مدى الأربعين عاماً الماضية، حيـــث أنها كانت فى مطلع الستينيات من القرن العشرين لا تزال من بلدان العالم الثالث ولكنها قفزت بعد ذلك كى تتخطى بلداناً أخرى كانت تسبقها (وهو أمر نادر نسبياً فى ترتيب الـــدول مـــن حيث الثروة، والتى ظلت ثابتة تقريباً على مدى السنوات المائة الأخيرة) ولتحتل مكانها بعـــد ذلك بين البلدان التى يصفها البنك الدولى بذات الدخل المرتفع. كما شهدت بلدان أخرى مثـــل ماليزيا، وتايلاند، والفلبين، وإندونيسيا، والآن الصين، وفيتنام، وميانمار نمواً اقتصادياً رائعـــاً ولكنه على فترات غير منتظمة وبصورة أقل تأثيراً وإدهاشاً من البلدان السابقة.

وقد يتوقع المرء أن تكون مثل هذه الاقتصاديات النشطة قد نجحت أيضاً فـــى تطويـــر مجتمعات مدنية نشطة، وهى قد فعلت ذلك إلى حد ما. ولكن مقارنة بغرب أوروبا أو أمريكـــا الشمالية، ولا سيما بالنسبة لمستوى التنمية الاجتماعية الاقتصادية، مازال المجتمع المدنى فـــى شرق آسيا فى أغلب الأحيان ضعيفاً. "دول قوية [من حيث أنها اســـتبدادية، وبيروقراطيـــة، ومركزية فى صنع القرار]، ومجتمعات ضعيفة" هى المقولة المستخدمة بشكل عام لتلخيـــص الوضع[1]. والسؤال الذى نواجهه هنا هو لماذا يظل المجتمع المدنى فى شرق آسيا ضعيفاً برغم النمو الاقتصادى المثير للإعجاب، بل غير العادى فى هذه المنطقة.

بيانات اجتماعية اقتصادية

يوجد فى شرق آسيا واحدة من أكثر الاقتصاديات تقدماً، وأكثرها توسعاً فى العالم. ويقدم لنا الجدول ٥-١ بعض البيانات الأساسية عن اقتصاديات المنطقة، ومستويات التحديث الاجتماعى فيها، وترتيبها بين دول العالم.

وإن المرء ليتوقع، بناء على نظرية التطور، أن يكون لدول بهذا الترتيب الاجتماعى العالى مجتمعات مدنية متقدمة أيضاً إلى حد بعيد. ذلك أن هذه هى البلدان ــ على الأقل تلك التى فى أعلى الترتيب ــ التى يوجد بها طبقة متوسطة كبيرة إلى حد ما، ومستوى مرتفع من معرفة القراءة والكتابة، ومستوى مرتفع من التحضر، ومعدلات بطالة منخفضة، ومستوى منخفض من الخلل فى توزيع الدخول، وانتخابات منتظمة، وديمقراطية فعالة. وتؤدى بنا نظرية التطور، على الأقل كما تعرف فى الغرب والقائمة على النموذج الغربى، إلى توقع أن يكون لهذه البلدان مجتمعات مدنية قوية أيضاً.

غير أن الحال ليس كذلك. ففى واقع الأمر، أن المجتمع المدنى فى شرق آسيا اشتهر بأنه شديد الضعف. أو، إذا عبرنا عنه بمصطلحات إنمائية، فإن المجتمع المدنى فى شرق آسيا يعتبر ضعيف التطور نسبياً، مقارنة بمستوى التنمية الاجتماعية الاقتصادية به.

عناصر الثقافة السياسية

لا يوجد فى شرق آسيا، على عكس الولايات المتحدة، تاريخ للمجتمع المدنى بالمعنى التوكفيللى أو الماديسونى، الذى يشير إلى وجود شبكات من المشاركة الشعبية أو على مستوى القاعدة الشعبية. ومعظم بلدان شرق آسيا التى جرت دراستها هنا متحضرة إلى حد يسترعى الانتباه، من حيث غياب الجريمة، وغياب المواجهات المباشرة، ومن حيث العلاقات بين الأفراد التى تتسم بالهدوء وعدم النزاع؛ غير أن المجتمع المدنى بمعنى وجود شبكات واسعة من الجمعيات المستقلة التى تحتل موقعاً بين الفرد والدولة والتى تكون بمثابة كبح لجماح سلطة الحكومة، غائبة إلى حد بعيد[2].

ولنبدأ من البداية، باللغة[3]. لا يوجد فى معظم آسيا، معادل لغوى لمفاهيم رئيسية مثل "عام" (كما فى "الصالح العام")، أو "مدنى"، أو حتى "مجتمع". والترجمة القياسية لكلمة عام فى اليابان هى *kÇ*، وهى مشتقة من أحد الحروف الصينية (مما يعنى أن لها المعنى نفسه تقريباً

الجدول ٥-١[أ] مؤشرات شرق آسيا للتنمية الاجتماعية الاقتصادية

البلد	إجمالى الناتج القومى	نصيب الفرد من إجمالى الناتج القومى	متوسط العمر المتوقع		معرفة القراءة والكتابة		نسبة الحضر	ترتيب نصيب الفرد من إجمالى الناتج القومى
			ذكور	إناث	ذكور	إناث		
اليابان	٤٠٧٨,٩	٣٢,٢٣٠	٧٧	٨٤	١٠٠		٧٩	٦
سنغافورة	٩٥,٤	٢٩,٦١٠	٧٥	٧٩	٩٦	٨٨	١٠٠	٩
هونج كونج	١٦١,٧	٢٣,٥٢٠						٢٠
كوريا الجنوبية	٣٩٧,٩	٨,٤٩٠	٧٤	٨٠	٩٩	٩٦	٨١	٥١
تايوان	١٦٠,٠	٨,٤٠٠	٧٤	٨٠	٩٩	٩٣	٨٠	٥٢
ماليزيا	٧٧,٣	٣,٤٠٠	٧٠	٧٥	٩١	٨٢	٥٧	٧٢
تايلاند	١٢١,٠	١,٩٦٠	٤٦	٤٨	٨٣	٦٤	٢١	١٠٢
الفلبين	٧٨,٠	١,٠٢٠	٦٧	٧١	٩٥	٩٥	٥٨	١٣١
الصين	٩٨٠,٢	٧٨٠	٦٨	٧٢	٩١	٧٥	٣٢	١٤٠
إندونيسيا	١١٩,٥	٥٨٠	٦٤	٦٧	٩١	٨٠	٤٠	١٥٠
ميانمار		٧٥٥ أو أقل[ب]	٥٨	٦٢	٨٩	٧٩	٢٧	
فيتنام	٢٨,٢	٣٧٠	٦٦	٧١	٩٥	٩١	٢٠	١٦٧
(بورما سابقاً)								
كمبوديا	٣,٠	٢٦٠	٥٢	٥٥	٥٧	٢٠	١٦	١٨٦

المصدر: البنك الدولى. *تقرير التنمية فى العالم ٢٠٠٠-٢٠٠١*.
أ: البلدان مصنفة تصنيفاً تنازلياً من حيث نصيب الفرد من الدخل.
ب: تقديرات البنك الدولى.

فى جميع أنحاء شرق آسيا) التى تشير إلى "الحكومة" أو "السلطة الحاكمة" أكثر مما تشير إلى "عام". ومعظم اليابانيين، عندما يسمعون كلمة *kÇ*، يفترضون أنها تعنى الحكومة أو الدولة، أو بيروقراطية الدولة بصورة أكثر تحديداً، ولا تعنى كثيراً المنظمات العامة أو الشعبية أو على مستوى القاعدة الشعبية. ومازال مفهوم "العام" بالمعنى الغربى غير مألوف كثيراً فى اليابان. والمعنى الضمنى الواضح لذلك، بالنسبة لليابانيين والشرق آسيويين الآخرين، أن مصالح الدولة تتجه نحو الهيمنة على المصالح العامة، بما لها من عواقب سلبية بوجه عام على المجتمع المدنى. وسوف نعود إلى هذا الموضوع فيما بعد.

وبالمثل ينطبق ذلك على كلمتى "مدنى" و "مجتمع". فمصطلح "مدنى" فى شرق آسيا يميل إلى الإشارة إلى العلاقات المعتادة القديمة جداً و"الصحيحة" بين الأشخاص، وتوقعات الآسيويين للسلوك اللائق، وهى نابعة من الاحترام والخضوع والتدرج الهرمى، ولا تنطوى كثيراً على معنى "مدنى" أو المشاركة الشعبية فى الشئون الحكومية. وبالمثل بالنسبة لمصطلح "مجتمع"، الذى ليس له مرادف فى ترجمته إلى اليابانية أيضاً. بينما kÇ هو مفهوم يعنى ضمناً علاقات رأسية، متدرجة هرمياً، من أعلى إلى أسفل، فإن مفهوم "مجتمع"، الذى يشير إلى روابط أفقية بل وحتى عفوية بين الأشخاص، هو مفهوم غريب أيضاً فى تقاليد شرق آسيا. وقد تم تجربة مجموعة كبيرة ومتنوعة من الكلمات والجُمل قبل أن تصبح كلمة shakai شائعة الاستخدام كمعادل قياسى لكلمة "مجتمع". وثمة دلالة رمزية أيضاً فى غياب مقابل لمصطلحات مثل "عام"، و"مدنى"، و"مجتمع" من اللغة اليابانية ولغات شرق آسيا بوجه عام. ذلك أن معظم الأمريكيين، وبالطبع، جميع دعاة المجتمع المدنى يؤمنون أن الدولة الديمقراطية الحديثة تقوم على أساس قاعدة قوية لمجتمع مدنى يستحيل فيه الاستغناء عن مفاهيم مثل "عام" أو "الصالح العام". ولكن فى شرق آسيا حيث الإيمان تاريخياً بالكونفوشيوسية، والتدرج الهرمى، من أعلى إلى أسفل والحكم الاستبدادى، فإن مثل هذه المصطلحات الأساسية إما أنها غير موجودة تاريخياً وإما أنها تحمل معان تختلف عن معانيها فى السياق الأمريكى أو الغربى.

والسبب فى غياب هذه المصطلحات أو عدم الألفة بها فى شرق آسيا هو أن الديمقراطية ذاتها، وما يصاحبها بالضرورة من مفاهيم المشاركة الشعبية أو على مستوى القاعدة، كانت غائبة لفترة طويلة من المنطقة وهى مفهوم جديد إلى حد ما، وربما لم تمتد جذوره بعد بعمق. يقابل ذلك أن التقاليد التاريخية فى شرق آسيا تستند إلى احترام السلطة وازدراء الجماهير. ولا يوجد فى الكونفوشيوسية ولا فى النظرية البوذية على حد سواء مفهوم "الشعب" ولا "المجتمع المدنى" ولا حتى الديمقراطية. وبدلاً من ذلك فإن الاعتقاد على الأقل فى الماضى كان فى الهيمنة الطاغية "للدولة"، أو بيروقراطية الدولة، أو الموظفين الحكوميين. وكانت القرارات تصدر بشكل رسمى وإن كان استبدادياً، من أعلى إلى أسفل، وليس العكس من أسفل إلى أعلى. وكان الافتراض (ومازال) أن الحكومة وحدها هى الأقدر على الحكم على ما هو فى الصالح العام. وهكذا فإن مفهوم الكونفوشيوسية يقترب من التقاليد التى وضعها روسو Rousseau فى الغرب، والتى يعرف فيها الحاكم "الإرادة العامة،" ولا يحتاج

بالضرورة إلى الرجوع إلى الجماهير أو الناخبين بشأن قراراته، ومن ثم فإن المجتمع المدنى كما يعرفه الغرب ليس موجوداً ولا مرغوباً فيه[4].

وفى هذا السياق الذى يأخذ بمفهوم التسلسل من أعلى إلى أسفل، تصبح أى محاولة لفهم شرق آسيا فى ضوء "المجتمع المدنى" مآلها إلى الإحباط. فالحكومة، فى ظل الدولة البيروقراطية أو الاستبدادية فى شرق آسيا، تمثل *الكل* وهى السلطة التى تعتبر تجسيداً للجمهور، بينما يعتبر الناس مجرد توابع فى هذا النظام الأكبر، ربما يحق لهم السعى وراء مصالحهم الخاصة ولكن ذلك يتم أيضاً فى ظل السلطة الرسمية أو سلطة الدولة. وإلى أن يتم التغلب على هذه المعتقدات الثقافية الراسخة تجاه تفوق وعلو مكانة السلطة وازدراء الجمهور، وإلى أن ينتشر الإيمان بأن الشعوب ذاتها تستحق الاحترام ويصبح هناك قيمة للفرد والجماعة أيضاً، فمن غير المحتمل قيام مجتمع مدنى قوى[5].

ففى جميع ثقافات الشرق وشرق آسيا انتقلت عبر التاريخ قواعد مُحكمة لتسيير العلاقات بين الأفراد، بما فى ذلك العلاقات بين الحكومة والمحكومين، غير أن معظمها تقريباً تم تعريفها على أساس التدرج الهرمى من أعلى بدلاً من المساواة[6]. فالالتزام بالشكليات والانضباط شىء متوقع ولكن ليس بالضرورة المساواة. والعلاقات بين الأعلى والأدنى منزلة وضعت لتمجيد كرامة صاحب المنزلة الأعلى ولضمان أن يعرف الشخص الأدنى منزلته ويبقى فيها. وأصحاب المنزلة الأعلى حساسون بوجه خاص لأى تحديات أو استخفاف حقيقى أو محسوس بوضعهم الاجتماعى. وبالتالى فالتأثير السياسى هو تعزيز المعايير السلطوية وتأخير تنمية جماعات المصالح أو المساومة والأخذ والعطاء فيما يتعلق بالمجتمع المدنى وكلها من صميم سمات الديمقراطية. وهذا، بطبيعة الحال، آخذ فى التغيير، مع قدوم الديمقراطية إلى المنطقة، ولكن نوع الديمقراطية التى تطبق مازالت أقرب إلى مفاهيم التسلسل من أعلى إلى أسفل، والبيروقراطية، ومركزية الدولة.

فبدلاً من مجتمع مدنى بالمفهوم الغربى، أخذت تسيطر على معظم منطقة شرق وجنوب شرق آسيا شبكة من الروابط أو العلاقات بين الراعى ـ التابع على نحو أكبر أو أقل من التعقيد. ففى اليابان، تستند الروابط بين الأفراد إلى مفهوم *ou* و *giri*، والتى تستلزم شعوراً قوياً بالالتزام، والعرفان بالجميل، والمعاملة بالمثل. وفى الصين، هناك نظام يعرف بـ *quanxi*، أو الصلات الشخصية، وهى نوع من الاتفاق المنسق، وشديد التنظيم لضمان الالتزام المتبادل واستمراره. وفى كل من إندونيسيا والفلبين نظم محكمة من العلاقات بين الراعى ـ

التابع المنتشرة من المستوى المحلى إلى المستوى القومى والقائمة عادة على التدرج الهرمى من أعلى إلى أسفل. كذلك يوجد فى بورما (ميانمار الآن) وتايلاند شبكات من علاقات التبعية ـ وهى إلى حد ما المعادل الوظيفى للمجتمع المدنى ـ ولكنها أقل إحكاماً فى تنسيقها وغالباً لا تتضمن أكثر من معايير التمدن، بدون شبكات محكمة وقنوات رعاية من أعلى إلى أسفل. كذلك تعتبر القبلية، والعرقية، والإقليمية من مكونات المجتمع المدنى أيضاً فى جنوب شرق آسيا. والخط الفاصل بين مفهوم علاقات الرعاية والتبعية وبين الفساد غالباً ما يكون غامضاً.

إن دراسة نظم علاقات الرعاية والتبعية هذه فى شرق وجنوب شرق آسيا تكشف عن عدد من النتائج المثيرة للاهتمام. أولاً، على عكس الموقف الغربى من أن الرعاة فى هذه النظم يحصلون على كل المزايا والتابعين معرضين دائماً للاستغلال، ففى آسيا غالباً ما يكون التابعون هم الذين *يجبرون* رعاتهم على المخاطرة لكسب مزيد من السلطة والنفوذ حتى يتسنى للتابعين ربما الاستفادة أيضاً من المميزات التى حصل عليها هؤلاء الرعاة. ثانياً، أنه ليس هناك ما يشير كثيراً إلى أن هذا النظام الآسيوى آخذ فى الانحسار، كما يُفترض فى الغرب سواء كان من المنظور الليبرالى، أو الماركسى، أو البيروقراطى، تحت تأثير عمليات التحديث. وثالثاً، حقيقة أن كثيراً من الشخصيات الآسيوية المرموقة ـ مثل لى كوان Lee Quan، ويو Yew ومحمد مهاتير Muhammed Mahitir ـ يصفون نموذجهم القائم على أساس دولة قوية ومجتمع ضعيف بأنه ضرورى للتنمية فى آسيا، وهو نموذج ليس ناجحاً فقط وإنما يعكس القيم والتقاليد الأصيلة الآسيوية بصورة أوضح من النظام الأمريكى للمجتمع المدنى القائم على أساس مساومات جماعات المصالح المتضاربة. رابعاً، أنه لئن كان المجتمع الآسيوى آخذاً فى التحديث ويأخذ بالأساليب المؤسسية المستوردة من الولايات المتحدة أو الغرب، مثل الأحزاب السياسية، وجماعات المصالح، والمجتمع المدنى، فإن هذه المؤسسات المسماة "الحديثة" تظل متشبعة بشدة ببعض علاقات الرعاية والتبعية من الزمن الماضى، والتى تم الآن تحديثها وإلباسها زياً غربياً[7].

ففى معظم أنحاء آسيا، سواء كانت نظماً "شيوعية" أو "ديمقراطية"، مازالت الدولة وبيروقراطية الدولة فى الأغلب هى التى تحكم، ومازالت تتبع نظام التسلسل من أعلى إلى أسفل الاستبدادى بدلاً من أسلوب المشاركة الشعبية والليبرالية على مستوى القاعدة. وظلت عملية منح المشروعية لمصالح جماعة أو فرد بعيداً عن الدولة أو المجتمع تسير ببطء شديد بل أنها مازالت حتى الآن غير راسخة[8]. ومازال ينظر إلى المصالح الخاصة والشخصيات

الفردية، على خلاف الجماعة، أو شركة، أو هيئة حكومية، على أنها تعبير مخجل عن الأنانية والجشع*. وبالتالى فإنه لا يوجد وراء بريق المعجزات الاقتصادية الأخيرة فى شـرق آسـيا نظام فيه كثير من الليبرالية، والرأسمالية الديمقراطية والمنافسة ولكن يوجد نظام غالبـاً مـا يكون فاسداً تشيع فيه المحسوبية، والرشوة، والحدود غير الواضحة بين المشـاريع العامـة والخاصة.

وفيما له علاقة بموضوع مناقشاتنا هنا بوجه خاص، يجادل لوسيان بـاى Lucian Pye، أشهر الأمريكيين المتخصصين فى الشئون الآسيوية، أن مجتمعات شرق وجنوب شرق آسـيا ليس بها نقص فى معايير التمدن، أو فى رأس المال الاجتماعى، بل وحتى فى بعض أشـكال المجتمع المدنى[9]. ويضيف، ولكنها بالأحرى تترابط بطرق شديدة الاختلاف عن تلك الموجودة فى الغرب. ويرى أن الثقافات الآسيوية، ذات طبيعة خاصة، ومقاومة للصيغة الشـمولية، أو أنها تدمج *بشكل انتقائى* تلك المؤسسات الغربية التى يمكنها التأقلم مع الأساليب الآسيوية فـى عمل الأشياء. فعلى سبيل المثال، فى سنغافورة، وماليزيا، والصيـن، وبدرجـة أقـل فـى مجتمعات أخرى، يتطابق مفهوم "المجتمع المحلى" مع مفهوم الدولة وسياسة الدولة، بحيث أنه يُنظر إلى أى ضغوط من المجتمع المدنى تتعارض مع سياسة الدولة على أنه إساءة للمجتمـع المحلى من جهة والأخطر، أنه نشاط هدام يستدعى العقاب من جهة أخرى. وفى أكثر البلـدان تقدماً ــ اليابان، وسنغافورة، وهونج كونج، وتايوان، وكوريا الجنوبية ــ فإن مفهوم "المجتمـع المدنى" يتشابك مع الوكالات الحكومية/ البيروقراطية / الإدارية واتخاذ الدولة للقرار إلى حـد أنه أصبح غير قابل للانفصال عنها. وفى جميع أنحاء آسيا، يحتل ما نطلق عليه العلاقات بين الدولة والمجتمع أو المجتمع المدنى مستوى يقل كثيراً عما هو مفهوم منه من نظرية جماعـة المصالح الأمريكية أو الأوروبية، ويقف عند مستوى العائلة، والعشيرة، والجوار، والمجتمـع المحلى المباشر وجهاً لوجه. فحتى عندما تظهر الأرقام زيادة كمية فى السنوات الأخيرة فـى جماعات المجتمع المدنى فى اليابان وغيرها من البلدان، فذلك لا يعنى بالضرورة زيادة فـى التعددية، أو فى المنافسة بين جماعات المصالح، أو ديمقراطية على مستوى القاعدة الشـعبية

* أثناء إجرائى للبحث فى الصين، قالت لى المرشدة المرافقة لى، وهى حاملة لشهادة فى العلوم السياسية مـن جامعة بكين والتى جاءت فيما بعد إلى الولايات المتحدة للدراسة، إنها تعمل "على النهوض بشخصيتى المسـتقلة". وتبدو مثل هذه العبارة غريبة على الأذن الغربية مادمنا جميعاً نفترض من نعومة أظفارنا، أن لدينا شـخصية مستقلة، ولكن فى الصين بتقاليدها الشيوعية، على المرء أن *يعمل* على تطوير هذا النوع من الفردية.

على غرار الطراز الأمريكى. ولكن ذلك يعنى أيضاً أنه مازالت هناك فجوة *هائلة* بين هذه الجمعيات منخفضة المستوى، والتى غالباً ما تكون محلية أو فى الجوار وبين الدولة، مع وجود مجتمع مدنى صغير نسبياً بينهما. وعدم وجود الجمعيات الوسيطة القوية يجعل الديمقراطية والاستقرار على حد سواء فى معظم الإقليم فى وضع ضعيف إلى حد بعيد.

التغيير الهيكلى والعلاقات
بين الدولة والمجتمع فى آسيا

طوال الفترة التى ظلت فيها آسيا على حالها من التخلف نسبياً، ومتمسكة بالتقاليد (الكونفوشيوسية)، ومبتلاة بالقضايا الداخلية (الفوضى) والخارجية (الحرب الباردة)، كان من السهل نسبياً الاحتفاظ بنظام سياسى مغلق، متدرج من أعلى إلى أسفل، متمركز حول الدولة، بيروقراطى واستبدادى. ولكن مع تحديث المجتمع الآسيوى، ومع ما تركته العولمة من تأثير ثقافى واجتماعى، ثم بعد ذلك انتهاء الحرب الباردة، بدأت تظهر على السطح مجالات جديدة ومساحات جديدة للمجتمع المدنى. ويطلق بيتر مودى Peter Moody على تلك الحقبة الجديدة فى آسيا "ما بعد الكونفوشيوسية"[10].

وتعتبر اليابان، وكوريا الجنوبية، وتايوان ــ جنباً إلى جنب مع سنغافورة، أكثر البلدان تقدماً فى آسيا ــ أول الحالات فى تلك الحقبة. ففى البلدان الثلاثة الأولى، وفقاً لما قاله و. و. روستو W. W. Rostow، كانت الأنماط متشابهة ــ وبطبيعة الحال، كان النموذج اليابانى السابق موجوداً أمام كوريا الجنوبية وتايوان للتطلع إليه. ففى البلدان الثلاثة، حظيت التنمية الاقتصادية فى البداية، ولفترة طويلة للغاية، بالأولوية على حساب التنمية السياسية، أو الدمقرطة. بمعنى أنه فى البلدان الثلاثة جميعاً رؤى أنه من الضرورى أولاً حفز النمو الاقتصادى وإقامة الشروط اللازمة للنمو الاقتصادى ــ النظام، والاستقرار، والمناخ الملائم للاستثمار والنمو الذى يعتمد أساساً على التصدير ــ وذلك قبل السماح بتلك التعددية والحرية الديمقراطية "الخطيرة". وكان معنى ذلك سلطة مركزية قوية لاتخاذ القرار، وهيكلاً قوياً وفعالاً لحكومة بيروقراطية، ونفوذاً اقتصادياً متمركزاً، واتصالات متبادلة وثيقة بين رجال الأعمال والدولة، فضلاً عن سيطرة مشددة وقيود (لنوع أشبه بالكوربوراتية) على حقوق الإنسان، وحرية المشاركة، وحرية التعبير، والتجمع، والتعددية، وأنشطة اتحادات

الطلبة والعمال بصفة خاصة. ولن يسمح بالحرية الحقيقية والتعددية إلا بعد تحقيق الاستقرار، وتطوير اقتصاد قوى، وظهور طبقة وسطى كبيرة الحجم نوعا ما، وانتهاء التهديدات الداخلية والخارجية.

وقد كان ذلك هو النمط المتبع بوجه عام. فقد قامت اليابان بالخطوة الأولى بنمو اقتصادى يعتمد على التصدير بدءا من الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين، وحققت "إعجازا" فى معدلات النمو فى الستينيات والسبعينيات، وبرزت فى الثمانينيات باعتبارها ثانى أقوى اقتصاد فى العالم (بعد الولايات المتحدة فقط) بواحد من أعلى مستويات المعيشة فى العالم. وتبعتها كل من كوريا الجنوبية وتايوان (وأيضا هونج كونج وسنغافورة، وإن كانتا أساسا دولتى ـ مدينة ولهما ظروف خاصة ومن ثم فهما حالتان مميزتان نوعا ما)، مستخدمين النموذج اليابانى، وربما تطبيقه بصورة أكثر تشددا من اليابان: حكومة قوية، بل وحتى استبدادية، ومركزية فى اتخاذ القرار، وتعاون وثيق بين الدولة البيروقراطية وقطاع المشروعات والأعمال، وسيطرة محكمة على الحريات وأنشطة الجماعات. وبحلول أواخر الستينيات من القرن العشرين أطلق على اليابان اسم "النمر" الاقتصادى لآسيا؛ وفى أواخر السبعينيات كان يشار إلى الأربعة الآخرين باسم "النمور الصغيرة." ولم تكن معدلات النمو الاقتصادى فيها مبهرة فقط بل إنها كانت فعليا غير مسبوقة فى تاريخ العالم، فقفزت بهم ليتخطوا فوق البلدان الأخرى، من الفقر إلى الوفرة، ومن العالم الثالث إلى العالم الأول.

ولكن الديمقراطية تخلفت. فكان لدى اليابان دستور ديمقراطى وكانت الولايات المتحدة قد احتلتها وتراقبها عن كثب ولذلك فإن الحكم الاستبدادى وانتهاكات حقوق الإنسان كانت محدودة؛ ولكنها ظلت أساسا دولة الحزب الواحد التى تحد من الحريات المدنية، وتحافظ بصرامة على النظام والاتساق، وتفرض سيطرة مشددة على أنشطة الجماعات التعددية. واحتفظت كوريا الجنوبية وتايوان، وكلتاهما كانتا من النقاط الساخنة فى الحرب الباردة، بنظام استبدادى أو "بيروقراطى استبدادى"، للحزب الواحد، حيث كان الجيش إما فى السلطة وإما قريبا منها بحيث لا يمكن فصله عنها، واستخدمتا الإجراءات القمعية والعنف ضد الطلبة، والعمال، والجماعات المعارضة[11]. وفرضت الفلبين (فرديناند ماركوس Ferdinand Marcos) وإندونيسيا (رادن سوهارتو Raden Suharto) نظما عسكرية ـ استبدادية ظلت فترة طويلة لا تعبأ بالديمقراطية. أما سنغافورة فهى حالة مثيرة للاهتمام بوجه خاص (وهى استثناء من النمط العام) من حيث أنها احتفظت بسيطرة سلطوية وقيود على الحريات المدنية حتى بعد

تحقيق النمو الاقتصادى، وظهور طبقة وسطى قوية، واختفاء التهديدات الداخلية (احتمالات الصراعات العرقية، وأعمال العنف الأهلية، وحرب العصابات) والتهديدات الخارجية إلى حد بعيد.

إلا أنه فى الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين، وبعد تسوية القضايا الأمنية إلى حد بعيد، وتحقيق قدر معقول من التنمية، ودعم الطبقة المتوسطة، والوصول إلى إجماع فى الآراء حول الاتجاهات الاجتماعية والسياسية المستقبلية، قررت كوريا الجنوبية وتايوان – وكلتاهما تسيران فى طريقين منفصلين إلى حد ما – أنهما يمكنهما التحرك نحو تعددية وديمقراطية سياسية أكبر. وقد سمح للصحافة بحريات أوسع؛ وسمح بتكوين أحزاب سياسية معارضة فازت فى نهاية الأمر فى الانتخابات؛ والأهم من ذلك بالنسبة لهذه الدراسة، منحت حرية أكبر للمشاركة، والتجمع، وسمح، على مضض، بالأنشطة الجماعية. وبمعنى آخر، أنه بعد أن حققت كوريا الجنوبية وتايوان النمو الاقتصادى وتوطد الاستقرار الاجتماعى والسياسى فقط، فإنهما قررتا أنه باستطاعتهما تحمل *رفاهية* قيام مجتمع مدنى حر، وتعددى، وتنافسى حقيقى[12].

ولكن كل ذلك لم يتحقق إلا بكثير من العناء، والمعارضة من جانب السلطات الحكومية، ونضال من جانب جماعات المعارضة. ولم يحدث ذلك تلقائياً بأى حال من الأحوال، طبقاً لنموذج عالمى للتغيير، ولا بصورة مثالية فى أساليبه كما عرضت فى الفقرة السابقة. ولكن، بالأحرى، كان نتيجة لنضال وضغط متواصل من جانب الطلبة، والعمال، وغيرهما من جماعات المعارضة، واشتباكات وتعارض بينهم وبين السلطات الحاكمة، وأحياناً أعمال عنف وإراقة الدماء. "فالمجتمع المدنى" ليس شيئاً مماثلاً لأثينا التى خرجت وهى فى كامل هيئتها من رأس زيوس كبير الآلهة، يخرج إلى الوجود تلقائياً أو عفوياً، أو بشكل عام، أو عن طريق الجهود الطيبة والنوايا الحسنة لدعاة المجتمع المدنى؛ ولكنه، بالأحرى، يأتى نتيجة للكفاح، والضغوط، والصدام، والصراع.

والقضية الأولى، المتعلقة بأهدافنا هنا، هى مشكلة اللغة: كيفية العثور على مصطلحات تعبر عن "المجتمع المدنى"، و "التعددية"، بل وحتى "الصالح العام" نتغلب بها على غياب مثل هذه الأفكار والمفاهيم فى تاريخ الفكر الأسيوى. إنها أساساً مشكلة العثور على معان جديدة فى مصطلحات قديمة ومن ثم فهى مشكلة ثقافة سياسية. لقد سبق لنا القول أنه لا يوجد فى اللغة اليابانية التقليدية وفى غيرها من اللغات الآسيوية مرادف حقيقى لهذه المصطلحات

الأساسية؛ وحتى عندما يبدأ اللغويون، وممثلو المجتمع، والسياسيون فى البحث عن مـــرادف لهذه المصطلحات، مثلاً، فى مصطلح *kÇeki* باليابانية لمصطلح "الصالح العام"، فإن التـــأكيد يظل إلى حد بعيد معتمداً على التفسير الرسمى أو الحكومى أو المرتكز علـــى الدولـــة لـــهذا المصطلح أكثر منه على المجتمعى أو "العام". ولكننا شهدنا، علـــى مـــدى العشـــرين عامـــاً الماضية، التصارع مع هذه القضية وتطويراً للغة لكى تتواءم مع هذه المفاهيم الجديدة ــ حتى وإن كـــان الاســـتخدام الرسمى بل والشعبى لها لا يزال بطيئاً، ويؤكد حتى الآن على الدولـــة أو على التسلسل من أعلى إلى أسفل أكثر من التركيز على التسلسل من أسفل إلى أعلى أو جانب المجتمع المدنى[13].

وثمة قضية أخرى وهى استخدام قضايا الصالح العام فى اليابان وشرق آسيا بشكل عـــام أكثر خلال حقبتى الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين إلى الحد الذى حرك المواطنين للمشاركة مما أدى إلى زيادة بالغة التأثير إلى حد كبير فى حركة نشطاء المجتمـــع المدنـــى. فالكثير من هذه الحركات الجديدة ظهرت كرد فعل أو كنتيجة لتحولات اقتصادية، واجتماعية، وسياسية واسعة النطاق حدثت على مدى الثلاثين عاماً السابقة ومازالت تحدث. وكانت أكـــثر هذه الحركات أهمية الحركات الشعبية والمطالبة بالديمقراطية فى كوريا الجنوبية، وتـــايوان، والفلبين وأيضاً إندونيسيا مؤخراً، على الرغم من أنه فى هذه البلد الأخير أدى ما يمكن وصفه "بالدمقرطة قبل الأوان" فيما يبدو إلى التفتت وربما الإنحلال وعـــدم قـــدرة الحكومـــة علـــى السيطرة بدلاً من إفراز مجتمع مدنى، سعيد، وديمقراطى. كانت هذه الحركات تضغـــط مـــن أجل تحقيق ديمقراطية حقيقية، وقيام أحزاب معارضة حقيقية يكون لها فرصة الفوز، ومفاهيم لحقوق الإنسان بمعناها "الغربى" أو على الأقل حديثة، لا تتضمن فقـــط الحريـــات بمعناهـــا الكلاسيكى وإنما أيضاً حقوق الأفراد فضلاً عن الحقوق التاريخية للجماعات.

وفى اليابان، والتى تجرى فيها انتخابات بشكل منتظم منذ مـــدة وتعتـــبر علـــى الأقـــل ديمقراطية من الناحية الرسمية، كانت التغييرات أقل إثارة من أن تجذب الاهتمام ولكنها ربما تصبح كذلك على المدى الطويل. فهناك، كانت تعبئة شعب هو تاريخياً راض عـــن ومـــراع لرغبات الآخرين (الدولة والأعلى منزلة على حد سواء) حول قضايا مثل معارضة بناء مطار جديد خارج طوكيو، والضوابط البيئية ومراقبة التلوث فى الصناعات الكبرى، ومشـــروعات الحدائق العامة فى المدن الكبرى والتى أقيمت بدون استشارة السكان، ومشـــروعات الإنقـــاذ والإغاثة فى كوبى Kobe بعد الزلزال الذى حدث فى عام ١٩٩٥، قد أثبتت أن المنظمات غير

الحكومية الخاصة (NGOs) والمنظمات غير الربحية (NPOs) كانت أسرع كثيراً وأكثر فعالية من الوكالات الحكومية فى الاستجابة لاحتياجات الجماهير، وأدى ذلك إلى عملية انتشار واسعة لجماعات المجتمع المدنى فى جميع أنحاء اليابان[14].

وفى اليابان أيضاً، وبصورة أقل نسبياً إلى حد ما فى البلدان الأخرى، كانت هناك تلقائية سريعة حقيقية فى نمو المجتمع المدنى. وكان ظهور وعى "عام" حول مجموعة من القضايا يسير جنباً إلى جنب مع عنف ونشاط أكبر للمواطنين، ومن ثم حدث نمو فى المجتمع المدنى. وبلغ عدد الجماعات التى سُجلت، بدءاً من عام ١٩٩٦، كمنظمات غير حكومية أو منظمات غير ربحية أكثر من ٨٥ ألف جماعة، تقوم بأنشطة شديدة التنوع بدءاً من الرفاهية الاجتماعية والتعليم وحتى حقوق الإنسان، والسلام، والبيئة بل أيضاً جمع القمامة. وفى مجال التعاون الدولى، كانت هناك سبع جماعات فقط مسجلة فى اليابان فى نهاية الستينيات من القرن العشرين، وثلاثة وثلاثين بنهاية السبعينيات، ومائة واثنين وثلاثين بنهاية الثمانينيات، وأكثر من مائتين بنهاية الألفية. كذلك زادت الأعمال الطوعية، وهو علامة أخرى على ظهور المجتمع المدنى، بدرجة كبيرة: فقد تم تعبئة ١,٣ مليون شخص للمساعدة فى أعمال الإغاثة بعد زلزال كوبى وتعبئة ٢٧٠ ألف عامل لإنقاذ المناطق الساحلية عندما جنحت ناقلة روسية محملة بالبترول الخام على السواحل اليابانية عام ١٩٩٧. وبمعنى آخر، حدث نمو هائل فى السنوات العشرين الأخيرة فى الجماعات الديمقراطية، والحركات الشعبية، والمجتمع المدنى فى آسيا[15]. ولكن لعلنا لا ننسى أن الكثير منها مازال جماعات مؤقتة، ومنظمة فقط على المستوى المحلى، وليست جماعات مصالح على المستوى القومى الحقيقى أو المجتمع المدنى بالمفهوم الأمريكى.

ولئن كان هذا النمو، حتى مع المميزات المشار إليها، مشجعاً لدعاة المجتمع المدنى، فإن الأوضاع فى شرق وجنوب شرق آسيا مازالت أبعد ما يكون عن التعددية المتحررة من القيود لجماعات المصالح، وعن التنوع، والمنافسة التى تتسم بها الديمقراطية الأمريكية أو الأوروبية. بل الأحرى أن النظام هناك مازال يسيطر عليه أنشطة جماعات المصالح التى تنظمها الدولة، أو الكوربوراتية، المقترنة ببعض عناصر الترابط الحر أيضاً، مثل أحداث قد تكون أحياناً بصورة غير رسمية، وأحياناً عنيفة. ففى اليابان، على سبيل المثال، يوجد الآن مفهوم "مؤسسة للمصلحة العامة" فى القانون والقانون المدنى، ولكن مازالت موافقة سلطات الحكومة المركزية على توجهات "المصلحة العامة" لأى منظمة شرطاً للحصول على إجازة

وضعها القانونى. غير أن سلطة منح هذا الوضع القانونى مازال أيضاً سلطة لمنع ذلك أو تأجيله، وبذلك حرمان الجماعات من الشرعية التى لا غنى عنها أمام القانون. وعلاوة على ذلك، فإنه حتى بعد الإدماج، فإن هذه الجماعات تظل تعمل تحت توجيهات وإشراف الدولة ووزاراتها؛ أى أنه ليس هناك حقوق إنسانية تلقائية للمشاركة الحرة. هذا بالإضافة إلى أن من بين ٢٦ ألف مؤسسة للمصلحة العامة مسجلة فى اليابان، هناك نسبة كبيرة منها تهدف إلى توفير العمل بعد التقاعد للموظفين الحكوميين السابقين المنضمين إلى رابطة الوظائف، وبذلك تقوم مرة أخرى بدعم الهيكل القديم الذى يساوى بين العام والرسمى. من الواضح أن المجتمع المدنى فى اليابان شهد نمواً ولكن القليل منه هو اللافت للنظر، وأن ما هو موجود بالفعل مازالت تسيطر عليه الدولة وتنظمه أو تستوعبه بأسلوب كوربوراتى، وليس بالضرورة ليبرالى.

واليابان هى، بطبيعة الحال، أكثر بلدان آسيا تقدماً، وربما تكون أكثرها "ديمقراطية"، وهو ما قد يفصح أو لا يفصح عن الكثير. وفى البلدان الأقل تطوراً من اليابان، وحيث المجتمع المدنى أقل تقدماً، ربما يظل التوازن مائلاً بشدة إلى جانب الدولة وبدرجة أقل إلى جانب المجتمع المدنى. فعلى سبيل المثال، بينما اتخذت كل من كوريا الجنوبية وتايوان بعض الخطوات الهائلة تجاه الديمقراطية فى العقد الأخير، فإن العملية مازالت غير مكتملة؛ فمازال المجتمع المدنى ضعيفاً وغالباً غير محدد المعالم؛ وربما مازالت تلك الجماعات المتشددة المطالبة بالتعددية مثل الطلبة، والعمال، والأحزاب السياسية معرضة لمضايقات الحكومة، وسيطرتها وقوانينها المنظِّمة بل وربما التفكير، فى أسوأ الظروف، فى التخلص منها. ومع تحركنا أبعد من ذلك نحو الجنوب، إلى الفلبين، وإندونيسيا، وجنوب شرق آسيا قد يكون وضع المجتمع المدنى أكثر خطورة لأن الدولة أو الجيش لا يمتلكان نفوذاً كبيراً فقط وإنما لديهم القدرة على حل المجتمع المدنى، وقمعه، والتخلص منه. بالإضافة إلى أنه، فى بلدان مثل إندونيسيا والعديد من الدول التى سبق الإشارة إليها، يعنى "المجتمع المدنى" غالباً نفوذاً قبلياً، أو محلياً، أو عرقياً، أو إقليمياً؛ كما أن تفويض اتخاذ القرار إلى هذه الجماعات قد يسفر عن انهيار النظام السياسى *القومى* أو تفككه. وهكذا فإن المجتمع المدنى فى أغلب الأحوال لا يكون خطيراً فقط أو له وضع متقلقل فى كل أنحاء المنطقة، بل إن هناك أيضاً علاقة وثيقة إلى حد ما بين التنمية وبين صحة المجتمع المدنى، حيث تحتل اليابان (حتى بكل أوجه القصور فيها) القمة، تليها كوريا الجنوبية وتايوان، ثم البلدان الأخرى ذات المجتمعات

الأضعف إلى حد كبير. وحسبما كتب شينئيكى يوشيدا Shin'icki Yoshida، فإن العملية السياسية برمتها مازالت حتى الآن تمثل تنافساً بين المجتمع الرسمى المساوى عندهم للمجتمع العام وبين قوى التحرر من قيود ذلك المجتمع[16].

السياق الدولى

لم تكن الأمم الأكثر تقدماً فى شرق آسيا ــ اليابان، والآن كوريا الجنوبية، وتايوان، وسنغافورة ــ مجالاً لتركيز أساسى من جماعات المجتمع المدنى الدولية. ذلك أن هذه البلدان لم تكن مؤخراً من البلدان التى تحتل عناوين الصحف باعتبارها من أكبر الدول التى تنتهك الديمقراطية أو حقوق الإنسان؛ فضلاً عن أن نظرة المنظمات غير الحكومية الدولية وأوساط المجتمع المدنى إليها كانت غالباً على أنها دول متقدمة اقتصادياً بدرجة كافية وأنها ناجحة سياسياً و"تخرجت" من قائمة البلدان التى بحاجة إلى المساعدات والإعانات أو حتى القلق عليها.

علاوة على أنه فى *داخل* هذه البلدان، لا يتركز الاهتمام كثيراً فى أغلب الحالات على تشجيع مزيد من المجتمع المدنى فى حد ذاته أو باعتباره دعماً للديمقراطية الليبرالية على النمط الأمريكى، ولكن الأحرى أن يتركز الجهد على خلق منظمات للمجتمع المدنى التى تمنحها *مظهراً* أكثر قبولاً عند المجتمع الدولى أو فى حالة مثل تايوان التى تحيط بها العزلة غالباً، فى إقامة علاقات دولية تساعدها فى تعزيز سياستها الخارجية، التى كثيراً ما يعوقها إصرار البلد الرئيسى (جمهورية الصين الشعبية) على أن تظل تايوان معزولة وألا تحصل على مساعدات من *أى* جماعة دولية. وفى كل من اليابان وكوريا الجنوبية غالباً ما تقوم الدولة نفسها بإنشاء جماعات للمجتمع المدنى كوسيلة للظهور بمظهر جيد أمام العالم الخارجى أو أمام الغربيين ــ أى إعطاء أثر "تقليد الغرب". وفى تايوان، تحظى المنظمات غير الحكومية بتشجيع قوى ليس من أجل مصلحتها ولكن كوسيلة لتحسين صورة الديمقراطية التايوانية، التى ترى فيها ثروتها الدبلوماسية الرئيسية، وكوسيلة لتعزيز الوجود الدبلوماسى للجزيرة فى الخارج ولكسر عزلتها الدولية، عن طريق الأنشطة الدولية لهذه المنظمات. ونظراً لأن بكين ترفض غالباً السماح بالتمثيل الرسمى لتايوان فى الدول الأخرى وفى الوكالات الدولية، فإن المنظمات غير الحكومية شبه الرسمية عادة ما توفر وسيلة بديلة[17].

ولكن ذلك، بطبيعة الحال، أبعد ما يكون عما يفكر فيه معظم دعاة المجتمع المدنى.

وعندما نصل إلى المناطق الأقل تقدماً فى آسيا ـــ الفلبين، وإندونيسيا، وجنوب شرق آسيا ـــ تظهر مشكلات أكثر خطورة من ذلك. ففى الفلبين، بينما كان هناك حشد مكثف للمجتمع المدنى فى منتصف الثمانينيات من القرن العشرين، أولاً ضد دكتاتورية فرديناند ماركوس ثم بعدها *من أجل* انتخاب "الحركة الشعبية" "people's movement" لكورى اكينو Corey Aquino، فإن وضع المجتمع المدنى الذى أوجدته الأزمة الآنية أخذ بعدها فى التدهور. ومرة أخرى تم تعبئة المجتمع المدنى لمعارضة الرئيس التالى جوزيف استرادا Joseph Estrada، ولكن المرء يمكنه أن يجادل أن ذلك كان أكثر *تدميراً* للديمقراطية، والاستقرار، والوحدة القومية مثلما كان تعبيراً عن درجة ما من الإرادة الشعبية. وفى إندونيسيا، لقى المجتمع المدنى تشجيعاً من الوكالات الغربية كوسيلة لزعزعة الحكم الدكتاتورى لرادين سوهارتو Raden Suharto وتشجيع الديمقراطية؛ ولكن مع تدهور الأوضاع فى إندونيسيا واحتمال تفككها، بسبب هذه الجهود إلى حد ما، فى هوة نزاعات وتشظى، وصراع دينى، والقابلية للانفصال، فإنه يصعب على المرء القول أنها كانت مثالاً مبهراً لإنجاز ناجح للمجتمع المدنى. وأخيراً، فى جنوب شرق آسيا (كمبوديا، لاوس، ميانمار، تايلاند، فيتنام)، حيث بذل المجتمع الدولى جهداً كبيراً لدعم المجتمع المدنى، لم يسفر حتى الآن سوى عن قدر ضئيل نسبياً من الديمقراطية أو التنمية.

أما الوضع فى البلدين الرئيسيين، اللذين يمران بالمرحلة الانتقالية إندونيسيا والفلبين، فهو معقد بصفة خاصة. أولاً، أنه حدث فى البلدين فى السنوات الأخيرة، ومرتبطاً بالمرحلة الانتقالية إلى الديمقراطية، انتشار لجماعات مجتمع مدنى جديدة تكرس جهودها لقضايا مثل حقوق الإنسان، ومزيد من الحريات، والبيئة، والأمانة فى الحكومة، وتقدم المرأة، والإصلاح القضائى، والدمقرطة. ثانياً، وفى الوقت نفسه، أن الحكومة تحركت، بالأسلوب الكوربوراتى، لاختيار هذه الجماعات أو لإنشاء منظمات موازية تستطيع السيطرة عليها بصورة أسهل. ثالثاً، وفى الوقت نفسه مرة أخرى، هناك مجموعة متنوعة من شراكات جديدة بين القطاع العام والخاص، والتى يمكن أن يطلق عليها أحياناً منظمات حكومية ـــ غير حكومية (GNGOs)، والتى تمثل جهوداً لسد الفجوة بين الدولانية statism التاريخية لهذه البلدان وبين ظهور قطاع خاص أكثر ديناميكية. وأخيراً وفى نفس الوقت مرة أخرى، أنه إذا ما وصل الأمر بالمجتمع المدنى إلى التركيز على قضايا مثل الأصولية الإسلامية أو تطلعات الحركات

الانفصالية فى ميندناو (الفلبين) أو أتشيه (إندونيسيا)، فسوف تكون هناك مشكلة تسهم فى حدوث نتائج غير ديمقراطية فى المقام الأول أو إلى تفكك الدولية المركزية ذاتها فى المقام الثانى.

خاتمة

نخرج من هذا التحليل بعدد من النتائج:

١. إن كثيراً من المجتمعات الآسيوية، بتقاليدها القوية الكونفوشيوسية وغير الغربية، قد تكبدت مشقة فى تصور المجتمع المدنى أو حتى فى العثور على الكلمات المناسبة لوصفه.

٢. وعندما ينجحون فى ذلك، فإن تفكيرهم يتجه للأنشطة العامة، وأنشطة الجماعة والدولة والتى تختلف عن المفهوم الغربى للأنشطة الخاصة والفردية وعلى مستوى القاعدة الشعبية.

٣. أن هذا الاتجاه غالباً ما يؤدى إلى نظم للمجتمع المدنى ترتكز على الدولة وخاضعة لسيطرتها (أو كوربوراتية).

٤. ومع ذلك فقد ازدهر المجتمع المدنى والقابلية للحياة الترابطية فى اليابان، وكوريا الجنوبية، وتايوان، ومؤخراً فى إندونيسيا والفلبين (وأقل من ذلك فى دول أخرى)، وفى المقام الأول حول قضايا البيئة المحلية وغيرها من القضايا غير السياسية بشكل واضح ـ أى القضايا "الآمنة" والتى لا تتحدى الدولة فى أساسياتها.

٥. أنه مازال هناك تأكيد قوى على خلق مجتمع مدنى، ليس من أجل مصلحته الخاصة، وإنما للتقليد والظهور بمظهر طيب أمام المراقبين فى الخارج.

٦. إن نمو المجتمع المدنى مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتنمية الاجتماعية الاقتصادية، ولا سيما فى كوريا الجنوبية وتايوان. وعندما حدثت التنمية، شعرت النخبة الحاكمة بأنها قد تسمح بمجال أكبر لحركة المجتمع المدنى. ولكن ذلك مازال فى حدود نظم يغلب عليها الدولانية.

٧. إن المجتمع المدنى مرتبط دائماً بالأزمات أو المراحل الانتقالية، مثل المراحل الانتقالية ما بين النظم الاستبدادية والديمقراطية؛ فبمجرد انتهاء الأزمة، يأخذ المجتمع المدنى فى التدهور.

٨. أن المجتمع المدنى لم يكن ناجحاً دوماً: فإنه يمكن أن يؤدى إلى عدم الاستقرار مثلما حدث فى الفلبين أو إلى التشظى وربما التفكك مثلما حدث فى إندونيسيا.

٩. إنه حتى فى الحقبة الحالية التى تتميز بالتغيير السريع والدمقرطة، فإن المجتمع المدنى فى آسيا يظل ضعيفاً، ومتخلفاً، ويركز جهده أساساً على القضايا المحلية أو التى لا تشكل تهديداً (للدولة). هذا فى الوقت الذى تظل فيه الدولة، والبيروقراطية، والوكالات مختلطة الإدارة بين الخاص والعام هى التى تسيطر إلى حد بعيد.

١٠. إن نمو المجتمع المدنى ليس محتوماً ولا يتقدم بخطى مستقيمة؛ ذلك أن أخطار الحرب، والإرهاب، والنزاعات العرقية، وعدم الاستقرار السياسى، أو الأصولية الإسلامية، قد تؤدى بدول تتقدم ديمقراطياً (سنغافورة مثلاً) إلى اتخاذ قرار بتقييد أنشطة المجتمع المدنى.

١١. أن الوضع فى كثير من البلدان يمثل مزيجاً من المجتمع المدنى الجديد الأكثر ديمقراطية، والاتجاهات الدولانيّة أو الاتجاهات الكوربوراتية، وشراكات جديدة بين القطاع العام والخاص، ومجتمعاً مدنياً ليس ديمقراطياً بالضرورة، وحركات انفصالية قد تؤدى إلى تفكك الدولة.

ملاحظات

1. For background, see W. T. DeBary, *Asian Values and Human Rights: A Confucian Communitarian Perspective* (Cambridge: Harvard University Press, 1998); Gerald Curtis, *The Logic of Japanese Politics: Leaders, Institutions, and the Limits of Change* (New York: Columbia University Press, 1999); Peter Moody, *Political Opposition in Post-Confucian Society* (New York: Praeger, 1988); also Lionel Jensen, *Manufacturing Confucianism: Chinese Traditions and Universal Civilization* (Durham, N.C.: Duke University Press, 1997).

2. The best source is Yamamoto Tadashi (ed.), *Deciding the Public Good: Governance and Civil Society in Japan* (Tokyo: Japan Center for Educational Exchange, 1999).

3. Shin'icki Yoshida, "Rethinking the Public Interest in Japan: Civil Society in the Making," in Tadashi (ed.), *Deciding*, pp. 13–50.

4. Peter Moody, *Tradition and Modernization in China and Japan* (Belmont, Calif.: Wadsworth, 1995).

5. Iokibe Makoto, "Japan's Civil Society: An Historical Overview," in Tadashi (ed.), *Deciding*, pp. 51–96.

6. Lucian W. Pye, "Civility, Social Capital, and Civil Society: Three Powerful Concepts for Explaining Asia," *Journal of Interdisciplinary History*, 29 (Spring 1999), 763–82.

7. Pye, "Civility."

8. Pye, "Civility," p. 779.

9. Pye, "Civility"; also Pye, *Asian Power and Politics: The Cultural Dimensions of Authority* (Cambridge: Harvard University Press, 1985).

10. Peter Moody, "East Asia: The Confucian Tradition and Modernization," in Howard J. Wiarda (ed.), *Non-Western Theories of Development* (Fort Worth: Harcourt Brace, 1999), pp. 20–43.

11. Daniel Pipes and Adam Garfinkle (eds.), *Friendly Tyrants: An American Dilemma* (New York: St. Martin's, 1991).

12. Moody, *Tradition and Modernization.*

13. Tadashi, *Deciding.*

14. Yoshida, "Rethinking the Public Interest."

15. Yoshida, "Japan's Civil Society."

16. Shin'icki, "Rethinking the Public Interest," p. 48.

17. Ksunhyuk Kim, "Civil Society in South Korea: From Grand Democracy Movements to Petty Interest Groups," *Journal of Northeast Asian Studies* (Summer 1996), 81–97; Baogang He, "The Ideas of Civil Society in Mainland China and Taiwan," *Issues and Studies* (June 1995), 24–64; Yang May-sing, "NGOs Promote a Civil Society," *Taipei Journal* (October 27, 2000), p. 7.

٦

أمريكا اللاتينية

كانت أمريكا اللاتينية إحدى المناطق التى ركزت أوساط المجتمع المدنى الدولية جهودها فيها من أجل مساعدتها. وتعتبر أمريكا اللاتينية لها ميزات عديدة فى هذا الشأن: (١) أنها منطقة سريعة النمو (مثل شرق آسيا)؛ (٢) أن لها تاريخاً طويلاً فى الحكم الجمهورى وفى جهود إقامة ديمقراطية فعالة ومجتمعاً مدنياً حقيقياً؛ (٣) أن الديمقراطية هى الشكل المفضل للحكم كما أشارت إلى ذلك استطلاعات الرأى العام؛ و (٤) أن نفوذ الولايات المتحدة فى المنطقة هائل وكذلك نفوذ المنظمات غير الحكومية وجماعات المجتمع المدنى التابعة لها والتى لا تعد ولا تحصى. ومن ثم فإن أمريكا اللاتينية تعتبر (مثل جنوب أفريقيا) حالة اختبار مهمة؛ فإن تعذر إقامة الديمقراطية والمجتمع المدنى هناك، فإنه من غير المحتمل إقامتهما فى أى مكان آخر.

والواقع ، أن الديمقراطية والمجتمع المدنى تقدما فى أمريكا اللاتينية، خلال ربع القرن الأخير، فقد كانت أمريكا اللاتينية، مع منطقة جنوب أوروبا، واحدة من أوائل المناطق، الرئيسية والرائدة، فيما يسمى "بالموجة الثالثة" للدمقرطة فى العالم. فهناك تسعة عشر بلداً من مجموع عشرين (فيما عدا كوبا) هى على الأقل بلدان ديمقراطية رسمياً. والوضع بالنسبة لحقوق الإنسان، بوجه عام، فى أمريكا اللاتينية أفضل إلى حد بعيد فى معظم بلدانها مما كان عليه فى ظل نظم الحكم العسكرية الاستبدادية منذ جيل مضى. هذا بالإضافة إلى أنه، خلال نفس هذه الفترة، ومع حث الولايات المتحدة والمساعدات التى قدمتها ، حدث نمو كبير فى المجتمع المدنى[1].

ومع ذلك، فإنه مع كل هذا التقدم، فإن الوضع سواء بالنسبة للديمقراطية أو المجتمع المدنى ليس مريحاً أو آمناً تماماً فى أمريكا اللاتينية. أولاً، أنه برغم من إقامة الديمقراطية رسمياً فى معظم البلدان تقريباً، فإن مضمونها ــ الليبرالية الحقيقية والديمقراطية التعددية ــ مازال غائباً إلى حد بعيد. ثانياً، أن الديمقراطية هناك ليست قائمة على مؤسساتية جيدة؛ فضلاً عن أن شعبيتها آخذة فى الانخفاض، كما أن مساندة "حكومة قوية" أو الحكم الاستبدادى أصبحت أقوى فى عدد من البلدان من مساندة الديمقراطية. ثالثاً، أن الديمقراطية لم تحقق الكثير من وعودها أو لم تعمل على النهوض بالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للفقراء؛ والواقع أن التفاوت الاجتماعى فى أمريكا اللاتينية الآن فى ظل الديمقراطية أسوأ مما كان عليه من قبل. والوضع كذلك أيضاً بالنسبة للمجتمع المدنى؛ فقد شهد نمواً على المستوى الرسمى وفى عدد الجماعات ولكن ليس من المؤكد أنه نجح فى تقوية الديمقراطية، أو الاستقرار، أو التعددية، وهى، بطبيعة الحال، الأهداف المعلنة للمجتمع المدنى. بل أنه، على العكس، هناك شكوك قوية فى أنه بدلاً من أن يعمل على تقوية الديمقراطية، فإن ازدياد المجتمع المدنى ربما يكون قد أدى إلى مزيد من الانقسامات، والتفكك، وعدم الاستقرار[2]. والدليل على ذلك ما يحدث فى الأرجنتين وفنزويلا.

وعلاوة على ذلك، فإن جزءاً كبيراً من نمو المجتمع المدنى كان بصورة انتهازية. فالنخبة فى أمريكا اللاتينية، وهى تعلم أن ذلك ما تريده الولايات المتحدة والمجتمع الدولى، وأن الأموال متوفرة لهذا الغرض، تعلقوا ببرنامج عمل المجتمع المدنى، كما تعلقوا بالعلاجات الحاسمة فى الماضى، كوسيلة تؤهلها للحصول على المنح وإرضاء الجهات الدولية المانحة للمساعدات، وفى نفس الوقت الارتقاء بمصالحهم الخاصة (باعتبارها تختلف عن المصلحة العامة)، الأمر الذى يعطى شكل الديمقراطية والتعددية أكثر من مضمونها، ومما قد يزيد فى تلك الأثناء من الانقسامية، والفوضى، والتفكك، واحتمال عدم الاستقرار فى بلدانهم. وبإيجاز، فإن هناك شعوراً بأن نمو المجتمع المدنى فى أمريكا اللاتينية، كما فى البلدان النامية غير الغربية الأخرى، نمو مصطنع، ممول ومستورد من الخارج، وليس له جذور أصيلة قوية، وربما يصبح على المدى الطويل مدمراً للديمقراطية الحقيقية والاستقرار، بدلاً من دعمهما.

الجدول ٦-١ مؤشرات أمريكا اللاتينية للتنمية الاجتماعية الاقتصادية

البلد	إجمالى الناتج القومى	نصيب الفرد من إجمالى الناتج القومى	متوسط العمر المتوقع		تعلم القراءة والكتابة		نسبة الحضر	ترتيب نصيب الفرد من إجمالى الناتج القومى
			ذكور	إناث	ذكور	إناث		
الأرجنتين	٢٧٧,٩	٧٦٠٠	٧٠	٧٧	٩٧	٩٧	٩٠	٥٦
بوليفيا	٨,٢	١٠١٠	٦٠	٦٤	٩١	٧٨	٦٢	١٥١
البرازيل	٧٤٢,٨	٤٤٢٠	٦٣	٧١	٨٤	٨٤	٨١	٨١
شيلى	٧١,١	٤٧٤٠	٧٢	٧٨	٩٦	٩٥	٨٥	٦٨
كولومبيا	٩٣,٦	٢٢٥٠	٦٧	٧٣	٩١	٩١	٧٣	٨٨
كوستاريكا	٩,٨	٢٧٤٠	٧٤	٧٩	٩٥	٩٣	٤٨	٨٧
جمهورية الدومينيكان	١٦,١	١٩١٠	٦٩	٧٣	٨٣	٨٣	٦٤	١٠٣
أكوادور	١٦,٢	١٣١٠	٦٨	٧٣	٩٢	٨٩	٦٤	١٤١
السلفادور	١١,٨	١٩٠٠	٦٧	٧٢	٨١	٧٥	٤٦	١١٤
جواتيمالا	١٨,٤	١٦٦٠	٦١	٦٧	٧٥	٦٠	٣٩	١٢٥
هاييتى	٣,٦	٤٦٠	٥١	٥٦	٥٠	٤٦	٣٥	١٧٠
هندوراس	٤,٨	٧٦٠	٦٧	٧٢	٧٣	٧٣	٥٢	١٤٨
المكسيك	٤٢٨,٨	٤٤٠٠	٦٩	٧٥	٩٣	٨٩	٧٤	٧٥
نيكاراجوا	٢,١	٤٣٠	٦٦	٧١	٦٦	٦٩	٥٦	١٥٢
بنما	٨,٦	٣٠٧٠	٧٢	٧٦	٩٢	٩١	٥٦	٩٨
باراجوى	٨,٥	١٥٨٠	٦٨	٧٢	٩٤	٩٤	٥٥	١١١
بيرو	٦٠,٣	٢٣٩٠	٦٦	٧١	٩٤	٩٤	٧٢	١٠٧
أوروجواى	١٩,٥	٥٩٠٠	٧٠	٧٨	٩٧	٩٨	٩١	٧٠
فنزويلا	٨٧,٠	٣٦٧٠	٧٠	٧٦	٩٣	٩١	٨٧	٩٤

المصدر: البنك الدولى. تقرير التنمية فى العالم، ٢٠٠٠-٢٠٠١

بيانات اجتماعية اقتصادية

تحتل معظم أمريكا اللاتينية مستوى متوسط بين ترتيب دول العالم من حيث التنمية الاجتماعية الاقتصادية. ويبين الجدول ٦-١ أنها ليست غنية مثل الولايات المتحدة، أو أوروبا الغربية، أو اليابان، كما أنها ليست فقيرة مثل أفريقيا وأجزاء من الشرق الأوسط أو آسيا. ويصنف البنك الدولى معظم بلدان أمريكا اللاتينية بين البلدان ذات "الدخل المتوسط".

ولكن هذا التصنيف البسيط يحجب مجالاً واسعاً من المستويات والإمكانيات الإنمائية. فالأرجنتين هى إلى حد بعيد أغنى بلدان المنطقة حيث يقترب دخل الفرد (قبل آخر أزمة فيها) من ٨ آلاف دولار سنوياً. والبلدان الأخرى الغنية نسبياً (بنصف مستوى الأرجنتين) فى المنطقة تشمل البرازيل، وشيلى، والمكسيك، وأوروجواى، فى حدود ٤٠٠٠ إلى ٥٠٠٠ دولار سنوياً للفرد. ومع كل هذا فإنها مازالت دون عُشر مستوى أغنى الدول فى العالم. بل إن هاييتى ونيكاراجوا، وهما أفقر بلدين فى أمريكا اللاتينية، يقل الدخل السنوى للفرد فيهما عن ٤٠٠ دولار، (يقترب من مستوى أفريقيا)، وهو عُشر مستوى أغنى جيرانهما، وأكثرهم أملاً، وواحد على مائة فقط من مستوى أغنى الأمم. ومعظم البلدان الأخرى معلقة فيما بين هذين القطبين، وتحتل المواقع متوسطة المستوى.

وينطبق الكثير من هذا على المجتمع المدنى. فالمجتمع المدنى فى أمريكا اللاتينية أقل كثافة إلى حد بعيد منه فى أمريكا الشمالية أو أوروبا الغربية. ومن ناحية أخرى، فهو أكثر تقدماً بدرجة كبيرة من المجتمع المدنى فى أفريقيا وكثير من أنحاء آسيا والشرق الأوسط. بمعنى أنه يوجد أحزاب سياسية، واتحادات عمالية، وجماعات رجال أعمال، وهيئات دينية، وجماعات للمرأة، وجماعات للفلاحين، ومنظمات للسكان الأصليين، وجمعيات للمهنيين، وحركات اجتماعية، وجماعات محلية فى الأحياء، وكثير غيرها. ولكن معظم هذه الجماعات ذات تنظيم متواضع وغالباً ما تكون سريعة الزوال، وعدد أعضائها قليل، وفى حالة بائسة من التمويل، ولذلك، فأنشطتها محدودة إلى حد بعيد، وليست مؤسسة تأسيساً جيداً كهيئات تعددية وديمقراطية. وهذا بالإضافة إلى أن معظمها بصورة وبدرجة أو بأخرى فى علاقة مع الدولة تأخذ إما شكل التابعية أو الكوربوراتية، سواء فى تشكيلها أو فى اعتمادها عليها من أجل أن تعترف بها، ومن أجل تمويلها، وحريتها والأنشطة المسموح لها بها[3].

ومما هو لافت للنظر أيضاً بشأن المجتمع المدنى فى أمريكا اللاتينية هو (١) أن العلاقة

المتبادلة بين المجتمع المدنى ونجاح التنمية أو الدمقرطة ضئيلة، و (٢) أنـــه يبـــدو أن نمـــو التعددية والمجتمع المدنى لا يؤدى بالضرورة إلى الاستقرار بل يؤدى إلى الانقسام، والتفكك، بل وحتى إلى الانهيار السياسى. وبمعنى آخر، أن نتيجة التنمية فى أمريكا اللاتينية لم تكـــن دائما الديمقراطية الغعالة، السعيدة، المستقرة، والتعددية، بـــل كـــانت بـــالأحرى الصـــراع، والاستقطاب ونوع من السياسة السقيمة تدور فيها الجماعات المختلفة فى مـــدارات لا رابـــط بينها أو مهددة بعضها البعض الآخر بدلاً من العمل معاً نحو تحقيق أهـــداف مشـــتركة. وإن صح ذلك، وإذا انطبق هذا النمط أيضاً على مناطق نامية أخرى، فإن ذلك يهدم تماماً الحجـــج التى تقدم لصالح المجتمع المدنى والمساعدات التى تقدمها أمريكا (وآخرون) له.

عناصر الثقافة السياسية

رغم أن الأمريكتين تشتركان فى بعض أوجه التاريخ المشترك، فإن تقاليد أمريكا اللاتينيـــة، وثقافتها، وتكوينها الاجتماعى، ومن ثم سياستها، تختلف فى واقع الأمر اختلافاً شديداً عنها فى أمريكا الشمالية. وأول هذه الاختلافات يتمثل فى أن أمريكا اللاتينية قامت على أسس العصور الوسطى التى ترجع إلى ما قبل عام ١٥٠٠، وما قبل العصر الحديث (الانغـــلاق، التمســـك الشديد بالتقاليد اللاهوتية السكولاستية، ونظام التدرج الهرمى، والحكم الاستبدادى، والتسلســـل من أعلى إلى أسفل، والقائم على الحقيقة المتكشفة)، بينما انشئت المســـتعمرات فـــى أمريكـــا الشمالية بعد ذلك بنحو قرن أو أكثر، على أساس حديث أو بعد عام ١٥٠٠. وحســـبما يقـــول لويس هارتز Louis Hartz بحق أن الولايات المتحدة "ولدت حرة"[4].

ثانياً، أن أمريكا اللاتينية لها تاريخ إقطاعى لم يكن موجوداً قط فى الولايات المتحـــدة ـــ ربما باستثناء الجنوب القديم. والإقطاع فى أمريكا اللاتينية لم يكن نظاماً للضياع الكبيرة فقط، وإنما كان لديها نظام الطبقتين أساساً، وهو أيضاً ما لم تشهده الولايات المتحدة قط سوى فـــى الجنوب. بل على العكس، فإن الولايات المتحدة قامت أساساً على أكتاف عناصر من الطبقـــة الوسطى، والريفية، والمكتفية ذاتياً، والمزارعين من أصحاب العائلات متوسطة الحجم، إلـــى جانب عناصر حضرية تجارية. ولم يكن للولايات المتحدة قط، على عكس أوروبا أو أمريكـــا اللاتينية، ماضياً إقطاعياً حتى تعمل على التغلب عليه، بينما يمكن قراءة الكثير مـــن تـــاريخ أمريكا اللاتينية منذ عام ١٥٠٠ باعتبار أنها مازالت تسعى للتغلب على الـــهيكل الإقطـــاعى

المتخلف عن الماضى.

ثالثاً، أن الهيكل الاجتماعى لأمريكا اللاتينية، الذى تسيطر عليه الاعتبارات العرقية والطبقية، أكثر صرامة وأقل تجاوباً مما هو موجود فى الولايات المتحدة. ففى الولايات المتحدة قدم المستعمرون مصطحبين عائلاتهم معهم للإقامة والاستقرار، بينما قدم الفاتحون الأسبان conquistadores إلى أمريكا اللاتينية بدون عائلاتهم وكانوا مجبرين على استغلال العمالة أولاً من بين السكان الأصليين ثم بعد ذلك من العبيد الذين استُجلبوا من أفريقيا. ولذلك، فإن المجتمع فى أمريكا الشمالية يميل إلى الانفتاح والحركة بينما المجتمع فى أمريكا اللاتينية أقل انفتاحاً أمام أولئك الذين ولدوا فقراء وببشرة سمراء، وأقل كثيراً قابلية للحراك الاجتماعى السريع. والمجتمع فى الولايات المتحدة مرن أساساً ويتكون من الطبقة المتوسطة، بينما ظل المجتمع فى أمريكا اللاتينية أساساً مجتمع الطبقتين الذى لا يمكن اختراقه.

رابعاً، كانت موارد أمريكا اللاتينية أقل كثيراً ــ الفحم، الحديد الخام، الأراضى الزراعية الساحلية الجيدة، البترول، نظام النقل النهرى الداخلى ــ عما يوجد فى الولايات المتحدة، ومن ثم فإن أمامها إمكانيات أقل للتنمية الاقتصادية. أما الذى تملكه فهو الأدغال الشاسعة، والعديد من المناطق الاستوائية والمناخ غير الصحى، ونظام للأنهار غير صالحة للملاحة، والجبال الوعرة، وبعض المناطق القليلة القابلة للتنمية. هذا علاوة على أن أمريكا اللاتينية، بماضيها الإقطاعى، المنتمى إلى العصور الوسطى، لا يوجد بها تقريباً طبقة لرجال الأعمال المستثمرين، أو طبقة وسطى، أو طبقة بورجوازية. هذا بالإضافة إلى أن تقاليدها الفكرية كانت فلسفية ولاهوتية أكثر منها علمية وتجريبية، وتوجهها نحو إعداد القساوسة، والمحامين، والفلاسفة وليس المهندسين، والباحثين الزراعيين، والعلماء.

إن هذه العوامل تساعد فى تفسير السبب الذى جعل أمريكا اللاتينية تتخلف بينما شقت الولايات المتحدة طريقها إلى الأمام. وكذلك السبب فى تأخر الديمقراطية والمجتمع المدنى أيضاً فى أمريكا اللاتينية مقارنة بالولايات المتحدة.

والآن دعنا ننتقل للحديث تحديداً عن التقاليد الثقافية والفكرية لتفسير ذلك الشكل شديد الاختلاف الذى اتخذه المجتمع المدنى لدى ظهوره، متأخراً، فى أمريكا اللاتينية عن ذلك الشكل الموجود فى الولايات المتحدة[5].

أولاً، أن أمريكا اللاتينية نتاج للتقاليد القانونية الرومانية، بتأكيدها على مفهوم القانون الكوربوراتى، العضوى، المتكامل والمتدرج هرمياً، تمييزاً له عن تقاليد القانون العام فى

بريطانيا العظمى والولايات المتحدة. ثانياً، أن أمريكا اللاتينية قد ورثت المفهوم التاريخى الكاثوليكى التوماسى Thomistic للمجتمع، الذى يؤكد بالمثل (وبطريقة مطبقة من الطرفين) على هرمية القوانين بمستويات قانونية مختلفة للطبقات الاجتماعية المختلفة، ومفهوم موحد وعضوى مشابه (بلا كوابح وتوازنات أو توازن جماعات مصالح) للمجتمع، ونظام اجتماعى كوربوراتى يؤكد على أن حقوق الجماعة فوق حقوق الفرد، ويغلق كل جماعة فى وضعها الصحيح، ومفهوم للسلطة التى يمنحها الرب بدلاً من تلك القائمة على أساس شعبى أو ديمقراطى، ومفهوم للقيادة التى تكون عادلة ولكنها مطلقة. وعندما كانت أمريكا اللاتينية فى مرحلة التكوين فى القرنين السادس عشر والسابع عشر قد تشكلت وأصبح لها سمات مميزة لا سبيل إلى محوها، كان ذلك معناه قيام نظام سياسى مطلق واستبدادى، ونظام اجتماعى صارم منقسم بإحكام إلى طبقتين، ومنظم على نسق كوربوراتى، واقتصاد يدار مركزياً أو تجارياً، وديانة متعصبة ولها سلطة مطلقة، ونظام استدلالى غير تجريبى فى القانون والتعلم.

وعندما حصلت أمريكا اللاتينية على الاستقلال فى مطلع القرن التاسع عشر، فإن دعاة الإصلاح المؤسسين لها لم يكونوا لوك Locke، وماديسون Madison ، وجيفرسون Jefferson حسب التقاليد الليبرالية التعددية للولايات المتحدة وإنما كانوا، أولاً، اللاهوتيون السكولاستيون الأسبان الجدد حسب التقاليد المستندة إلى تعاليم توماس Thomistic ثم بعد ذلك الفيلسوف الفرنسى روسو Rousseau . إن الجذور اللاهوتية السكولاستيه الجديدة لاستقلال أمريكا اللاتينية توحى بمزيد من الاستمرارية مع الماضى؛ حقاً، أن حركات الاستقلال فى أمريكا اللاتينية كانت جهوداً محافظة مقاومة للتغيير وللبقاء على الوضع القائم وليست حركات ليبرالية، وتحريرية، وتقدمية.

وكانت فلسفة روسو جذابة بسبب تأكيده على الزعامة القوية، الاستبدادية، إن لم تكن الفاشيستية، القائد (مثل بينوشيه أو فيديل كاسترو) الذى *يعرف* "الإرادة العامة" بدون أن يكون عليه الرجوع إلى الناخبين، والذى عن طريق رؤيته أو قوة شخصيته يمكّن البلد من تخطى المراحل الاجتماعية الاقتصادية أو المتطلبات الأساسية للإنضمام إلى العالم الحديث، التقدمى بدون أن يكون عليه أن يمر بأى من المراحل الوسيطة. والأمر المهم بصفة خاصة لما نهدف إليه من هذا البحث هو عداء روسو، ومن ثم أمريكا اللاتينية لأى منظمات وكل المنظمات الوسيطة أو التى يمكن أن نطلق عليها المجتمع المدنى. فقد رأى روسو، مثله فى ذلك مثل

ماركس بعده بقرن، أن مثل هذه المنظمات الوسيطة عقبة أمام القيادة الفعالة، وأنها تعمل كنوع من الرقابة غير الملائمة على الإرادة العامة، وأنها بذلك تؤدى إلى إحباط التنمية القومية. وحتى يومنا هذا، تعمل التقاليد الكاثوليكية ـ اللاهوتية السكولاستية الجديدة ـ الروسوية بمثابة الكابح لنمو المجتمع المدنى فى أمريكا اللاتينية؛ وأى شخص يرغب فى تنمية مثل هذا المجتمع المدنى عليه أن يكون مستعداً للتمسك بهذه التقاليد، التى تختلف اختلافاً شديداً عن التقاليد الليبرالية التعددية فى أمريكا الشمالية.

وهناك، بطبيعة الحال، أسباب أخرى إلى جانب الأسباب الفكرية والثقافية للنمو البطئ للمجتمع المدنى فى أمريكا اللاتينية. من بين هذه الأسباب، ونظراً لنظم الحكم الاستعمارى الأسبانى والبرتغالى الصارمة المركزية، الافتقار الكامل تقريباً للمؤسسات أو للتدريب على الديمقراطية فى مرحلة ما قبل الاستقلال. وثمة عامل آخر، وهو المساحات الشاسعة، الخالية تقريباً، المستعصية على الحكم (أو "البربرية" كما يطلق عليها فى كلاسيكيات دومينجو سارميينتو Domingo Sarmiento فى علم الاجتماع التاريخى لأمريكا اللاتينية)، والتى بدت كما لو كانت تدعو إلى الحاجة التعويضية لقيادة قوية، فعالة، وربما فاشيستية. والعامل الثالث هو وضع التخلف التى تشهده أمريكا اللاتينية، وبناؤها القائم على الطبقية الصارمة، وافتقارها إلى المؤسسات، وتاريخها الاجتماعى الاقتصادى الإقطاعى ـ كل ذلك أدى إلى تأخير تنمية المجتمع المدنى.

يفهم من المناقشة السابقة أن هناك نتيجتين شديدتى الأهمية. الأولى أنه إذا استطاعت أمريكا اللاتينية تجاوز الإقطاع وتطوير مؤسسات حديثة، والتغلب على وضعها المتخلف، فإنه يفترض أن يصبح للمجتمع المدنى فرصة للنمو. هذا المنظور التنموى هو ما يدعو إلى الأمل لهذه الجماعة من النشطاء الذين يسعون إلى المساعدة فى تنمية المجتمع المدنى فى أمريكا اللاتينية. ولكن النتيجة الثانية، المستندة إلى التاريخ، والثقافة، والتقاليد الفكرية لأمريكا اللاتينية، المختلفة مرة أخرى اختلافاً شديداً عن تقاليد أمريكا الشمالية، هى أنه حتى إذا تغيرت أمريكا اللاتينية اجتماعياً واقتصادياً، فإن وضعها السياسى ووضع المجتمع المدنى بها سيظل يبدو مختلفاً عنه فى الولايات المتحدة. فالمؤكد أن القضية *ليست* أنه مع تقدم التنمية الاجتماعية الاقتصادية، سوف تصبح المؤسسات السياسية فى أمريكا اللاتينية والمجتمع المدنى بالضرورة وتلقائياً مشابهة لما يوجد فى الولايات المتحدة. إن هذان الاتجاهان المتضاربان هما مصدر القلق فى المناقشات حول مستقبل المجتمع المدنى فى أمريكا اللاتينية.

التغيير الاجتماعى الاقتصادى
والعلاقات المتغيرة بين الدولة والمجتمع

ظلت أمريكا اللاتينية، مثل جنوب أوروبا، لفترة طويلة معروفة بأنها "مأوى" لكوربوراتية وسلطوية الدولة. وبالعودة إلى تقاليد الكوربوراتية التاريخية الرومانية ــ التوماسية ــ اللاهوتية السكولاستيه الجديدة ــ الكاثوليكية، فإن الهياكل الكوربوراتية فى أمريكا اللاتينية لها جذور عميقة "طبيعية" تقريباً. ومن بين هذه المؤسسات الكوربوراتية المبكرة، الكنيسة الكاثوليكية الرومانية، والقوات المسلحة، والنخبة من أصحاب الأراضى أو حكم القلة. هذه الجماعات الثلاث شكلت فى أمريكا اللاتينية السلطة الثلاثية التقليدية للقرن التاسع عشر؛ كما أنها هيمنت أيضاً أو سيطرت على البناء الهيكلى للدولة، ومن ثم ساعدت على قيام نظام موحد أو "عضوى" للعلاقات بين الدولة والمجتمع. ومن ثم، فإنه عندما جاءت الكوربوراتية الصريحة أو الكوربوراتية الأيديولوجية إلى أمريكا اللاتينية فى الثلاثينيات والأربعينيات من القرن العشرين، وكان استيرادها يتم عادة فى تنويعات مختلفة من إيطاليا تحت حكم موسولينى، وأسبانيا تحت حكم فرانكو، والبرتغال تحت حكم سالازار، شعرت معظم أمريكا اللاتينية على الفور "بالألفة" مع الأيديولوجية الجديدة، نظراً لأن النخبة فى المنطقة كانوا فى الواقع يمارسون الكوربوراتية طوال الوقت. وبمعنى آخر أن الثقافة السياسية التاريخية لأمريكا اللاتينية، التى تشكلت بفعل هذه التقاليد، كانت عضوية، ومتمركزة على الجماعات، وكوربوراتية، أكثر منها ليبرالية، وتعددية، وديمقراطية. وفى المقام الأول وبسبب التأثير القوى للولايات المتحدة فى نصف الكرة الغربى، فإن القوانين والدساتير فى أمريكا اللاتينية غالباً ما كانت تشبه دستور الولايات المتحدة، ولكن الممارسة كانت أقرب كثيراً إلى تقاليد دولة النخبة الكوربوراتية الأشد تأثيرا هناك[6].

ولم تكن الكوربوراتية الصريحة، أو القائمة على أساس أيديولوجى فى أوروبا فى الثلاثينيات والأربعينيات من القرن العشرين مجرد انعكاس للأساليب التاريخية لتنظيم المجتمع فقط وإنما كانت، وربما إلى حد بعيد، استجابة لما يمكن أن يطلق عليه "المسألة الاجتماعية"، وهى ظهور العمالة المنظمة والتهديدات التى تمثلها الطبقة العاملة الناشئة لنظام السلطة الذى اتبعته طوال تاريخها. فالكوربوراتية بهذا المعنى سعت إلى توفير الإجابة والبديل للتهديد الماركسى، وأيضاً لما يبدو من تفكيك للمجتمع بفعل التعددية الليبرالية والرأسمالية، والتى

صاحبها فى عقد الكساد الكبير فى الثلاثينيات من القرن العشرين أزمـات سياسـية واسـعة النطاق. وبدا أن الكوربوراتية هى التى تمثل البديـل، والـذى أطلقـت عليـها فيمـا قبـل "الأيديولوجية الكبرى[7]"، فى ضوء عدم قبـول (الماركسـية) أو فشـل البدائـل الأخـرى (الليبرالية). كذلك وفرت الكوربوراتية الوسيلة التى استطاعت بها جماعات النخبـة السـابق الإشارة إليها الحفاظ على سيطرتها على السلطة حتى فى أثناء توافقها مع التغيير. وكانت تلك بوضوح استراتيجية سياسية لأنه، كما جاء فى القول المأثور، إذا أردت أن تظل كما أنت، فإن عليك أيضاً أن تكون راغباً فى التغيير.

وقد استطاعت أمريكا اللاتينية، عبر تاريخها، تطويع الجماعات الجديـدة لـهذا النظـام الكوربوراتى بإضافة دعامة كوربوراتية جديدة إلى نظام الحكم القديم. وهكذا فإنـه تـم فـى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين تطويع طبقة رجال الأعمال ــ والتجـارة ــ والمستثمرين الناشئة (غالباً ما كانت أجنبية الميـلاد) بـهذه الطريقـة؛ وفـى العشـرينيات والثلاثينيات من القرن العشرين (بحسب البلد) جاء الدور على الطبقة الوسطى، أو "القطاعات الوسطى"، بما أنه كان ينقصها الوعى بأنها طبقة، لأن تدمج داخـل النظـام. وهكـذا فـإن الأرجنتين، والبرازيل، وشيلى، والمكسيك، واوروجواى، وهى أكثر البلدان تقدماً فى أمريكـا اللاتينية، وبها أكبر طبقة وسطى، تقدمت على غيرها بإضافة دعامات جديدة لثلاثية السـلطة التاريخية.

وكان دمج هذه الجماعات فى نظام السلطة وصنع القرار فى أمريكا اللاتينية ليس رغبـة فى إيثار الغير أو لطيبة فى قلب شخص ما، أو لتحول مفاجئ إلى الليبرالية والديمقراطية. بل كان هذا التعديل بالأحرى تكيّفاً صرفاً مع الظروف المتغيرة للمجتمع والسلطة. فكان على أية جماعة جديدة طموحة مثل الطبقة الوسطى، فى شكلها الكلاسيكى الذى وصفه بها تشـارلز و. أندرسون[8] Charles W. Anderson أن تستوفى شرطين أساسيين. أولاً، كـان عليـها إظـهار القدرة والقوة الكافية لتحدى أو تهديد البناء الهيكلى القائم للسلطة. أما إذا لم تكن قادرة علـى ذلك، فإنه يمكن للجماعات التقليدية قمعها ــ وهو ما كان يحدث فى أغلب الأحيان. ثانياً، كان عليها أن توافق، كشرط للاعتراف بها كمنافس شرعى على السلطة، علـى ألا تسـعى إلـى الاستحواذ على كل السلطة، وأن تكون معتدلة فى مطالبها من النظام، وأنها لن تسـعى إلـى استراتيجية إما الحصول على كل شئ وإما لا شئ. وبهذه الطريقة يمكـن منـح الشـرعية للجماعة الجديدة والاستفادة من النظام حتى وإن لم يتم القضاء نهائياً على الجماعات القديمـة

واستمرت تحتفظ بمواقعها. كانت تلك هى استراتيجية التكيّف، ولكنها كانت تتم تدريجياً، وتنطوى على أسلوب الترهيب والترغيب على حد سواء، وكانت جزءاً من عملية سياسية مستمرة طويلة الأمد.

ولم يكن "النظام" فى أمريكا اللاتينية بهذه الصرامة وغير قابل للتغيير كما نتصور دائماً؛ ومن ناحية آخرى، فإنه لم يكن أيضاً ليبرالياً، وتعددياً، وديمقراطياً حقيقياً. ففى الصياغة التى وضعها أندرسون، كان هذا النظام يتسم بالمسارات الشرعية المتعددة نحو السلطة (الثورة *والانقلاب* المنفّذ بمهارة وأيضاً الانتخابات)، واستخدام العنف السياسى المنظم بين الحين والآخر لإظهار القوة والمقدرة (الإضراب العام، المسيرات إلى القصور الرئاسية، القمع الأمنى أو العسكرى، انتفاضات الفلاحين أو العمال)، والتوزيع غير العادل للسلطة (حيث تكون الغلبة دائماً للنخبة من الاقتصاديين والقوات المسلحة)، إلى جانب استخدام العملية السياسية التى يتم فيها التفاوض من جديد حول توازن السلطة على أساس يومى تقريباً. وعلى عكس النظام فى الولايات المتحدة الذى تعتبر فيها الانتخابات نهائية، فإن الانتخابات فى أمريكا اللاتينية لا تمنح إلا شرعية غير نهائية وغالباً ما تكون وقتية؛ وفى الوقت نفسه، يستطيع نظام الحكم الذى جاء إلى السلطة عن غير طريق الانتخابات (انقلاب، ثورة) اكتساب الشرعية من خلال شعبيته ونجاح سياساته *بعد* توليه السلطة. والسياسة فى مثل هذا النظام تكون أقرب إلى عدم الرسمية، وغالباً غير مستقرة بالمعايير الأمريكية، غير أنها فعالة بصورة أو بأخرى فى السياق الأمريكى اللاتينى.

كانت العملية السياسية تتكون من سلسلة من عمليات الاندماج، والاستيعاب طويلة الأمد من أجل التأقلم والتى كانت الجماعات الجديدة (رجال الأعمال، الطبقة الوسطى، العمال، الخ.) تتم إضافتهم بصورة مستمرة إلى النظام دون اللجوء إلى استئصال الجماعات القديمة. ولم تحدث ثورة اجتماعية شاملة تم فيها استئصال الجماعات التقليدية (الكنيسة، والاوليغاركية (حكم القلة)، والجيش) وحل آخرون محلها سوى فى المكسيك من عام ١٩١٠ إلى عام ١٩٢٠، وفى بوليفيا فى عام ١٩٥٢، وفى كوبا عام ١٩٥٩، وفى نيكاراجوا خلال حقبة الثمانينيات من القرن العشرين ــ بل إنه فى ثلاثة من هذه البلدان الأربعة كان التغيير مؤقتاً فقط. أما بالنسبة للباقين، فإن السياسة كان يسيطر عليها نظام سيطرة الرعاية بشكل عام، حيث تكون السلطة مركزة فى الرئاسة وفى الشخص الذى يحتل هذا المنصب، وعدد من الجماعات الكوربوراتية الساعية إلى تحقيق المصالح والمزايا الذاتية، وكان احتمال حدوث

أزمة، وانهيار، بل وحتى حرب أهلية موجود دائماً. ولكن العملية كانت تسير بشكل منتظم؛ كان هناك نظام فى وسط ما يعتبره الآخرون فى الخارج الفوضى.

وفى الوقت الذى كانت فيه العملية السياسية تظهر معايير الانتظام والطبيعية ــ يشار إليها أحياناً باسم "الكريول creole"* أو السياسة التى "تنمو محلياً" ــ فقد كانت العملية منحازة، غالباً إلى جانب جماعات النخبة، لأن هؤلاء هم الذين سيطروا على العملية من خلال الاعتراف بالجماعات الجديدة ومن ثم مشروعيتها. وكان نظام أقرب إلى نظام التسلسل من أعلى إلى أسفل (مركزياً وتسيطر عليه الدولة ــ النخبة) منه إلى النظام الجماهيرى (من أسفل إلى أعلى). ورغم إمكانية إضافة جماعات جديدة إلى النظام، فقد ظلت الجماعات القديمة تتمتع بالنفوذ؛ كذلك ساعد البناء الهيكلى ذو الدعائم أو الرأسى للنظام الكوربوراتى فى الحفاظ على التدرج الهرمى، والسلطة، والمركزية، ومنع التحالفات الأفقية أو الثورية داخل الجماعات أو فيما بينها. لقد كانت تلك طريقة بارعة ذكية وناجحة بتفوق مكنت النخبة فى أمريكا اللاتينية من الاحتفاظ بالنفوذ لفترة تقترب من خمسمائة عام[6].

ولكن مع مرور الوقت وتحت وطأة التحديث، بدأت أساسات هذا النظام فى الانهيار. والأسباب مألوفة بوجه عام لكل من يعرف شيئاً عن تاريخ التغيير الاجتماعى. وتتضمن هذه الأسباب ارتفاع عدد الذين يعرفون القراءة والكتابة، والتحضر، والتصنيع، والنمو الاقتصادى والتكامل، وتسارع التغييرات الاجتماعية، وتأثير ثقافات العالم الخارجى (العولمة). وبدأت تذوى القيم القدرية التقليدية، ففقدت الكنيسة قبضتها على معتقدات الشعوب؛ ونظمت الجماعات الجديدة على أسس (الماركسية، والليبرالية الجديدة) تختلف أشد الاختلاف مع النظام القديم وتعارضه؛ ولم يعد الشباب يقبلون معتقدات وأفكار آبائهم، وكان للديمقراطية أثرها وكذلك سياسة الولايات المتحدة والإغراءات اليسارية والثورية. وبحلول الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين تعرض هذا النظام المقدس لأزمات، تثبتها ثورة كاسترو فى كوبا، والإعجاب واسع النطاق بها فى أنحاء أمريكا اللاتينية، وانشغال سياسة الولايات المتحدة المفاجئ بالمنطقة الذى أشعله كاسترو.

وثمة تفسير ممكن آخر فيما يبدو عند هذه النقطة. إذا كانت العملية الاجتماعية والسياسية فى أمريكا اللاتينية تكونت من خلال إضافة مستمرة لجماعات كوربوراتية جديدة (رجال

* الكريولى أحد مواليد جزر الهند الغربية أو أمريكا اللاتينية المنحدرين من أصل أوروبى أو من أصل أسبانى بصفة خاصة. (المترجمة).

الأعمال، الطبقة الوسطى، جمعيات المهنيين، العمالة المنظمة، الطلبة، البيروقراطيون، تنظيمات الفلاحين، المرأة، خدم المنازل، الأهالى) إلى العملية السياسية، إذن لماذا لم تفضى هذه العملية إلى الديمقراطية والتعددية مثلما حدث فى الولايات المتحدة؟ الإجابة تكمن فى تحكم النخبة والدولة فى العملية، والتدخل فى العملية الانتخابية بالتغيير والتبديل، والهياكل الكوربوراتية الرأسية المتجزئة، وغياب الديمقراطية الحقيقية والمساواة، والنظام السياسى القائم على نمط العلاقات بين الراعى والتابع، وغيبة الإجماع على الأهداف الأساسية للسياسة. والنتيجة أن التنمية والتحديث فى أمريكا اللاتينية لم تفرزا بالضرورة الديمقراطية والتعددية مثلما حدث فى الولايات المتحدث وغرب أوروبا ولكنهما أسفرتا عن زيادة التفكك، "مجتمع واهن invertebrated society" (مصطلح اورتيجا إى جاسيت José Ortega Y Gasset)،[10] وانقسامية، وفى النهاية الشلل، وانغلاق، وانهيار.

والارجنتين، أكثر بلدان أمريكا اللاتينية فى عدد المتعلمين، وفى التنمية، والتحديث منذ الثلاثينيات وحتى الثمانينيات من القرن العشرين، تعتبر هى الحالة الكلاسيكية، ولكن شيلى، واوروجواى، وبيرو، وبلدان أخرى انهارت أيضاً فى هوة الانقسام والتفكك، مما أسفر فى نهاية الأمر عن موجة من الاستيلاء العسكرى الاستبدادى على زمام الحكم. وبمعنى آخر، إن التحديث فى السياق الأمريكى اللاتينى فشل فى إقامة ديمقراطية أو ديمقراطية تعددية بل كان مرتبطاً بالتفكك والانهيار. والنتيجة الطبيعية لذلك والواضحة هى أن *معظم* البلدان *المتقدمة* هى التى قادت الطريق نحو الأزمة والانهيار، وليس البلدان الأقل تقدماً. وإذا كان الأمر هو أن الأكثر تقدماً هو الذى يبين الطريق ويوفر النموذج للأقل تقدماً، فإن أسلوب التنمية فى أمريكا اللاتينية يثير القلق بحق.

لذلك، فإن الحالة الأرجنتينية هامة على نحو خاص. ذلك أنه على اعتبار أن الأرجنتين أكثر الدول تحديثاً، وأكثرها تقدماً فى أمريكا اللاتينية فإن بها جماعات مصالح أكثر، ومجتمعاً مدنياً أكثر، من أى بلد آخر فى المنطقة. ومع ذلك فإن كل هذه الجماعات تقريباً، وكما جاء فى الدراسة التى أصبحت الآن كلاسيكية لجورج بوستامانتى[11] Jorge Bustamante ، من صنيعة الدولة، وتمولها الدولة، وأحياناً تنشئها الدولة لأغراض سياسية، ومن ثم فهى تعتمد على الدولة وتابعة لها. هذا إذن ليس مجتمعاً مدنياً تعددياً مستقلاً، ولكنه مجتمع كوربوراتى. وسكان الأرجنتين بأسرهم تقريباً يعملون، بصورة أو بأخرى، لأجل الدولة أو يتلقون إعانات مالية، ووظائف، والحق فى تعويضات أو إعانات، ورعاية منها ــ وغالباً ما يحصل الفرد

على وظائف وتعويضات أو إعانات متعددة. وذلك لا يشمل مجرد الجماعات الكوربوراتية المعهودة ــ الجيش، الكنيسة، العمال، الخ. ــ بل أيضاً الكتاب، وأساتذة الجامعات، وصناع الأفلام السينمائية، والفنانين، والمحامين، والمفكرين، والأطباء، وجميع الناس.

هذا بالإضافة إلى أن المجتمع المدنى كان قد وصل إلى نقطة تشبع حيث أصبح جميع السكان فى حالة تعبئة وتنظيم. ومع ذلك، هناك القليل من تداخلات العضوية أو تضارب الولاءات، وهو ما كان يعنى أن كل واحد كان يبذل قصارى جهده من أجل جماعته. كان هذا النظام ناجحاً فى أوقات الرخاء عندما كان عدد الرعاة يكفى لمنح إعانات للجميع. ولكن فى أوقات التقشف انقلبت الأرجنتين فى حرب هوبزية Hobbesian* يكون فيها الجميع ضد الجميع وكل جماعة تتنافس من أجل المكافآت الهزيلة فى داخل النظام. وكان ذلك التنافس فى أحوال كثيرة عنيفاً، ويسفر عن مأزق وأزمة. وكانت الفجوات بين الجماعات شديدة الاتساع ــ ما بين شيوعية وفاشيستية ــ بحيث لم يكن هناك مجال للحلول الوسط. هذا فضلاً عن أنه فى *داخل* هذه الأقسام الرأسية التى هى المجتمع الأرجنتينى غالباً ما تتقاتل الجماعات الحزبية المختلفة ــ وغالباً وبالمعنى الحرفى للكلمة فى معارك يتم فيها تبادل إطلاق النار ــ مع بعضها البعض للاستئثار برعاية الحكومة المخصصة لذلك القطاع بالذات؛ وفى الوقت نفسه قد تؤلب الحكومة هذه الجماعات على بعضها البعض الآخر لتجعل الأحزاب التى تفضلها هى المسيطرة، وبذلك تكون فى وضع أفضل للتحكم فيها والتلاعب بها. وتحت ثقل كل هذه الضغوط المركبة، كان النظام بين الحين والآخر منذ الثلاثينيات من القرن الماضى وحتى الآن قد وصل إلى حالة من التوقف التام يقترب من الحرب الأهلية، وإنهيار فى سياسات مرضية. عند هذه المرحلة قد يتدخل العسكريون؛ ثم إنهم فى نهاية الأمر يصبحون سيئ السمعة؛ وتتكرر دورة التفكك التى تؤدى إلى عودة نظم حكم فاشيستية ثم التفكك مرة أخرى وهكذا دواليك.

وهذا بلا شك ليس ما يتخيله دعاة المجتمع المدنى عندما يتقدمون ببرنامج عملهم. ولكن هذا ما يحدث عادة فى بلدان مثل الأرجنتين، وأمريكا اللاتينية، ومصر وبلدان الشرق الأوسط، وأفريقيا التى استعرضت حالاتها فى هذه الدراسة، عندما تحدث تطورات المجتمع المدنى فى سياق كوربوراتى مختلف عن السياق الليبرالى التعددى. وعلاوة على ذلك، نحن لا نستطيع التأكيد بصورة كافية على هذه النقطة، أن الأمر ليس أقل البلدان تقدماً بل أكثرها

---

* نسبة إلى الفيلسوف الإنجليزى توماس هوبز.

تقدماً فى مناطق عديدة من العالم ـــ الأرجنتين، مصر، جنوب أفريقيا ـــ التى تظهر اتجاهاً نحو التفكك والانهيار بهذا الشكل.

وبحلول أواخر السبعينيات، ومطلع الثمانينيات من القرن العشرين، كانت أمريكا اللاتينية قد سئمت الحكم الاستبدادى والقمع وشرعت من جديد فى سعيها بصورة متكررة نحو الديمقراطية. والسؤال هو عما إذا كان نمط الدورة التاريخية المشار إليه آنفاً ـــ حكم استبدادى يؤدى إلى قمع والذى يؤدى بدوره إلى خيبة أمل، تؤدى إلى تجدد المطالبة بالديمقراطية، ثم التفكك والنزاع المدنى، ثم الانغلاق الذى يؤدى إلى الدعوة مرة أخرى لإحلال النظام، والوحدة، و "الحكومة القوية" ـــ سوف يتكرر مرة أخرى، أو عما إذا كانت الظروف فى أمريكا اللاتينية قد تغيرت على نحو يتم به كسر الدورة القديمة وإقامة الديمقراطية على أساس أقوى. هناك أربعة عوامل على الأقل للتغيير تقودنا إلى مزيد من الأمل الآن عما قبل حول مستقبل مبشر للديمقراطية.

أولاً، أن أمريكا اللاتينية قد تغيرت بصورة جذرية منذ آخر مرة فشلت فيها جهود السعى إلى الديمقراطية منذ أربعين عاماً مضت. فقد أصبحت الآن أكثر تحضراً، ونمواً، وزادت فيها نسبة المتعلمين والطبقة الوسطى؛ وأصبحت أقل تشدداً من الناحية الكاثوليكية، والأوليغاركية أى حكم القلة، وتراجعت سيطرة الجيش، وأصبحت أقل تقليدية. وكذلك أكثر اندماجاً فى الشئون والأسواق العالمية، وأكثر تأثراً بالثقافة العالمية (بما فى ذلك تفضيل الديمقراطية وحقوق الإنسان)، وأصبحت بصورة أكبر جزءاً من العالم الحديث، الغربى، الديمقراطى. ثانياً، أن أمريكا اللاتينية استفادت من انتهاء الحرب الباردة، مما أدى إلى خفض التوترات والصراعات فى المنطقة، وتراجع المساندة للقوى الثورية، التى أصبح الكثير منها الآن جزءاً من العملية الديمقراطية، وسمح للولايات المتحدة، تلك القوة الهائلة الحاضنة، دائمة التدخل التى تقع إلى الشمال، من التركيز على قضايا أخرى أكثر إيجابية من مجرد مناهضة الشيوعية. ثالثاً وهو ما له علاقة بما سبق، أن الديمقراطية فى أمريكا اللاتينية زادت قوتها بفعل التأكيد، من قبل مجموعة كبيرة من المؤسسات فى الولايات المتحدة (الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية AID، وزارة الخارجية، وزارة الدفاع، الحزبين الرئيسيين، أجهزة مراقبة الانتخابات، والمنظمات غير الحكومية)، لمساندة جهود تنمية الديمقراطية فى أمريكا اللاتينية. ورابعاً، أن الديمقراطية شهدت دفعة بسبب عدم شعبية وتشوه سمعة البدائل الأخرى الأساسية (الماركسية والحكم الاستبدادى على حد سواء) والشعور السائد فى أنحاء العالم بأن

الديمقراطية هى "اللعبة الشرعية الوحيدة فى المدينة"[12].

والسؤال الذى نحن بحاجة إلى التصارع معه هنا هو ما إذا كانت الموجه الثالثة للدمقرطة فى أمريكا اللاتينية قد خلخلت هياكل الكوربوراتية والدولة، وأيضاً ما إذا كان المجتمع المدنى فى المقابل قد تعزز، وأنشأ قاعدة ثابتة للديمقراطية. ربما كانت هناك عدة استنتاجات يمكن الإشارة إليها مؤقتاً، مع السماح ببعض الاختلافات بين البلدان:

١. أن معظم البلدان قد ألغت أو حررت، فى الأعوام العشرين الأخيرة، على الأقل قانونياً ورسمياً، هياكلها الكوربوراتية للسماح بحرية أكثر للحياة الترابطية.

٢. أن المجتمع المدنى فى جميع أنحاء أمريكا اللاتينية أصبح أقوى إلى حد بعيد عما كان عليه منذ جيل ماض.

٣. أن الأحزاب السياسية وجماعات المصالح أصبحت الآن بوجه عام تتمتع بحرية التنظيم والقيام بأنشطتها بدون تدخل الحكومة أو الجيش.

٤. أن هناك الآن حركات اجتماعية جديدة للمرأة، والفلاحين، والأهالى، وسكان العشوائيات، وغيرها من الجماعات التى حصلت على نفوذ لا بأس به بحيث أصبح يتعذر على أى حكومية فى هذه المرحلة قمعها.

٥. أن المجتمع المدنى لعب دوراً فعالاً فى العديد من الحالات المهمة فى تجنب الانقلابات، وتأمين نزاهة الانتخابات، والضغط من أجل الإصلاح، والريادة فى العديد من المجالات السياسية.

٦. أن الانتخابات الديمقراطية (وليس الانقلابات أو الثورات) أصبحت تعتبر على نطاق واسع الطريق الشرعى الوحيد إلى السلطة.

٧. أن المنظمات غير الحكومية الدولية كان لها نشاط بصفة خاصة فى تعزيز المجتمع المدنى فى أمريكا اللاتينية.

٨. أن النخبة فى أمريكا اللاتينية تحركت، بعد أن رأت الشعارات المكتوبة على الجدران، لملء الفراغ التنظيمى بإنشاء المجتمع المدنى الخاص بها (غالباً ما يكون رسمياً أو تختاره الدولة).

تلك كانت علامات مشجعة، ولكن علينا أيضاً أن نتذكر:

١. أنه على الرغم من إلغاء الكوربوراتية قانونياً ورسمياً، فإن معظم الحكومات، مثل البرازيل، مازالت تحتفظ ببعض القيود، والضوابط، ومتطلبات التسجيل والاعتراف المتعلقة بأنشطة جماعات المصالح.

٢. أن الجماعات الخارجية أو الأجنبية هى التى قامت فى الأغلب بإنشاء جماعات المجتمع المدنى والتى تعتمد على دعمها اعتماداً كلياً؛ وعندما يتوقف هذا الدعم، فإنه غالباً ما يتوقف نشاط جماعة المجتمع المدنى أيضاً.

٣. أن الأحزاب السياسية، وجماعات المصالح، والمؤسسات بوجه عام تظل ضعيفة، وسيئة التنظيم، وخاضعة غالباً لسيطرة رعاتها، وفاسدة.

٤. أن الكثير من الحركات الاجتماعية الجديدة تعتبر وكالات للدولة، أو الأحزاب السياسية، أو رعاتها ذوى النفوذ أو النخبة، ولا تتمتع بالاستقلال الذاتى الحقيقى.

٥. أن المجتمع المدنى غالباً ما يكون منحازاً سياسياً، ومعظم جماعات المجتمع المدنى من النشطاء، والتقدميين، والإصلاحيين، هم فى الجانب اليسارى من الطيف السياسى.

٦. أنه على الرغم من "تخفيف قبضة" الحكومة لسيطرتها الكوربوراتية فى بعض الميادين السياسية، فإنها تقوم بخلق "شراكات" جديدة عامة ـــ خاصة فى نفس هذه الميادين كوسيلة للإبقاء على سيطرتها وإن ظهرت بمظهر ممارسة الليبرالية.

٧. وبالمثل، فبينما الغيت السيطرة الكوربوراتية رسمياً على المستوى القومى، إلا أنها تعود مرة أخرى على المستويات المحلية حيث يتزايد إجبار السلطات للمنظمات غير الحكومية وجماعات المجتمع المدنى على التسجيل رسمياً، وكشف مصادر تمويلها، وإظهار قوائم عضويتها، وطلب الاعتراف القضائى بها، وهو أيضاً ما يعطى، بالطبع، للسلطات المحلية سلطة رفض هذا الاعتراف أو تأجيله.

٨. أن المجتمع المدنى فى أمريكا اللاتينية، مثلما هو فى شرق آسيا ووسط وشرق أوروبا، يميل نحو التعبئة حول قضية واحدة متماسكة (الإطاحة بالحكم الاستبدادى، الانتخابات الديمقراطية، وميادين سياسية محددة)، وعندما تحل قضية من هذه القضايا (وهو ما يتصادف حدوثه غالباً مع جفاف منابع التمويل)، فإن المجتمع المدنى يخف نشاطه أيضاً. إن الدليل على قيام مجتمع مدنى دائم وقوى، ضعيف.

٩. أن المكسيك تعتبر بلداً رئيسياً وواحدة من دراسات الحالة المهمة التى أجريناها[13].

وقد ظلت طوال سبعين عاماً تخضع لنظام حكم استبدادى ــ كوربوراتى، ولكن يسيطر عليه المدنيون، وله حزب واحد، ولكنها بدأت مؤخراً السير فى طريق الليبرالية. وهنا يعتبر الوضع بالنسبة للمجتمع المدنى أشد تعقيداً:

أ. أن المنظمات الكوربوراتية المرتبطة بالدولة أو بالحزب المسيطر لفترة طويلة تخوض معركة للتنافس مع المجتمع المدنى الجديد، الليبرالى، الآخذ فى الظهور.

ب. أن الدولة تحاول الاحتفاظ بسيطرتها على بنائها الهيكلى الكوربوراتى وفى الوقت نفسه تطلق العنان أيضاً للجمعيات الليبرالية الأحدث أو تسيطر عليها.

ج. إن المنظمات الكوربوراتية تقوم بمحاولات للإصلاح من الداخل، لتصبح أكثر شعبية وذلك بتخفيف مظاهر السيطرة، وذلك حتى يتسنى لها المنافسة فى هذا السياق الجديد الأكثر ليبرالية.

د. أن الدولة ذاتها، فى نفس الوقت، قد استبدل الحكم فيها، من الحزب التأسيسى الثورى Revolutionary Institutional Party الذى ظل مسيطراً على الحكم لفترة طويلة إلى فيسنتى فوكس Vicente Fox وحزب العمل الوطنى المعارض، مما وفر قدراً أكبر من التعددية والتنافس بين الجماعات.

ه. أن هناك ضغوطاً هائلة من الولايات المتحدة وجماعات المجتمع المدنى فيها، وأيضاً من الجماعات داخل المكسيك، من أجل مزيد من التحرر للحياة الترابطية.

و. أنه عندما يكون هناك انتعاش فى الاقتصاد المكسيكى، فإن القابلية للترابط الحر تزداد؛ وعندما يكون الأداء الاقتصادى سيئاً وتزداد التوترات الاجتماعية، فإن الضغوط من أجل مزيد من السيطرة على الحياة الجماعية (العودة إلى الكوربوراتية) تزداد أيضاً.

ز. إن هناك أيضاً تعبئة لجماعات جديدة ــ الهنود، المرأة، الفلاحين، سكان العشوائيات وكثير غيرها ــ باعتبارها حركات اجتماعية *مستقلة*، حيث تحاول كل جماعة الاحتفاظ باستقلالها الذاتى (ولكنها تتطلع إلى تعويضات أو إعانات من جانب الحكومة)، بينما تحاول الدولة التدخل فى اختيارها والاستيلاء والسيطرة عليها.

ح. إن الكثير من المنظمات غير الحكومية الموجودة بالخارج أسست فروعاً لها فى المكسيك. وبعض هذه الجماعات تدخلت تدخلاً سافراً، مثلاً لمساندة حركة زاباتستا Zapatista الهندية، فى الشئون السياسية الداخلية فى المكسيك، مما أشعل جدلاً كبيراً داخل الحكومة المكسيكية عما إذا كانت ستتجاهلها، أو ستجبرها على التسجيل على النمط الكوربوراتى (وهو

أمر يصعب فرضه على المنظمات غير الحكومية الأجنبية)، أو ستطردها.

ط. إن النتيجة النهائية مزيد من الديمقراطية من ناحية وأيضاً مزيد من الفوضى، والتفكك فى المكسيك عما كانت عليه فى الماضى. وعندما يقوى الاقتصاد، تزدهر الآمال فى احتمالات الديمقراطية؛ وعندما يتراجع، فإنه يتسبب فى ظهور لعبة لا جدوى من ورائها من التنافس الشديد بين كافة الجماعات بسبب تدهور الرعاة وإمكانية الحصول على تعويضات أو إعانات من الحكومة، ويصبح التفكك أكثر حدة، مما يؤدى إلى احتمال الانهيار.

السياق الدولى

كانت أمريكا اللاتينية واحدة من المناطق الرئيسية، إن لم تكن أهم المناطق، التى ركزت عليها جماعات المجتمع المدنى الأجنبية أو الخارجية جهودها. وكان ذلك يرجع من ناحية إلى قرب أمريكا اللاتينية من الولايات المتحدة؛ ومن الناحية الأخرى إلى أن الواقع يشير إلى أن أمريكا اللاتينية، مثل أفريقيا جنوب الصحراء، عوملت لفترة طويلة كمركز للتبشير الشبيه بعمل الإرساليات، وفى هذه الحالة لأهداف علمانية مثل الديمقراطية والمجتمع المدنى، واعتبرت فى نفس الوقت كحقل تجارب أو معمل اختبار للتجريب والهندسة الاجتماعية والسياسية[14].

وفى العقد الماضى اندفعت "الإرساليات" التى تدعو إلى المجتمع المدنى، والتى كان مقرها الولايات المتحدة، وإن كان بعضها أوروبى أيضاً، إلى أمريكا اللاتينية من أجل تعبئة جماعات جديدة، وتعليم أسلوب "الحكم الجيد" على الطراز الأمريكى "للسكان الأصليين" وممارسة الضغط من أجل "قضايا طيبة" عديدة، من بينها مناهضة الفساد، والإصلاح القضائى، ومكافحة المخدرات، وإصلاح التعليم، والخصخصة والليبرالية الجديدة، واللامركزية والحكومات المحلية، وإصلاح الانتخابات، والإصلاح الضريبى، والإصلاح العسكرى، وكثير غير ذلك. وهذا العدد ومجال هذه الجهود من أجل الإصلاح، وطبيعتها التى تشمل كل شئ يذكرنا بحقبة الستينيات من القرن العشرين وقوات السلام، والمواقف الشبيهة بعمل الإرساليات فى تلك الأوقات التى كانت فيها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية AID وغيرها من البعثات الأمريكية تتسابق تقريباً من أجل السيطرة على كثير من بلدان أمريكا اللاتينية.

والقضية ليست هى فيما إذا كانت هذه الإصلاحات ملائمة لأمريكا اللاتينية أم لا؛ إذ أن الكثير منها بالفعل كذلك. ولكن التساؤلات، بالأحرى، هى ما إذا كانت الجماعات والأشخاص

الكثيرين من الأجانب الذين يعملون فى أمريكا اللاتينية على علم بما يفعلون، وما إذا كانوا يفهمون واقع الحياة فى أمريكا اللاتينية وأسلوبها فى القيام بالأشياء، وما إذا كان لديهم الحساسية الكافية لثقافة أمريكا اللاتينية وأساليبها الحياتية أم أنهم يصرون، بما لديهم من برامج عمل عالمية وشاملة، على أن يتجاهلوها؛ ومن ثم، ما إذا كانوا، فى ظل حماسهم لإنجاز أهدافهم، يضرون أكثر مما ينفعون. إن سجل هذه الإرساليات "وذوى النوايا الطيبة" فى أمريكا اللاتينية ليس سجلاً مشرفاً، ولكنهم بطبيعة الحال يستطيعون الرحيل عندما تفشل تجاربهم أو تؤدى إلى نتائج خلاف المقصودة، تاركين لشعوب أمريكا اللاتينية عملية التأقلم مع المشكلات التى غالباً ما يخلفونها وراءهم أو تسويتها.

من الصعب على أمريكا اللاتينية، وخاصة البلدان الأصغر فيها، التصدى لهذا الهجوم الضارى لدعاة المجتمع المدنى. ويرجع ذلك جزئياً إلى أنه غالباً ما تكون لديهم نوايا طيبة. والبرامج التى يدافعون عنها تبدو شديدة النبل من ناحية، ومن الناحية الأخرى لأن القروض والمنح التى تقدمها وكالات فى الولايات المتحدة وبنوك الإقراض الدولية الكبرى غالباً ما تكون مشروطة بالتعاون مع البرامج التى تدعو إليها جماعات المجتمع المدنى. ومن ناحية ثانية بسبب الثروة والسلطة المطلقة، والاتصالات مع سوق الأوراق المالية الأمريكية (وول ستريت Wall Street)، والمهارة والخبرة المفترضة للجماعات الأجنبية التى تميل إلى السيطرة فى البلدان الفقيرة، والضعيفة، والمعتمدة على غيرها.

وعندما واجهت بلدان أمريكا اللاتينية ذلك الغزو (قد تبدو هذه الكلمة فظة ولكن الأمر غالباً ما يصل إلى هذا الحد) من جانب جيوش المجتمع المدنى الأجنبية تلك وميزانياتها السخية (مقارنة بميزانيات البلدان المضيفة)، كان أمامها مجموعة من الأساليب للتعامل معها. ففى الغالب كانت تتعاون مع الجماعات الأجنبية إما لأنها توافق على برنامج العمل والحلول المقدمة منها، وإما لأنها تظن أن المقاومة لا طائل من ورائها وسوف تصيبهم بالإحباط. ولم يحدث سوى فى حالات خاصة أن يتغلب "السردين" الصغير (بلدان أمريكا اللاتينية) على "سمكة القرش" (الولايات المتحدة) فى الشمال. ولكن غالباً ما تعارض الدولة برنامج العمل والحلول المقترحة، أو أن يكون لها أولويات أخرى، أو أنها ترى القضية من منظور مختلف.

ومن ثم يكون لديها مجموعة من البدائل. أولهما، وهو البديل الشائع، أن تصدر التشريع الرسمى المطلوب، حتى تظهر بمظهر الإذعان (ومن ثم أيضاً تكون مؤهلة للحصول على قروض صندوق النقد الدولى IMF والبنك الدولى شديدة الأهمية لها)، ثم بعد ذلك لا تنفذ،

أو تتباطأ متعمدة أو تنفذ بصورة جزئية. وخيار الحكومة الثانى هو ببساطة أن تسلم برامج معينة إلى جماعات المجتمع المدنى الدولية وتترك لها مهمة إدارتها كوسيلة لشغلهم بها وجعلهم سعداء بها على حد سواء، وتحتفظ فى نفس الوقت لنفسها بالساحات الأكثر أهمية لبسط رعايتها، وهى اتخاذ القرار فى مجالات الاقتصاد، والقوات المسلحة. والبديل الثالث، والذى كثيراً ما يستخدم، هو الاستراتيجية الكوربوراتية بإجبار حتى جماعات المجتمع المدنى المتمركزة فى الخارج على أن تقوم بتسجيل نفسها، وتقديم قوائم بأسماء أعضائها، والكشف عن مصدر أموالها، والسعى إلى الحصول على "الشخصية" الاعتبارية القضائية أو الاعتراف من جانب الدولة. وثمة بديل رابع، يتزايد الأخذ به ولكن بصورة انتقائية، وهو طرد جماعات المجتمع المدنى من البلاد، مثلما حدث فى المكسيك.

لقد شعرت فى *كافة* البلدان التى أجريت فيها دراسة حالة بتوتر متصاعد بين الحكومات المعنية وجماعات المجتمع المدنى المتمركزة فى الخارج. والترحيب الذى تقابل به جماعات المجتمع المدنى غالباً ما يكون من أجل أموالها أو لأن دعاة الإصلاح المحليين يتفقون مع برنامج عمل هذه الجماعات أو لأنها لا تود أن تصبح بلداً منبوذاً من المجتمع الدولى. ولكن هذه الجماعات تثير الاستياء العميق لتدخلها فى الشئون الداخلية للدولة التى تستضيفها، ولعجرفتها ("نحن نعرف أفضل")، ولتجاهلها للظروف المحلية، ولأنشطتها المعادية أحياناً للحكومة. ذلك هو التوتر الذى كان موجوداً بالنسبة لكل جهود المعونة الأمريكية تقريباً منذ مطلع الستينيات من القرن العشرين؛ فمن جهة البلدان المتلقية للمعونة، فإن التجربة علمتها أنه بعد سنوات قليلة سينتهى أيضاً هذا العلاج الدولى الحاسم، وأن على المرء، فى هذه الأثناء، أن يقبل الأموال، وأن يبذل بعض الجهد، القليل غالباً تجاه الإصلاح، والانتظار حتى يأخذ حماس الجهات الدولية المانحة للمعونات مساره ثم الانتقال للاهتمام بأشياء أخرى.

خاتمة

إن نهوض المجتمع المدنى، الذى غالباً ما ينبع محلياً وإن كان يتلقى المساعدة والتشجيع من الخارج، كان بلا شك مؤثراً قبل عقدين من الزمان خلال الفترة الانتقالية الحرجة والمهمة فى أمريكا اللاتينية من الحكم الاستبدادى إلى الديمقراطية. هذا علاوة على أن المجتمع المدنى فى كثير من البلدان مازال نشطاً ومهماً فى تأمين الديمقراطية ضد التهديدات، وضمان إجراء

انتخابات نزيهة، وبدء عملية الإصلاح فى مجالات سياسية جديدة. وبالمثل تواصل الحركات الاجتماعية الجديدة تعبئة أصوات جديدة وجماعات اجتماعية جديدة. تلك كلها مهام وأنشطة مهمة، والدور الذى قام به المجتمع المدنى فى إنجازها كبير. مازال المجتمع المدنى هو الركيزة للديمقراطية حتى فى وقتنا الراهن الذى يشهد تراجعاً فى دعم الديمقراطية، كما أنه يعتبر قائداً لا غنى عنه ومحفزاً لكثير من برامج الإصلاح الضرورية.

ومع ذلك فإن المجتمع المدنى، باعتباره قوة حاسمة قد تراجع، منذ أن تم بنجاح إنجاز قضية الساعة الكبرى المتمثلة فى الدمقرطة، وهو ما حدث أيضاً فى المناطق الأخرى التى تناولناها فى هذه الدراسة. يرجع ذلك إلى حد ما إلى قوى "طبيعية": ذلك إنه عندما كان الحكم استبدادياً، فإن المجتمع المدنى كان غالباً هو المعارض الوحيد له؛ ولكن الآن وبعد أن أصبحت الديمقراطية مستقرة، والأحزاب السياسية، وجماعات المصالح، والمؤسسات الحكومية، وغيرها من قنوات النفوذ غير الرسمية قد أكدت وجودها، تقلص دور المجتمع المدنى. كما أنه يرجع، أيضاً إلى حد ما، إلى شعور أمريكا اللاتينية لفترة بالانزعاج وعدم الارتياح لنظام سياسى ليبرالى تعددى، يفتقر إلى التنظيم والسيطرة ويتبع سياسة عدم التدخل. من هنا، فإن الاحتياج المحسوس فى أحوال كثيرة إلى مواصلة تنظيم أنشطة الجماعات، والسيطرة عليها، وإخضاعها للكوربوراتية، لكبح جماح ما يبدو للأمريكيين اللاتينيين أنه ترابط حر مدمر، وفوضوى. ومن ثم كان الاتجاه إلى وضع حدود للمجتمع المدنى وحياة الجماعات، وإدارتها، والإشراف عليها من أجل "الصالح العام".

ويلقى المجتمع المدنى فى أمريكا اللاتينية الدعم على نطاق واسع كلما كان ناشئاً من الداخل وكان ظهوره طبيعياً، وعضوياً، ومتمشياً بصورة أو بأخرى مع العملية التنموية. ولكنه كلما كان مصطنعاً، ومستورداً، ومفروضاً من الخارج، ولا يتماشى مع ثقافة أمريكا اللاتينية أو مع مستوى التنمية (وهى بطبيعة الحال متفاوتة أيضاً من دولة إلى أخرى)، فلن يحظى بالمساندة. وفى هذه الحالة الأخيرة، فإن أمريكا اللاتينية ستتقبل الاقتراحات، وتقبل أموال المنظمات غير الحكومية الأجنبية ولكنها ستقبل بالقليل فقط من جوهر مقترحات الإصلاح التى يقدمونها، فى نفس الوقت الذى تحاول فيه الحد من أنشطة هذه الجماعات والسيطرة عليها وعلى انتشارها. ولذلك، فإنها صورة مركبة: المجتمع المدنى كان يتلقى المساندة عند بعض المستويات وفى بعض الظروف، وفى البعض الآخر كان مرفوضاً ومنتقصاً من سلطته، ومكبوح الجماح. وهكذا فبدلاً من أن يكون هناك إجماع حول المجتمع

المدنى فى أمريكا اللاتينية، فإنه مازال مصدراً للعديد من الاضطرابات.

ملاحظات

1. For background and an optimistic view, see Howard J. Wiarda, *Latin American Politics: A New World of Possibilities* (Belmont, Calif.: Wadsworth, 1994).

2. Howard J. Wiarda and Harvey F. Kline, *An Introduction to Latin American Politics and Development* (Boulder: Westview Press, 2001), for a later, more pessimistic outlook.

3. Jorge Bustamante, *La República Corporativa* (Buenos Aires: EMECE Editors, 1988).

4. Louis Hartz, *The Liberal Tradition in America* (New York: Harcourt, Brace, Jovanovich, 1957); for the Latin American contrast see Richard M. Morse, *New World Soundings: Culture and Ideology in the Americas* (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1989).

5. Howard J. Wiarda, *The Soul of Latin America* (New Haven: Yale University Press, 2001).

6. James Malloy (ed.), *Authoritarianism and Corporatism in Latin America* (Pittsburgh: University of Pittsburgh Press, 1977).

7. Howard J. Wiarda, *Corporatism and Comparative Politics* (New York: M. E. Sharpe, 1997a).

8. Charles W. Anderson, *The Governing of Restless Nations: Politics and Economic Change in Latin America* (Princeton: D. Van Nostrand, 1967).

9. Howard J. Wiarda and Harvey F. Kline (eds.), *Latin American Politics and Development* (Boulder: Westview Press, 2000), Introduction.

10. José Ortega y Gasset, *Invertebrate Spain* (New York: Norton, 1937).

11. Bustamante, *República Corporativa*.

12. Howard J. Wiarda, *The Democratic Revolution in Latin America* (New York: The Twentieth Century Fund, Holmes and Meier, 1990).

13. Suzanne Bilello, "Mexico: The Rise of Civil Society," *Current History* (February 1996), 82–87; Alberto J. Olvera, "Civil Society and Political Transition in Mexico," *Constellations* 4, 1 (1997), 105–23; Neil Harvey (ed.), *Mexico: Dilemmas of Transition* (New York: St. Martin's, 1993).

14. Thomas Carothers, *Aiding Democracy Abroad* (Washington, D.C.: Carnegie Endowment, 1999); Carothers and Marina Ottaway (eds.), *Funding Virtue: Civil Society Aid and Democracy Promotion* (Washington, D.C.: Carnegie Endowment, 2000).

٧

الشرق الأوسط والمجتمع الإسلامى*

كان الشرق الأوسط، من بين جميع مناطق العالم، أكثرها تثبيطاً للآمال من حيث التنمية الاجتماعية والاقتصادية، والدمقرطة، ونمو المجتمع المدنى. لاحظ أننا قلنا "أكثرها تثبيطاً للآمال" وليس "أقلها نجاحاً"؛ هذا التوصيف الأخير الذى يوحى بنوع من الشكوك يتعلق بأفريقيا جنوب الصحراء. أما الشرق الأوسط فإنه الأكثر تثبيطاً للآمال بمعنى أنه كان يجب أن يكون أكثر تقدماً عما هو عليه، فى ضوء الموارد الموجودة به (الثروة البترولية أساساً)، وقربه من المناطق الأخرى الغنية (الاتحاد الأوروبى)، وتعداد سكانه، وإمكانياته. كان يجب أن يكون فى نفس مستوى شرق آسيا أو أمريكا اللاتينية باعتباره مجموعة من الأمم الناهضة، ذات الثراء المتزايد، والأكثر ديمقراطية، والتى تتمتع بمجتمع مدنى قوى. ولكن الواقع أن معظم البلدان فى هذه المنطقة قد تخلفت.

انظر إلى الأرقام الواردة فى الجدول ٧-١. معظم البلدان تقريباً تقع فى الطرف المنخفض من المقياس من حيث الدخل السنوى للفرد، ومتوسط العمر المتوقع، وتعلم القراءة والكتابة (ولاسيما بين النساء)، والنسبة المئوية للتحضر، والترتيب العام. ولا نجد فى *أى مكان* فى المنطقة أى أسواق ناهضة كبرى Big Emerging Markets (BEMs) مثلما يوجد فى الأرجنتين، أو البرازيل، أو شيلى، أو الصين، أو إندونيسيا، أو المكسيك، أو كوريا الجنوبية،

* كتبت هذه الدراسة قبل ١١ سبتمبر، ٢٠٠١.

أو تايوان (لاحظ أن كل هذه البلدان فى أمريكا اللاتينية أو شرق آسيا). ومعظم بلدان الشرق الأوسط لا يوجد بها نظام ديمقراطى بالمعنى الحديث كما لا يوجد فى أى منها مجتمع مدنى ديمقراطى، تعددى، تشاركى.

والأسئلة المطروحة هى عن أسباب هذا الوضع البائس للديمقراطية والمجتمع المدنى فى الشرق الأوسط وعما إذا كان هذا الوضع سيتغير فى وقت قريب. ويتساءل البعض عما إذا كان فى الثقافة السياسية الإسلامية ما يعوق الديمقراطية والمجتمع المدنى، أم هل هو انخفاض مستوى التنمية الاجتماعية الاقتصادية؟ وفى هذه الحالة فإنه بمجرد حدوث التنمية ستتقدم الديمقراطية والمجتمع المدنى أيضاً. وهناك تفسير ثالث محتمل وهو وجود نظام اجتماعى من طبقتين فى الشرق الأوسط. وأخيراً هناك ما يسمى "بعوامل التبعية": أى موقع الشرق الأوسط على مقربة من أكثر مناطق العالم وفرة، ووضعها التابع فى الاقتصاد العالمى، وموضعها فى بؤرة صراعات الحرب الباردة، والكره بين العرب وإسرائيل، والإرهاب، والحروب الضروس التى شهدتها[1]. وسوف نسعى، من خلال مناقشاتنا التالية، إلى تحليل هذه التفسيرات المتنافسة والتعرف على أيها الذى يقدم أكثر التفسيرات إقناعاً.

بيانات اجتماعية اقتصادية

البيانات المقدمة فى الجدول ٧-١ تظهر أن بلدان الشرق الأوسط، باستثناءات قليلة، من بين أفقر بلدان العالم، وأقلها تقدماً. وهى ليست فقيرة مثل تلك البلدان الموجودة فى أفريقيا والتى غالباً ما ينخفض دخل الفرد فيها عن ١٠٠٠ دولار سنوياً وفيها أقل معدلات متوسط العمر المتوقع، وتعلم القراءة والكتابة، والتحضر. ولكنها أقل من مستوى البلدان الناهضة فى أمريكا اللاتينية و*أقل* بمراحل كثيرة من البلدان سريعة النمو فى شرق آسيا ووسط وشرق أوروبا. ولبنان هو البلد الوحيد (غير البترولى) الذى يقترب من معدل ٤٠٠٠ دولار كدخل سنوى للفرد (نحو عشر أكثر بلدان العالم ثراء)؛ ومعظم بلدان المنطقة يتراوح الدخل السنوى للفرد فيها ما بين ١٠٠٠ و ٢٠٠٠ دولار. والبحرين، وعمان، وقطر، والكويت، والمملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة لها وضع خاص: ولأنها تطفو حرفياً تقريباً فوق بحر من البترول فإن معدلات الدخل السنوى للفرد أعلى نسبياً حتى وإن كانت ما تزال تحتفظ بالهياكل الاجتماعية القديمة التى لا تؤدى إلى الديمقراطية أو المجتمع المدنى

الجدول ٧–١ مؤشرات الشرق الأوسط والبلدان الإسلامية للتنمية الاجتماعية الاقتصادية

البلد	إجمالى الناتج القومى	نصيب الفرد من إجمالى الناتج القومى	متوسط العمر المتوقع		تعلم القراءة والكتابة		نسبة الحضر	التصنيف على أساس نصيب الفرد من إجمالى الناتج القومي
			ذكور	إناث	ذكور	إناث		
أفغانستان		٧٧٥ أو أقل[أ]	٤٦		٣٥			دخل منخفض
الجزائر[ب]	٤٦,٥	١٥٥٠	٦٩	٧٢	٧٦	٥٤	٦٠	١٠١
البحرين		٢٩٩٦–٩٢٦٥[أ]	٧٣		٨٦			دخل أعلى من المتوسط
مصر	٨٧,٥	١٤٠٠	٦٥	٦٨	٦٥	٤٢	٤٥	١٢٧
إيران	١١٠,٥	١٧٦٠	٧٠	٧٢	٨٢	٦٧	٦١	٩٥
العراق		٧٥٦–٢٩٩٥[أ]	٥٩		٥٤			
إسرائيل		٩٢٦٦ أو أكثر[أ]	٧٦	٨٠	٩٨	٩٤	٩١	دخل أقل من المتوسط
الأردن	٧,٠	١٥٠٠	٦٩	٧٣	٩٤	٨٣	٧٤	١٢٤
الكويت		٩٢٦٦ أو أكثر[أ]	٧٤	٨٠	٧٨	١٠	٩٧	
لبنان	١٥,٨	٣٧٠٠	٦٨	٧٢	٩١	٧٩	٨٩	٧٦
ليبيا		٢٩٩٦–٩٢٦٥[أ]	٧٠		٧٨			دخل أعلى من المتوسط
المغرب	٣٣,٨	١٢٠٠	٦٥	٦٩	٦٠	٣٤	٥٥	١٣١
عمان		٢٩٩٦–٩٢٦٥[أ]	٧٣		٦٩			دخل أعلى من المتوسط
باكستان	٦٤,٠	٤٧٠	٦١	٦٣	٥٨	٢٩	٣٦	١٥٩
قطر		٩٢٢٦ أو أكثر[أ]	٧٤		٨٠			دخل مرتفع
المملكة العربية السعودية		٢٩٩٦–٩٢٦٥[أ]	٧٠	٧٤	٨٣	٦٤	٨٥	٥٩
سوريا	١٥,٢	٩٧٠	٦٧	٧٢	٨٧	٥٨	٥٤	١٣٩
تونس	١٩,٩	٢١٠٠	٧٠	٧٤	٧٩	٥٨	٦٥	٩١
تركيا	١٨٦,٣	٢٩٠٠	٦٧	٧٢	٩٣	٧٥	٧٤	١٣٤
الإمارات العربية المتحدة		٩٢٦٦ أو أكثر[أ]	٧٥		٧٥			دخل مرتفع
اليمن	٥,٩	٣٥٠	٥٥	٥٦	٦٦	٢٣	٢٤	١٩٧

المصدر: البنك الدولى. تقرير التنمية فى العالم ٢٠٠٠–٢٠٠١

أ تقديرات البنك الدولى.

ب كما جرت العادة، أدرجت بلدان شمال أفريقيا الإسلامية فى فئة بلدان "الشرق الأوسط".

الديمقراطى. ويرجع مستوى التنمية الأعلى نسبياً فى تركيا إلى قربها من أوروبا الثرية، ومواردها وتعداد سكانها الكبيرين نوعاً ما، والتحديث الداخلى فيها، ومن ثم نمو شكل من أشكال الدولة الأكثر حداثة وعلمانية، إلى جانب الاندماج المتزايد لتركيا فـــى الأســـواق الأوروبية. ومع ذلك، تظل إسرائيل البلـــد الوحيـــد فـــى المنطقـــة (١) المتقدمـــة، (٢) والديمقراطية تماماً، و (٣) بها مجتمع مدنى تعددى وديمقراطى*.

والسؤال الرئيسى الذى نطرحه، هل سيصبح الشرق الأوسط، وهو يشهد تقدماً سواء على المستوى الاقتصادى أو الاجتماعى (أى أنه أصبح أكثر تحضراً، وأقل أمية، وأكـــثر ازدهاراً)، أيضاً أكثر ديمقراطية ومجتمعه المدنى أكثر قوة؟ الإجابة ربما تكـــون نعـــم. فالواقع أن بعض البلدان فى المنطقة (الجزائر، مصر، الأردن، لبنان، المغرب، باكستان، تونس) قد أدخلت، وهى فى طريقها للتقدم، بعض الإصلاحات الديمقراطية والانفتاحيـــة وإن كانت غالباً محدودة أو متفرقة، مثل مزيد من الاحترام لحقوق الإنسان، والانتخابات، وبرلمان. وهذه البلدان بوجه عام أكثر ازدهاراً أيضاً، ومن ثمَّ فإن هناك علاقة ترابط فى الشرق الأوسط (كما فى أماكن أخرى) بين التنمية والديمقراطية. ولكن علاقة الترابط هذه ليست قوية وربما يحدث ردة نحو الممارسات الأكثر استبدادية (مثلما حدث فى عدد مـــن البلدان المشار إليها).

لا توجد دولة فى المنطقة (ما عدا إسرائيل التى من الواضـــح أنـــها حالـــة خاصـــة) أصبحت ديمقراطية بالكامل. ولا يوجد بلد واحد فى الشرق الأوسط أصبحت فيـــه التنميـــة الاقتصادية من القوة بحيث تجبر نظاماً استبدادياً فى الحكم على الأخذ بالنظام الديمقراطـــى مثلما حدث فى كوريا الجنوبية أو تايوان. هذا بالإضافة إلى أن هناك بلداناً مثل الجزائـــر، وإيران، والعراق، وليبيا، وسوريا، وغيرها فشلت فيها التنمية الاقتصادية والاجتماعية فـــى إفراز الديمقراطية، ولكنها أفرزت بدلاً من ذلك مجرد حكومات استبدادية أقوى أو نظم حكم معادية للديمقراطية. كذلك فإن بلداناً مثل أفغانستان واليمن، وكلاهما فى تصـــنيف الـــدول منخفضة الدخل السنوى للفرد (يقترب من هايتى) ولا تتمتع أيضاً بـــأى خلفيـــة أو أســـس للديمقراطية، قد أظهرت تقدماً ضئيلاً سواء كان اقتصادياً أو سياسياً.

---

* من الواضح أن المؤلف يتحدث عن المجتمع الصهيونى اليهودى فى دولة إسرائيل. أما السكان العـــرب فإنـــهم يعاملون كمواطنين من الدرجة الثانية وهذا ما يبطل الزعم بأن إسرائيل دولة ديمقراطية فعلاً. (المترجمة)

عناصر الثقافة السياسية

لم تكن الثقافة السياسية الإسلامية تاريخياً داعمة بقوة للديمقراطية والمجتمع المدنى. وأغلب حكومات المنطقة مدعومة بالثقافة السياسية وغالباً مستغلة لها من أجل مصالحها السياسية الخاصة أو من أجل مصالح شخصية، وهذه الحكومات لم تكن عادة متسامحة مع حركات المعارضة السياسية أو الحياة الترابطية التعددية الخارجة عن نطاق سيطرتها، على حد سواء. وكانت تعمد إلى سحق الأحزاب السياسية المعارضة وأيضاً منظمات المصالح التى لا تستطيع السيطرة عليها. وقد اتجهت بعض الدول فى المنطقة نحو الديمقراطية ولكن أغلبها بخطى محدودة نحو نظام سياسى منفتح.

وبداخل المنطقة لا يوجد سوى إسرائيل التى حافظت باستمرار على شخصيتها الديمقراطية، فيما تحركت تركيا فى هذا الاتجاه، ومارست باكستان الديمقراطية على فترات متقطعة، واتخذت الأردن والكويت بعض الخطوات المحدودة لفتح النظام السياسى حتى ولو كانتا تبقيان المعارضة، فى نفس الوقت، تحت سيطرة قوية. وكان التخويف المصحوب عادة، فى أحسن الظروف، باختيار الأشخاص النظام الرئيسى فى ممارسة التحكم.

لا القرآن ولا الشريعة تقدمان تبريراً كافياً للديمقراطية ولا المجتمع المدنى. هناك فقط الله وهو الرب وكل الأشياء تخضع لهذه القاعدة الأساسية. ولذا فالأسرة، الوحدة الأساسية والرئيسية فى المجتمع، يرأسها الأب/الزوج، والجماعة أو القبيلة تخضع بالمثل لقيادة سلطوية، والقيادة سلطوية، والقيادة السياسية على مستوى الدولة مركزة ومحورية ومن أعلى لأسفل. ولا يوجد فى أى مكان قواعد للمشاركة من الأسفل، على الرغم من أن القائد، سواء فى الأسرة أو القبيلة أو الدولة، من المفترض أن يتشاور مع المجتمع على نطاق واسع.

على سبيل المثال، فى المملكة العربية السعودية يقوم الملك ومساعدوه بالتوجه إلى داخل الصحراء للتشاور مع زعماء البدو. وقد يجد أيضاً الوقت لتلقى التماسات من الناس البسطاء. وإن أمكن يقوم بنفسه أو أحد أعضاء حاشيته بالاهتمام بالمشكلة على الفور، وإن لم يكن ممكناً، يتم التعامل مع المشكلة بواسطة الوكالات الحكومية المعنية فور عودته للرياض.

من الواضح أن تلك ليست هى الديمقراطية بمعناها الحديث، ولكنها توفر قدراً من التشاور والمشاركة. وقد يتم تلبية المطالب التى تتضمنها هذه الالتماسات ولكن الطريقة والأسلوب الذى يتم به ذلك يساعد فى تعزيز عناصر علاقة التبعية، ونظام التدرج الهرمى، والسلطوية فى المجتمع.

من الواضح أنه إذا كان هناك حديث للقرآن والشريعة حول الحكم (ليس كثيراً) فإنهما يميلان إلى تبرير حكم الفرد من أعلى إلى أسفل. ومن الواضح أيضاً أن الحكام المستبدين تعلموا استغلال هذه الأوامر المعطاة من الرب لمصالحهم الخاصة، هذا من ناحية، وممارستها لفترات طويلة من ناحية أخرى، جعلت الحكم السلطوى الآن مطبوعاً بعمق فى المجتمع الإسلامى حتى إنه أصبح جزءاً من الثقافة السياسية، ومن الصعب، وتقريباً من المستحيل، أن تتغير. ومن ناحية أخرى حسبما يشير أنور سعيد، *لا* يوجد فى *القرآن* أو *الشريعة* أى تعبير واضح عن تحريم الديمقراطية[3]. وهذه الحقيقة تفتح المجال أمام إمكانية تحقيق الديمقراطية وإجراء انتخابات فى المستقبل كما رأينا حتى فى مثل تلك المجتمعات الإسلامية التى يسيطر عليها رجال الدين مثل إيران، حيث أجريت فيها انتخابات ديمقراطية بصورة أو بأخرى مؤخراً.

وينطبق نفس الشىء تقريباً على حقوق الإنسان، فغالباً ما لا تتم مراعاة حقوق الإنسان بالمفهوم الغربى بدقة فى المجتمع الإسلامى، بل على العكس فبعض الدول الإسلامية معروفة ـ ومدانة ـ بالإفراط (الرجم حتى الموت)، والقسوة (قطع يد السارقين) واستبدادية قوانينها الجنائية، والتى تشكلت بقوة من خلال المفاهيم الإسلامية. إن الوضع الدينى والثقافى والتاريخى لم يكن مساعداً على الديمقراطية وحقوق الإنسان.

وكثير من النظم فى المنطقة غير داعمة للديمقراطية وتبدى شكوكاً من بعض أنشطة المجتمع المدنى. والمجتمع المدنى الموجود كان ضعيفاً وواهناً. وعمدت بعض الحكومات إلى وضع تنظيم مشدد له، والسيطرة عليه، وإبعاده عن أن يكون مصدر تهديد لنظام الحكم الموجود فى السلطة. وقد ظلت نظم الحكم تلك، فى الشرق الأوسط مثلما هى فى شرق آسيا وأمريكا اللاتينية، كوربوراتية بصورة أساسية.

والمجتمع المدنى الموجود حالياً كان مقتصراً تقريباً على نسبة الذكور فى المجتمع. أما المرأة فكانت تابعة: فى البيت وشئون الأسرة لهن النفوذ، ولكن ليس فى المجال العام، حيث لا وجود لجماعات المرأة تقريباً، أو أنها قليلة العدد إلى حد بعيد. هذا بالإضافة إلى أنه يوجد هنا مثلما فى أنحاء أخرى من العالم الثالث انحياز طبقى فى المجتمع المدنى؛ إذ أن معظم جماعات المجتمع المدنى مكونة من عناصر من الطبقة العليا والطبقة الوسطى العليا. أما جماعات العمال، والفلاحين، والبدو، وسكان العشوائيات فى المدن فإنها نادراً ما يوجد لها تنظيمات أو إن كان لها، فهى تخضع لنظم مشددة من جانب الحكومة.

ويكاد نظام التبعية "Clientelism" يعم جميع مستويات المجتمع والبيروقراطية، والعلاقات مع الهيئات الحكومية. فنظام التبعية، المتمثل فى الأشخاص الطالبين للمنفعة، من ناحية، والرعاة، من الناحية الأخرى، متأصل فى كل مكان تقريباً بنفس القدر من الظلم واللاديمقراطية. فكل فرد مربوط بصورة أو بأخرى فى هذا النظام النخبوى التبعى. من تعرفهم أهم مما تعرفه. فأولئك الذين لديهم علاقات جيدة، قد تكون الرعاية فى شكل وظائف، وخدمات، ومعاملة خاصة، وعقود حكومية، وبرامج كاملة، بل ربما تمنح المناصب الوزارية "لمن يستحقون" مقابل ولائهم ودعمهم. وعندما يصبح المجتمع أكثر تنظيماً وتمييزاً، يمتد نظام التبعية إلى مجموعات كاملة فى المجتمع ولا يقتصر على الأفراد. وهكذا نعود مرة أخرى إلى الكوربوراتية، ذلك أنه عندما تقوم علاقات جماعة ما مع الدولة على أساس التبعية، وعلى أساس من إيلاء الرعاية، وعلاقات التابع ــ والمتبوع، فتلك هى صيغة الكوربوراتية.

لقد جادل البعض بأن المجتمع المدنى فى الشرق الأوسط يجب أن ينظر إليه على أساس أنه ليس أقل تقدماً منه فى الغرب ولكنه *مختلف* عنه، وأنا أقبل وجهة النظر تلك ــ إلى حد ما. فمن الناحية التاريخية، كان المجتمع المدنى فى الشرق الأوسط يتكون من ثلاث مجموعات رئيسية: رجال الدين (*العلماء*)، والقبائل والاتحادات القبلية، والتجار التقليديين (*تجار البازار*)[4]. وكان الملك أو الحاكم مجبراً على التشاور مع هذه المجموعات. ولكن (١) هذه المجموعات الضيقة للغاية من أصحاب المصالح التى يتم التشاور معها، أقرب إلى الطبقات الأوروبية الثلاث (رجال الدين، والنبلاء، والعامة) فى العصور الوسطى؛ (٢) أنها لا تأخذ فى اعتبارها الجماعات الجديدة والحديثة مثل نقابات العمال، والمهنيين، أو المرأة؛ و(٣) أن هذا النظام للتشاور الشخصانى، والتبعى لا يقدم إلا القليل من التدريب أو التجربة فى تفعيل ديمقراطية محدثة.

وثمة مشكلة أخرى هى أن المجتمع المدنى عندما بدأ فى الظهور فى الشرق الأوسط، اتخذ شكلاً لا يريح معظم الغربيين. ففى عدد من البلدان، على سبيل المثال، كان هناك ادعاء ــ غالباً قدمه ضباط الجيش ومؤيدوهم من المدنيين الذين لا يؤمنون كثيراً بالديمقراطية ــ بأن القوات المسلحة، التى كانت أقرب إلى سطح السلطة فى معظم بلدان الشرق الأوسط، يجب أن تعد جزءاً ــ وربما الجزء *الوحيد* ــ من المجتمع المدنى. وهناك مرشح آخر لاتخاذ وضع المجتمع المدنى وهو العائلة، بمعنى العائلة الممتدة وغالباً ما تعنى العائلة الحاكمة ومختلف المستفيدين، الملازمين لها بناء على علاقات التبعية، ومن المتملقين لها، ومن ذوى

المصالح البيروقراطية. والجماعة الثالثة هى القبيلة أو العشيرة، والتى يرفع قدرها فى بعض الكتابات إلى وضع الوكالة التحديثية لأنها تمنح بعض المزايا والخدمات العامة المحدودة؛ ولكن المسألة أنه من الصعب على المراقبين المحايدين اعتبار "القبيلة" كجماعة حديثة من المجتمع المدنى ذات اهتمامات عامة، كما هو الحال فى أفريقيا.

غير أن أكثر المناقشات إثارة للقلق تدور حول نوع معين من الأصولية الإسلامية. ذلك أن بعض المجتمعات الإسلامية شهدت مؤخراً صحوة إسلامية، كما يبدو أن العلمانية التى ارتبطت فى وقت ما بالتحديث آخذة فى الانهيار، وأصبحت الحركات الأصولية الإسلامية تصنف باعتبارها المجتمع المدنى للعالم الإسلامى، والحل الإسلامى المضاد لليبرالية، والعلمانية، والتردى الأخلاقى المفترض فى الغرب. وقد اتخذت الأصولية الإسلامية الآن فى أفغانستان، وإيران، والجزائر، وباكستان، وفى مصر إلى حد ما وبلدان أخرى أيضاً، شكل الحركة الجماهيرية، التى حشدت ملايين التابعين لها، وأطاحت أو هددت بالإطاحة بعشرات من الحكومات، وتدعو إلى إقامة نظام حكم إسلامى متشدد.

ويبدو أن هذا النوع من الأصولية الإسلامية يتلاءم مع كل تعريفاتنا للمجتمع المدنى، ومع ذلك فإنها غير مقبولة لمعظم الغربيين بسبب مفاهيمها غير الليبرالية. وهى بهذا المعنى أقرب إلى جماعة الكوكلوكس كلان، والميليشيات الأمريكية المختلفة، أو بعض المنظمات الألمانية: أى أنها بلا شك جزء من المجتمع المدنى ولكنها ليست بالمعنى الذى نقصده بهذا المصطلح. وهذه الحالة (ومثلها القبلية فى أفريقيا أو جماعات الطوائف الخاصة فى الهند) تقدم واحداً من أمرّ التجارب لثقافة النسبية والالتزام بالمجتمع المدنى فى أى شكل كان. هل بمقدورنا قبول شكل للمجتمع المدنى نبغضه جميعاً، أو هل التزامنا بالقيم الغربية له الأولوية فى هذه الحالة على التزامنا تجاه المجتمع المدنى؟[5] *

فى المناقشات المتعلقة بالأصولية الإسلامية، ودون الخوض فى مسائل السياسة الخارجية المتعلقة، قد تحتاج إلى إظهار مزيد من الجوانب المميزة لها. إننا، على سبيل المثال، قد نقبل بأن الصحوة الإسلامية تحدث فى العالم الإسلامى دون أن نكون مرحبين بالضرورة بكل

---

* على الرغم من أن مؤلف هذا الكتاب معروف فى عالم الباحثين الدارسين بأنه مؤمن بالنسبية الثقافية، فقد اتخذت منذ زمن طويل موقفاً غير مؤيد لنظام حكم إيرانى يختطف الأمريكيين، أو نظام حكم أفغانى قمعى، أو نظام حكم سودانى يذبح المعارضين، أو حركة تمرد جزائرية التى تقتل الأبرياء. إن المرء قد يقدر أن المجتمعات والثقافات المختلفة تفعل الأشياء بطرق مختلفة حتى وإن كان يتمسك بشدة بقيمه الخاصة التى يعتز بها.

الحركات المنبثقة عنها. فهناك، فى النهاية، مجموعة متنوعة من الأصوات الإسلامية المنطلقة حول هذه المواضيع وليس صوتاً واحداً فردياً. نحن بحاجة، تحديداً، إلى أن نفرق بين الحركات الأصولية الإسلامية السلمية الواعدة بالاعتدال والديمقراطية، فى مواجهة أولئك الذين يستخدمون الإرهاب والعنف فى معارضة القيم الغربية الليبرالية. فمن الواضح أننا نستطيع بوضوح التواؤم مع الحركات الأولى فى الوقت الذى نرفض فيه تلك الأخيرة. ذلك إنه إذا كنا فى الولايات المتحدة وغيرها من المجتمعات الغربية نقبل فكرة أن الحركات الدينية، والكنائس، والمعابد، والآن المساجد تشكل أحد أجزاء المجتمع المدنى، فعلينا أن نكون على استعداد لقبول فكرة أن الأصولية الإسلامية جزء من المجتمع المدنى فى الشرق الأوسط.

من المفيد أننا عندما نحدد هذه الفروق، أن نتحلى بالأمل فى الديمقراطية الإسلامية من جهة وإمكانية نمو مجتمع مدنى محلى قابل للاستمرار لدعمها من الناحية الأخرى. ولكن علينا أيضاً أن نكون واقعيين: إن بعض هذه الآمال قد تكون مثل التعلق بقشة. ذلك أن الثقافة والتاريخ الإسلامى، لم يكن، حتى الآن داعماً للديمقراطية أو للمجتمع المدنى الليبرالى، التعددى. ولكن الأحرى أن التاريخ الإسلامى والثقافة الإسلامية كلها تقريباً يحكمها النخبة فى تسلسل من أعلى إلى أسفل، كانت وبعض الجماعات تحوز على المميزات بينما لا يُلتفت إلى البعض الآخر. والهياكل الاجتماعية والسياسية أقرب إلى أن تكون إقطاعية أكثر منها حديثة وديمقراطية. كما أن نظام التبعية والعلاقات بين الراعى والتابع التى تمتد من أسفل إلى أعلى المستويات هو بطبيعته نظام غير ديمقراطى، ومع التحديث والتقدم التدريجى الذى شهده الشرق الأوسط على مر السنين، شهد ذلك النظام أيضاً تحديثاً وأصبح يعتمد بصورة أكبر على المؤسسات حتى لا تقتلعه الديمقراطية من مكانه. ومن ثم، فإن أهمية التاريخ، والثقافة، والدين فى الشرق الأوسط شديدة الوطأة، بل ربما أكثر مما فى شرق آسيا وأمريكا اللاتينية، كما أن أغلب هذا التراث لا يعتبر مناخاً مرحباً بالديمقراطية أو المجتمع المدنى الديمقراطى[6].

التغيير الاجتماعى الاقتصادى
والعلاقات المتغيرة بين الدولة والمجتمع

هناك افتراض بأنه بمجرد أن يبدأ تغيير اجتماعى واقتصادى جدى فى العالم النامى، فإنه سيؤدى إلى نهوض مجتمع مدنى أكثر تنوعاً وذا قاعدة أوسع وهذا بدوره يجلب الديمقراطية.

وتمضى تلك المناقشة إلى القول بأن النمو الاقتصادى يحفز التباين الاجتماعى ومن ثم يؤدى إلى تغييرات اجتماعية هائلة ــ ظهور طبقة جديدة من رجال الأعمال، وطبقة وسطى، وعمالة منظمة، وجماعات للمرأة، وغيرها ــ تفرز تعددية ومن ثم تجعل من الديمقراطية ضرورة وليس مجرد رفاهية. فنحن نعرف الآن أن الديمقراطية والتعددية الديمقراطية فقط، وليست الماركسية اللينينية أو النظام الاستبدادى، هى التى تملك القدرة والمرونة للتعامل مع التغييرات الاجتماعية المصاحبة للتحديث. وكان هذا، بالتأكيد، هو النمط الذى سارت عليه الأمور فى كوريا الجنوبية، وتايوان، وبصورة متزايدة فى المجتمعات الأسيوية الأخرى، وفى أمريكا اللاتينية أيضاً: النمو الاقتصادى الذى يحفز التغيير الاجتماعى والذى يجعل بدوره الديمقراطية ضرورة عملية.

ولكن ذلك ليس النمط الذى تسير عليه الأمور فى الشرق الأوسط. أو حتى نكون أكثر دقة، ليس بدرجة كبيرة فى الشرق الأوسط. فهناك لم يحدث التصنيع أو النمو الاقتصادى بالدرجة الكافية لحفز مثل هذا التغيير الاجتماعى الهائل ــ وهى الخطوة الأولى فى عملية الدمقرطة. لنسترجع أرقام متوسط دخل الفرد فى الجدول ٧-١: الأغلبية الساحقة من بلدان المنطقة مازالت فقيرة. فليس هناك إلا قدر من البلدان لا تتجاوز أصابع اليد ــ مثل مصر، ولبنان، وتركيا ــ هى التى شهدت نوعاً من النمو الاقتصادى المتواصل من شأنه حفز التغييرات الاجتماعية الهائلة التى تحدثنا عنها هنا، مما أعطى فى النهاية فرصة لظهور تعددية مجتمعية وأملاً فى تحقيق قدر أكبر من الديمقراطية. أما بعض البلدان التى يرتفع فيها دخل الفرد ــ فإنه يوجد بها نمط مشوه، وحتى مصطنع فى النمو فى ظل نظمهم شبه الإقطاعية، التى ربما ستظل جاثمة عليها إلى أمد طويل، بحيث لم يحدث بها العملية العادية، والمتوقعة من التمايز والتباين والتغيير الاجتماعى. وسواء كان ذلك بسبب ضآلة النمو، أو شدة بطئه، أو تشوهه، فإن الشرق الأوسط لم يشهد حتى الآن التحول الاجتماعى الهائل الذى من شأنه حفز التعددية السياسية والدمقرطة التى شهدناها فى شرق آسيا وأمريكا اللاتينية.

هذا علاوة على أنهم عندما يبدأون فى التحديث اجتماعياً، فإن شكل المجتمع المدنى الذى يظهر عادة ما يكون كوربوراتياً أكثر منه ليبراليا أو تعددياً[7]. ربما تكون مصر هى دراسة الحالة الرئيسية. ذلك أن مصر واحدة من أكثر البلدان تقدماً وتحديثاً على الأسلوب الغربى فى الشرق الأوسط؛ كما أنها كانت متلقية للكثير من المساعدات الخارجية للولايات المتحدة، التى تهدف إلى استقرارها ودمقرطتها، أكثر من أى بلد فى العالم باستثناء إسرائيل. ومع ذلك

فبرغم كل هذه المساعدات الإنمائية التى استمرت لمدة تزيد على ثلاثة عقود، فمازالت مصر من بعض الأوجه تعانى من بقايا الحكم المطلق وعدم الليبرالية، وتأخذ بالنمط الكوربوراتى، وتغلب فيها دواعى الأمن القومى[8].

وعندما بدأت مصر فى التحديث (شأنها شأن دول الشرق الأوسط الأخرى)، بدأت الجماعات القبلية، والبدوية، وغيرها من جماعات المجتمع المدنى التقليدية تفقد نفوذها. وحلت مكانها جماعات حضرية جديدة: جمعيات للصحفيين، والمحامين، والأطباء، والمهندسين، وغيرهم. ورغم أن الدولة اعترفت قانوناً *ببعض* هذه الجماعات الجديدة، ومنحتها الشرعية، وسمحت لها بالقيام بدور اجتماعي وسياسى محدود، فإنها لم تعترف بجماعات أخرى بل أنها لجأت إلى قمعها. هذا بالإضافة إلى أن معظم هذه الجماعات لا ضرر منها سياسياً، وعازفة عن تحدى الدولة أو قادتها، وهى غير راغبة وغير قادرة على حد سواء على إبداء أى معارضة ضد الدولة خشية فقدانها للميزات الكوربوراتية الضئيلة التى تمنحها لها الدولة. ونظراً للنظام الكوربوراتى الذى يتم به تنظيم هذه الجماعات، فإنها لا تتنافس مع بعضها البعض بشكل أفقى مثلما يحدث فى النموذج التعددى ولكنها منظمة بصورة رأسية، من خلال الدولة، مما يعمل على إضعاف قوتها، ومنع تشكيل تحالفات فيما بينها، وربطهم فى علاقة يعتمدون فيها على الدولة. ويرى مهران كامرافا Mehran Kamrava وفرانك مورا Frank Mora، أن دول الشرق الأوسط "تمكنت من الاحتفاظ بهذه الترتيبات الكوربوراتية التى تنجح من خلالها فى أن تظل الجماعات الرئيسية مدينة بالفضل لهم."[9]. وإلى الآن على الأقل، ومع تواصل التحديث، استطاعت الدولة الشرق أوسطية الاحتفاظ بسيطرتها الكوربوراتية، بل وحتى التوسع فيها لاحتواء أى جماعات جديدة، ولكنها نادراً ما تتحرك نحو الليبرالية، ناهيك عن أن تأخذ بها بصورة شاملة.

وثمة عامل رئيسى فى كل هذه الترتيبات وهو التنظيمات العمالية. ذلك أن العمال والعلاقات الصناعية كانوا هم السندان التى يدق عليها لتشكيل وهيكلة الدولة الحديثة[10]. ولكن بعد أن بدأ ظهور حركة التنظيمات العمالية فى مصر وغيرها من البلدان الأكثر تقدماً فى الشرق الأوسط، تم ربطها بالدولة بصورة كوربوراتية أكثر منها ليبرالية ـ تعددية. وقد تم اعتراف الدولة بالتنظيمات العمالية فى الوقت المناسب وحصلت على بعض المزايا منها، ولكنها أصبحت أيضاً تابعاً (واحداً من بين كثيرين) من عملاء الدولة واحتوت أنشطتها بعناية. كانت الدولة ترعاها، وتعمل على أن تظل خاضعة لها، وأحياناً تعامل بقسوة من جانب قوات

الأمن، ويتم منعها من التحالف مع الجماعات الأخرى الداعية للتغيير، وتفرض حدوداً شديدة على أنشطتها السياسية (بل وأحياناً تعتبر خارجة على القانون). وهناك تفسيرات مختلفة لهذه الظاهرة: يؤكد لويس كانتورى Louis Cantori على آليات السيطرة الكوربوراتية[11]، بينما ترى مارشا بربستاين بوسوسنى Marsha Pripstein Posusney أن التنظيمات العمالية كانت بارعة فى الحصول على بعض المزايا المحدودة لأعضائها حتى فى إطار هذه الترتيبات الكوربوراتية[12]. ولكن الجميع يتفقون على أن علاقات الدولة بالمجتمع فى الشرق الأوسط هى علاقات كوربوراتية أساساً وليست ليبرالية ــ تعددية.

وبينما كان هذا هو البناء الهيكلى الراسخ والمستمر فى علاقات الدولة والمجتمع فى مصر، فقد كانت هناك ظاهرة أحدث (فى الثلاثين عاماً الأخيرة) وهى ظهور الإسلام السياسى وهو أحد أنواع المجتمع المدنى[13]. فقد شهدت الحركة الإسلامية الشعبية فى مصر، التى تتكون من محامين، وأطباء، وطلبة، ورجال دين، ورجال ونساء عاديين، نمواً هائلاً فى السنوات الأخيرة، كما أنها تحاول تحدى الحكومة. ولابد للمرء من أن يفرق بين الجماعات الثورية المسلحة التى تسعى إلى فرض حكم إسلامى بالقوة والتى حظيت بمعظم الدعاية، والحركات الإسلامية الشعبية "الأكثر هدوءاً" والتى لها قاعدة عريضة داخل المجتمع. وخلال العقد الأخير، بصفة خاصة، استولى النشطاء الإسلاميون الأكثر هدوءاً، من خلال انتخابات ديمقراطية أساساً، على النقابات المهنية الرئيسية التى تمثل مئات الآلاف من مواطنى الطبقة الوسطى المتعلمة فى مصر. وتزايد استيلاء الجماعات الإسلامية على جماعات المجتمع المدنى ذات التنظيم الكوربوراتى فى مصر، ولكنها ترفض اللعب على أساس القواعد القديمة وأصبحت تحاول تحدى الدولة نفسها ونظام الحكم، الذى طالما دعمته الولايات المتحدة منذ فترة طويلة كقلعة للاستقرار والتحديث فى المنطقة.

ويمكننا أن نخلص من ذلك إلى نتائج تخدم أهدافنا التحليلية والسياسية للموقف، أحدها أنه لابد من التفرقة بين الإسلام الراديكالى، الذى يتأصل فيه معاداة الغرب، والإسلام الأكثر اعتدالاً، والذى ربما نستطيع إقامة علاقات طيبة معه. والنتيجة الثانية هى أن النظام الكوربوراتى القديم للسيطرة على المجتمع المدنى أصبح يواجه تحدياً متزايداً ويتشكل من جديد، فى البلدان الأكثر تقدماً على الأقل. ولكن تظل هناك نتيجة ثالثة وهى أن المجتمع المدنى المصرى (وغيره فى الشرق الأوسط) يتجه من الكوربوراتية إلى المغالاة فى الدعوة الإسلامية، وأن كليهما لا يتصف بصفة خاصة بالليبرالية ــ الديمقراطية أو يتماشى مع الفكرة

الغربية عن المجتمع المدنى.

ومع تزايد محاولات التحدى الإسلامى للدولة يزداد اعتماد الدولة على الجيش والشرطة فى حفظ النظام. ويبدو هذا النمط شبيهاً بأمريكا اللاتينية فى الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين عندما اجتاحت النظم العسكرية الاستبدادية المنطقة. وأصبحت مصر دولة بوليسية بشكل متزايد. ويبقى نظام الحكم الحالى إلى حد كبير بسبب أن الجيش والشرطة يبقيانه فى مكانه. ومجلس الشعب فى الأغلب "ختامة" ويتم التلاعب بالانتخابات. والصحافة تخضع للرقابة ووزارة الإعلام تتحكم فى وسائل الإعلام. ويتم كبت جماعات المجتمع المدنى وجماعات المعارضة بشكل متزايد. وكما تنمو قوة الجماعات الإسلامية تزداد كذلك رغبة الحكومة فى انتهاك الحريات المدنية واستخدام القوة ضدهم. وينظر إلى الديمقراطية بشكل متزايد على أنها خدعة، والمجتمع المدنى إما يتم استبعاده أو كبته، أو يأخذ اتجاهات متعصبة.

وعندما ينظر المرء إلى بعض بلدان الشرق الأوسط، يتذكر جنوب أفريقيا و"البيروقراطية الاستبدادية" فى أمريكا اللاتينية فى العقود الأخيرة وليس فى السنوات الأخيرة التى شهدت نجاحاً فى تنمية المجتمع المدنى والدمقرطة. أولاً، لأن المجتمع المدنى آخذ فى التدهور وليس فى النمو. ثانياً، لأنه عندما ينجح فى الظهور، فإنه يأخذ الشكل الكوربوراتى وليس الشكل الليبرالى التعددى، المتسامح أو الديمقراطى. ثالثاً، أن الدولة تستخدم القمع أحياناً؛ وفى نفس الوقت الذى قد تتحلل فيه الدولة ذاتها. إنها ليست بالصورة الجميلة بالنسبة لأولئك الذين يفضلون قيام مجتمع مدنى ديمقراطى تعددى ومتسامح، ومستقل، وحر الحركة، وديناميكى، وتنافسى.

السياق الدولى

ظلت مصر خلال الربع الأخير من القرن الماضى، ولاسيما منذ قرار الرئيس أنور السادات فى عام ١٩٧٩ بدعم عملية السلام فى الشرق الأوسط، تتلقى معونات خارجية دولية هائلة ــ من الولايات المتحدة أساساً. وقد بلغ إجمالى المعونة الخارجية التى تلقتها مصر حتى الآن ٥٢ بليون دولار، مما يضعها فى المركز الثانى فقط لما تلقته إسرائيل. وقد استهدفت هذه المعونات أساساً ضمان استمرار السلام على الأقل من الجانب المصرى ولإثبات أن تجنب الحرب من شأنه تحسين ظروف معيشتهم[15].

وكانت هذه المساعدات متعددة الأغراض، حيث يذهب قدر كبير منها إلى المعدات العسكرية والتدريب. وعلى الجانب المدنى، كانت المساعدات تذهب إلى مجموعة من الأغراض الإنمائية التى تجئ وتذهب على مر السنين، بما فى ذلك تنظيم الأسرة، والاحتياجات الإنسانية الأساسية، والتنمية المستدامة، إلى المجتمع المدنى مؤخراً. وبوجه عام، يستطيع المرء القول بأن المشروع كان ناجحاً من حيث أهدافه الأساسية: أن مصر لم تدخل فى الحرب مع إسرائيل فى العقود الأخيرة؛ ومبارك كان بوجه عام الصوت المعتدل فى الشرق الأوسط؛ وارتفع دخل الفرد ببطء من نحو ١٫٠٠٠ دولار سنوياً إلى ما يقرب من ١٥٠٠ دولار.

وقد أنجزت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية U.S. AID الكثير من المشروعات الإنمائية طويلة المدى فى مصر: مدارس، طرق، زراعة، موارد مياه، وغيرها. ويعتبر عدد من هذه البرامج ناجحاً، بناء على الإجماع العام ومع الأخذ فى الاعتبار إنجازها على المدى الطويل. كذلك سعت المساعدات الأمريكية إلى تحسين أداء المؤسسات الحكومية فى مصر: المحاكم، الجمارك، تحصيل الضرائب، الأداء البيروقراطى، إلخ. وحاولت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية تحفيز الخصخصة، ومحاربة الفساد، والبرامج التى تخفض من حجم الدولة، ولكن يصعب الحكم الآن على معظم هذه البرامج الأخيرة.

كذلك بدأ برنامج المعونات فى التركيز على تنمية المجتمع المدنى فى مصر، ولكن النتائج فى هذا المجال كانت أقل نجاحاً. ودون الخوض هنا فى تفاصيل هذه البرامج، فإن "الصورة العامة" تقدم مبررات كثيرة للتشكك. أولاً، لأن نظام الحكم فى مصر سلطوى بحيث يكون من النادر أن تتخذ الحكومة موقفاً فى صالح برامج مثل النهوض بالانتخابات، بناء أحزاب سياسية، تطوير ديمقراطية حقيقية وتنافسية. ثانياً، لأنه عندما يحدث تعارض بين الأمن (السلام فى الشرق الأوسط) والجوانب المتعلقة بالدمقرطة فى سياسة الولايات المتحدة، فإن الجانب الأمنى يعلو فوق كل ما عداه، وغالباً ما يكون ذلك فى غير صالح الديمقراطية. ثالثاً، لأنه عندما بدأ المجتمع المدنى فى الظهور فى مصر، كانت الحكومة دائماً تتولى عملية اختياره وتنظيمه على نحو كوربوراتى وليس ليبرالياً ــ تعددياً. ورابعاً، لأنه عندما تساند برامج المعونات الأجنبية جماعات معارضة فى "المجتمع المدنى" كوسيلة مفترضة، لبناء أو تعزيز الديمقراطية والتعددية، فإنها تصطدم بحقيقة غير مريحة هى أن معظم هذه الجماعات إسلامية تنطوى على درجات مختلفة من الأصولية ــ وهى ليست تحديداً ما ترغب الولايات المتحدة فى مساندته. هذا علاوة على أن الحظ العاثر يكون مضاعفاً: أن مساندة

الجماعات المعارضة قد يقوض الهدف السياسى الشامل المتمثل فى ضمان استمرار مصر المستقرة، المسالمة؛ كذلك قد يؤدى إلى تقوية الأصوليين المشكوك فى التزامهم بالديمقراطية والذين يعترض الكثير من الأمريكيين على أهدافهم السياسية.

الخلاصة التى توصل إليها معظم المسئولين، والصحفيين، والدارسين فى الولايات المتحدة ممن يعرفون الشرق الأوسط هى كما يلى: (١) أن صعود الأصولية الإسلامية حقيقة من حقائق الحياة؛ و(٢) أننا بحاجة إلى التعامل مع هذه الحقيقة بصورة واقعية ولا نتوقف عند مجرد تجاهلها أو تمنى زوالها، و(٣) ليست جميع الحركات الأصولية متشابهة ولا جميعها مناهضة للولايات المتحدة وتشكل تهديداً لها؛ و(٤) لذلك فإن الولايات المتحدة بحاجة للتمييز بين الجماعات الإسلامية الأصولية التى تستخدم العنف والمناهضة لأمريكا والتى ترغب فى إقامة دولة دينية على النمط الإيرانى أو التى تساند الإرهاب على طريقة أسامة بن لادن، وبين الجماعات الأكثر اعتدالاً، والتى غالباً ما تضم رجال أعمال من الطبقة المتوسطة والمهنيين والتى تسعى إلى الإحياء الدينى والتحديث القومى التى نستطيع التعايش معها بل ومساندتها.

غير أن سياسة كهذه مثقلة بالصعوبات: أولاً، أن معظم الأمريكيين ــ بما فى ذلك كثير من المسئولين فى الحكومة ــ لا يعترفون أو لا يدركون ذلك الفرق الواضح بين الجماعات الإسلامية الأصولية المختلفة؛ وثانياً، أن هذه السياسة تصطدم بمعضلة أن السياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط تسيطر عليها الاعتبارات الاستراتيجية (السلام، البترول، إسرائيل، الاستقرار) وليس ببرنامج عمل للديمقراطية والمجتمع المدنى؛ وثالثاً، أن الكونجرس والحكومة الأمريكية بوجه عام تجد صعوبة فى التعامل مع نظم الحكم الاستبدادية بالفعل والتى ليست على ذلك القدر من الديمقراطية أو التى تنتهك حقوق الإنسان. ورابعاً: أن الولايات المتحدة تميل إلى عدم الفهم الجيد للمجتمعات والشعوب الإسلامية، وهو ما يكفى وحده لتثبيط المبادرات الجديدة الكبرى فى المنطقة؛ وخامساً، أنه فى ضوء تضاؤل موارد المعونة الخارجية أو الاهتمام بالشئون الخارجية، فإن الاهتمام بالمجتمع المدنى فى الشرق الأوسط ليس فى ترتيب متقدم فى قائمة الأولويات؛ وسادساً، أنه فى رأى كثير من الأمريكيين أن الإسلام والديمقراطية والمجتمع المدنى لا يتفقان، ومن ثم لا يجب أن نضع الكثير من الموارد فى وضع ميئوس منه.

خـــاتمـــة

هناك اهتمام كبير وقلق فى الشرق الأوسط فيما يتعلق بمفهوم المجتمع المدنى. فمن جهة، بـدأ المجتمع المدنى التقليدى المتمثل فى القبيلة، والعشيرة وتجار السوق يخلى الطريق – ليحـل محله أو يستكمل بماذا؟ ومن جهة أخرى، بدأ تنظيم مجموعات جديدة حول مفاهيم جديدة مثل البيئة أو حقوق الإنسان. وثالثاً، بدأ تعبئة حركات اجتماعية جديدة للعمال، والمرأة، والطلبـة فى الشرق الأوسط، جماعات ظلت لفترة طويلة من الزمن تنظَم تحت الإشراف الكوربوراتـى للدولة غير أنها بدأت تتجه الآن نحو مزيد من الاستقلالية. رابعاً، هناك ظـاهرة الأصوليـة الإسلامية ومكانها فى "المجتمع المدنى"؛ بمعنى آخر، كيف يمكن لهذه الظاهرة الجديـدة مـن المجتمع المدنى أن تتلاءم أو تطبق فى سياق إسلامى؟ ورابعاً، أن المجتمع المدنـى اكتسـب حتى الآن طابعاً دولياً معيناً يجعله جديراً بالاهتمام فى هذه المنطقة التى لم تُعرف حتـى الآن قوة مجتمعها المدنى.

غير أن المعنى الدقيق للمجتمع المدنى وما ينطوى عليه مازال غامضـاً فـى الشـرق الأوسط. ففى إيران، على سبيل المثال، المعنى الذى يفهم من المجتمع المدنـى أنـه "حكـم القانون" و "حكم الشعب" – وليس بالضرورة التعددية أو جماعات المصـالح ذات الاهتمـام المتبادل مثل المفهوم الغربى لها. وفى بلدان أخرى يستخدم "المجتمع المدنى" للدعـوة إلـى انتخابات نزيهة، ومنح البرلمان مزيداً من السلطات، واستقلال الجماعات الإقليمية أو العرقيـة عن الحكومة المركزية، أو باعتباره غطاء لسياسات معارضة، بما فى ذلـك الإرهـاب. إن جماعات المجتمع المدنى فى كثير من نظم الحكم الأوتوقراطية الموجودة فى المنطقة غالباً ما تقتصر أنشطتها فى قضايا مثل البيئة – قضايا يمكن تناولها دون تهديد نظام الحكم الموجـود فى السلطة (على عكس جماعات المعارضة وحقوق الإنسان). ويستخدم الآن بعـض الذيـن أجريت مقابلات معهم فى الشرق الأوسط مصطلح المنظمات الحكومية – غـير الحكوميـة (GNGOs)، وهو تعارض فى المصطلحات مع دعاة المجتمع المدنى الأمريكيين الذين يتطلـب تعريفهم للمجتمع المدنى ألاَ يكون حكومياً، وهو ما يبدو أنه مصطلح جديد للكوربوراتية أكـثر قبولاً من الناحية الاجتماعية. هذا بالإضافة إلى أن جماعات المعارضة، فى كثير من البلـدان، تُنظم الآن باعتبارها "جماعات دراسة" أو "حركات مدنية" مستخدمة مظلة "المجتمع المدنـى"، فى التخفى أو "كواجهة" لأنشطتها السياسية التى قد تؤدى إلى عدم الاستقرار. وأصبح مفـهوم "المجتمع المدنى" الآن يحمل كثيراً من المعانى، والتدرجات، والمعانى الضمنية مما قد يفقـد

هذا المفهوم أى معنى محدد.

إن وجود الكثير من هذه المنظمات المستقلة بصورة أو بأخرى أمر مؤكد؛ كذلك من المؤكد أن هناك اهتماماً لا بأس به وقلق فيما يتعلق بالمجتمع المدنى. ولكن احتمال نجاح وبقاء كل هذه الجماعات والتزامها بالديمقراطية هو أمر غير مؤكد تماماً. فالمجتمع المدنى فى الشرق الأوسط مازال ضعيفاً بالمعدلات الغربية، من ناحية. ومن ناحية ثانية، أنه غالباً ما يستغل ويساء استخدامه من جانب نظم الحكم الموجودة فى السلطة لكى تقيم بدلاً منه نظماً كوربوراتية أو نظماً للمنظمات الحكومية غير الحكومية(!) التى ليس لها استقلال ذاتى أو القليل منه عن الدولة. ثالثاً، أنه مع ظهور المجتمع المدنى، فإن أقوى الجماعات كانت عادة هى تلك القائمة على أسس إسلامية أصولية ـــ لا تتماشى مع مفهوم معظم الأمريكيين للمجتمع المدنى. ورابعاً، أنه لا يبدو أن هناك أى ترابط، إلى الآن، بين ظهور المجتمع المدنى (أياً كان تعريفه) فى الشرق الأوسط وبين الديمقراطية. حقاً، وكما يستنتج كل من كامرافا Kamrava ومورا Mora أنه، "لو أن الموجة الأخيرة من الديمقراطية منذ أوائل الثمانينيات من القرن العشرين وحتى منتصفها كانت تتجه فى مسيرة عالمية، فهى إما أنها قد تخطت الشرق الأوسط تماماً أو أن عليها أن تبدأ فى تقديم نفسها فى المنطقة"[16].

ملاحظات

1. The issues are posed in *The Civil Society Debate in Middle Eastern Studies*, Near East Center Colloquium Series, with contributions by James Gelvin, Augustus Norton, Roger Gwen, and Diane Singerman.

2. Anwar H. Syed, "Islamic Models of Development," in Howard J. Wiarda (ed.), *Non-Western Theories of Development* (Fort Worth: Harcourt Brace, 1999), pp. 99–115.

3. Anwar Syed, "Democracy and Islam: Are They Compatible?" in Howard J. Wiarda (ed.), *Comparative Democracy and Democratization* (Fort Worth: Harcourt Brace, 2001), pp. 127–43.

4. Mahmood Monshipouri, "Islamism, Civil Society, and the Democracy Conundrum," *The Muslim World*, 57 (January 1997), 54–66.

5. Debbie Lovatt, "Islam, Secularism, and Civil Society," *The World Today* (August/September 1997), 226–28.

6. Mehran Kamrava and Frank O. Mora, "Civil Society and Democratization in Comparative Perspective: Latin America and the Middle East," *Third*

World Quarterly, 19, 5 (1998), 893–915.

7. Louis Cantori, "Civil Society, Liberalism, and the Corporatist Alternative in the Middle East," *Middle East Studies Association Bulletin*, 31, 1 (1997).

8. Robert Bianchi, *Unruly Corporatism: Associational Life in Twentieth Century Egypt* (New York: Oxford University Press, 1989).

9. Kamrava and Mora, "Civil Society and Democratization," pp. 894–95.

10. David Collier and Ruth Berins Collier, *Shaping the Political Arena: Critical Junctures, the Labor Movement, and Regime Dynamics in Latin America* (Princeton: Princeton University Press, 1991). This book has implications beyond its geographic focus.

11. Cantori, "Civil Society," p. 38.

12. Marsha Pripstein Posusney, *Labor and the State in Egypt* (New York: Columbia University Press, 1997).

13. Geneive Abdo, "How Moderate Islam Is Transforming Egypt," *The Washington Post* (November 5, 2000), p. B5; Diane Singerman, "Civil Society in the Shadow of the Egyptian State: The Role of Informal Networks in the Construction of Public Life," in Norton (ed.), *The Civil Society Debate.*

14. Thomas Cromwell, "Egypt Is a Police State," *International Herald Tribune* (May 29, 2001), p. 9.

15. *The Washington Post* (December 26, 2000), p. A1.

16. Kamrava and Mora, "Civil Society and Democratization," p. 893.

الجــزء الرابع

خــاتمــة

٨

هل المجتمع المدنى قابل للتصدير؟

النموذج الأمريكى والتنمية فى العالم الثالث

تنقسم هذه الخاتمة إلى أربعة أجزاء. الجزء الأول يلخص بصورة عامة المواضيع الرئيسية، والقضايا، والجدل المحيط بمناقشة المجتمع المدنى، والسبب فى أن هذا المفهوم على هذا القدر من الجاذبية والسبب أيضاً فى ضرورة الحرص لدى استخدامنا له. ويستعرض الجزء الثانى فى صورة مقارنة الأنماط الشائعة التى تبرز من دراسات الحالة التى تضمنها هذا الكتاب. ويشمل الجزء الثالث نقد عام "للمجتمع المدنى" الذى يُنظر إليه باعتباره "البلسم أو العلاج الحاسم السحرى لكل العلل" فى الدول النامية. والجزء الرابع يقدم بعض الخطوط الإرشادية البناءة للمنظمات غير الحكومية NGOs وواضعى السياسات العاملين على تنمية المجتمع المدنى.

ملخص

لقد أصبح موضوع المجتمع المدنى مثاراً لمزيد من الاهتمام فى السنوات الأخيرة. فقد قام الباحثون والدارسون ببحث جذوره التاريخية النظرية والفلسفية؛ وقامت الولايات المتحدة بإدماج متطلبات المجتمع المدنى فى كثير من برامج المعونة الخارجية وأيضاً فى سياستها الخارجية بوجه عام؛ ومثلما كانت لانا ترنر فى سترتها الضيقة تنتظر من "يكتشفها" فى الصيدلية المشهورة فى فيلم Hollywood and Vine، فإن المؤسسات ووكالات الإقراض

الدولية قد استقرت على المجتمع المدنى باعتباره آخر "اكتشاف" لها لحل مشاكل العالم. وبالمثل قام الكثير من المنظمات غير الحكومية بإدماج مفاهيم المجتمع المدنى فى برامجها؛ وتقوم بلدان العالم الثالث بالترويج للمجتمع المدنى على أنه يحمل معه آمالاً عظيمة فى مساعدة الدمقرطة وجهود التنمية القومية؛ ومازال آخرون ينظرون إلى المجتمع المدنى نظرة إجلال باعتباره "منقذاً للعالم"[1].

ويمكن للمرء أن يتفهم بسهولة أسباب الجاذبية التى يتمتع بها المجتمع المدنى، ولا سيما بالنسبة للباحثين؛ والمؤسسات، ودعاة السياسة، ومجتمع المنظمات غير الحكومية. أولاً، لأن مصطلح المجتمع المدنى له وقع خاص على الأذن: فهو يبدو شيئاً نبيلاً، غير حزبى، مهتم بالمواطن، يتسم بالمشاركة، وديمقراطى؛ إذن من الذى يمكنه أن يجادل فى مثل هذه المزايا؟ وثانياً، أن المجتمع المدنى يستحضر صوراً من الماديسونية Madisonian والتعددية التوكفيلية Tocquevillian، واجتماعات مجلس المدينة، والمشاركة الشعبية، والكوابح والتوازنات، وتنافس جماعات المصالح متعارضة الولاءات والمنسجمة فى نفس الوقت، والسياسات العامة الديمقراطية. والانطباعات لدى معظمنا عن المجتمع المدنى تشمل اتحادات لعبة البولينج، وفرق كرة القدم، وفرق الكشافة للبنات والصبيان، وجمعيات سكان الحى، واجتماعات مجلس المدينة، والمساومة الجماعية السلمية والمنسجمة[2]. كل هذه الجماعات تستحضر انطباعات مواتية لدى أعضاء الكونجرس الأمريكى، والجمهور، وواضعى السياسات.

والسبب الثالث فى جاذبية المجتمع المدنى يرجع إلى أنه يحمل فى طياته الوعد بإبعاد عملية وضع السياسات عن أيدى الحكومات التى غالباً ما تكون فاسدة، وعن بيروقراطياتها المرتشية، وعن المنظمات الدولية "الشريرة" مثل منظمة التجارة العالمية (WTO) أو صندوق النقد الدولى (IMF)، ووضعها مباشرة فى أيدى منظمات شعبية، أو "الشعب". رابعاً (وهذا لا يستنفد القائمة بأى حال من الأحوال)، أن المجتمع المدنى له شعبية لأنه يبدو "مثلنا تماماً" أو على الأقل ما نتصور أن نكون عليه: ديمقراطيون، ذوو توجه شعبى، مشاركون، وتعدديون. إنه يبدو كمفهوم يتجنب كل الأشياء السيئة المنتسبة إلى أمريكا (تأثير الأموال على السياسة، والتنازع بين الفرعين التنفيذى والتشريعى فى الإدارة الأمريكية، أو البيروقراطية الموضوعية، وما إلى ذلك) ولاستعادة ذلك الشكل القديم والأكثر نقاء للمشاركة الشعبية، والتوازن بين جماعات المصالح، والديمقراطية المباشرة. وهكذا اتخذ المجتمع المدنى كل مقومات التجديد المدنى، وهو ما يبدو أنه إعادة اكتشاف للصفات الأفضل والتى فقدناها منذ

زمن بعيد، بل وصل أيضاً فى بعض الأماكن إلى ما يشبه الحملة الدينية والعودة إلى الوضع السابق[3]؟.

فعلى مدى العقدين الأخيرين أدرك واضعو السياسات أيضاً أهمية المجتمع المدنى وتشبثوا به باعتباره أداة للسياسة الخارجية. فعلى سبيل المثال، استخدمت حكومة الولايات المتحدة وغيرها من الحكومات، خلال حقبتى الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين، منظمات المجتمع المدنى الناشئة للمساعدة فى الإطاحة بنظم حكم استبدادية سيئة السمعة (ماركوس، دوفالييه، الخ.) ذلك بالإضافة إلى أنه، من خلال منظمة التضامن Solidarity وغيرها من المنظمات، أمكن إسقاط نظم الحكم الشيوعية فى أوروبا الشرقية. وقد اعتادت منظمات المجتمع المدنى، مع إدراكها عجز وفساد الحكومات المركزية، على أن تأخذ على عاتقها تنفيذ السياسات فى مجالات مثل تنظيم الأسرة، والتعليم، والحفاظ على البيئة، والدمقرطة. وأثبت المجتمع المدنى أنه وسيلة "للتفكير على نطاق العالم والتنفيذ على النطاق المحلى" فى العديد من الجبهات المتعلقة بالسياسات؛ كما أثبت المجتمع المدنى أنه أداة مفيدة فى توجيه برامج المساعدات الأمريكية وغيرها من المساعدات الأجنبية. وعندما لم يكن هناك وجود للمجتمع المدنى فى كثير من بلدان العالم الثالث، فإن الولايات المتحدة، بما فيها الحكومة، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، والمؤسسات، وجماعات المجتمع المدنى الأمريكية، كانت تنشئ مجتمعاً مدنياً، وتقدم له المساعدة، بل كانت تبتدعه أيضاً، وذلك بطبيعة الحال من أجل أغراضها القومية الخاصة وأيضاً لاعتقادها بأنه يساعد الديمقراطية فى العالم الثالث. ونحن نجد، فى كل ما طرحناه بالفعل من تعليقات، أسباباً عدة لأن نبدأ فى الشعور بالقلق إزاء قضية المجتمع المدنى.

ويثير ذلك الجانب الأخير قضية مألوفة فى واشنطن. ذلك أنه كلما كان لمفهوم مثل المجتمع المدنى تلك الإيجابيات الكثيرة، ويحقق شعبية وإجماعاً واسع النطاق، ويحقق فيما يبدو هذا العدد الكبير من الأهداف الإيجابية (الإطاحة بالحكومات الاستبدادية والشيوعية على حد سواء)، فإنه يتعذر، على الفور، على السياسيين مقاومة جاذبيته. وهكذا يتم تسييس المفهوم واستخدامه فى أغراض ليست هى المقصودة. وبالفعل تشبثت بهذا المفهوم كل من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، ووزارة الخارجية، ووزارة الدفاع، ووكالة المخابرات المركزية CIA، والبيت الأبيض، والكونجرس، وكثير غيرها. كما تشبثت بالمفهوم أيضاً منظمات وهيئات مثل الوقف القومى للديمقراطية، ومعاهد الشئون الدولية للحزبين الجمهورى

والديمقراطى، ومؤسسات فورد وماك آرثر، ولجان الدراسات فى واشنطن، والعديد من جماعات حقوق الإنسان والجماعات الدينية. أصبح "المجتمع المدنى" صناعة نمو. وعندما يحدث ذلك، فإن المفهوم ذاته وأهدافه تتعرض لمخاطر التحريف الميئوس منه. كما أنه يتعرض لمخاطر سقوطه ضحية لنفس الدائرة المفرغة فى السياسات والتى مر بها فى الماضى الكثير من البرامج ذات الأهداف الطيبة ـــ الإصلاح الزراعى، تنمية المجتمع، تنظيم الأسرة، الاحتياجات الإنسانية الأساسية، والتنمية المستدامة ـــ تلك الدائرة المتمثلة فى: اهتمام بالغ وحماس فى البداية، يليها تسييس لهذه البرامج وتشويهها، ينتج عنه إحباط وخيبة أمل، يصل إلى حد التلاشى فى نهاية الأمر (ولكنه لا يصل أبداً إلى *اختفاء* كامل، لا ننسى أن *هذه برامج حكومية وبيروقراطية*). من وجهة نظرى أن المجتمع المدنى، مثله فى ذلك مثل تلك العلاجات الحاسمة الأخرى، قد استنفد مرحلته الرومانسية والحماسية ووصل الآن مفترق الطرق إما الانهيار وإما أن يحدث له تقييم أكثر واقعية.

إن القضايا تصبح أكثر تعقيداً بمجرد انتقال المفهوم إلى الخارج. أولاً، وكما رأينا، إن مفهوم المجتمع المدنى يختلف معناه فى المجتمعات والثقافات المختلفة عن معناه بالنسبة للأمريكيين المعتنقين لفلسفات لوك Locke وتوكفيل Tocqueville، وماديسون Madison. ثانياً، *إن شكل* هذا المجتمع المدنى قد يختلف فى البلدان المختلفة اختلافاً كبيراً عن النموذج الأمريكى ـــ وهذه الأشكال ليست كلها بأى حال من الأحوال ليبرالية، وتعددية، وديمقراطية. ثالثاً، إن هناك أموالاً متداخلة فى القضية ـــ وهى غالباً مبالغ كبيرة ـــ وهناك جماعات من الانتهازيين فى الولايات المتحدة وفى الخارج فى انتظار فرصة الاستفادة من ذلك السخاء الذى يمنح الآن لمشروعات المجتمع المدنى. وغالباً ما يكون أولئك الانتهازيون هم أنفسهم الذين استنزفوا من قبل معونات الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية والمشروعات التى تحتضنها الولايات المتحدة ـــ الإصلاح الزراعى، تنمية المجتمع، الخ. ـــ دون أن يحققوا الكثير فى طريق الإصلاح. ورابعاً، أنه عندما تراقب الحكومات المضيفة أنشطة المجتمع المدنى، والتى هى بطبيعتها غالباً ما تكون أنشطة معارضة، وخارجة عن نطاق سيطرة الدولة، وليبرالية ـــ تعددية وفقاً للنموذج الأمريكى، فإن فى ذلك مدعاة كبيرة لفرض السيطرة عليها، وتنظيمها والتدخل فى عملية اختيارها، وطردها، أو قمعها. وقد استخدمت النخبة والحكومات الوطنية فى أمريكا اللاتينية، وشرق آسيا، وأماكن أخرى ومازالت تستخدم *الكوربوراتية* كوسيلة لتسخير جماعات المصالح التعددية والسيطرة عليها؛[4] والآن، وبعد أن بدأت أشكال

تعبر عن نوع من الليبرالية الجديدة تحل تدريجياً محل الكوربوراتية على المستوى القومى فى كثير من البلدان، فقد تم إحياؤها على المستوى المحلى حيث يتزايد الاتجاه إلى مطالبة جماعات المجتمع المدنى بأن تسجل نفسها رسمياً، وأن تفصح عن أسماء أعضائها، ومصادر تمويلها، وأن تسعى إلى الاعتراف بها اعتبارها "شخصية قانونية" من قبل السلطات المحلية، وهو ما يحمل فى طياته إمكانية عدم الاعتراف بها، ومن ثم، تعرضها للقمع إذا ما تمسكت بالقيام بأنشطتها.

وعندما اقترحت فى البداية فكرة مشروع هذا البحث عن المجتمع المدنى المقارن، كان الهدف الأساسى له موجه إلى التوصل إلى مقترحات من شأنها تفكيك الهياكل الكوربوراتية التى وجدناها سائدة فى مناطق العالم الثالث المختلفة التى أجريت عليها الدراسة، ثم الانتقال سريعاً تجاه المجتمع المدنى الديمقراطى، التعددى بحق. وتظل تلك هى الأهداف المطلوب تحقيقها على المدى البعيد. غير أنه فى أثناء عملية البحث أصبح من الواضح أن تفكيك السيطرة الكوربوراتية على أنشطة جماعات المصالح بسرعة أكبر مما يجب أو بطريقة مندفعة قد يؤدى فى معظم البلدان إلى زعزعة الاستقرار وربما يصل الأمر إلى حد الفوضى والتفكك. وبدلا من ذلك فإن البحث يقترح أنه يتعين النظر إلى الكوربوراتية على أنها نظام انتقالى ما بين الاستبدادية والديمقراطية. ويجب النظر إلى الكوربوراتية فى أكثر أشكالها اعتدالا، كما فى كوريا الجنوبية وتايوان والبرازيل، والمكسيك، ونأمل فى مصر أيضا، باعتبارها وسيلة لسد الفجوة تدريجيا للانتقال إلى الديمقراطية والمجتمع المدنى ولكن دون أن يؤدى ذلك إلى عدم إمكانية السيطرة على الحكم والانهيار. إن معظم البلدان بحاجة إلى شق طريقها بـ .. س.. هـ.. و.. ل.. ة نحو الديمقراطية والمجتمع المدنى، وإلى إقامة أساس اجتماعى اقتصادى متين، وبعد ذلك تخفف تدريجيا من قبضة السيطرة. ومن ثم، فإنه بدلا من تفكيك الكوربوراتية فى معظم بلدان العالم الثالث، فإنه ينبغى اعتبارها مرحلة وسطى انتقالية على طريق الديمقراطية والتعددية، والتوازن الدقيق الذى يتطلب معالجة دقيقة، أساسا من قبل المسئولين والسياسيين داخل هذه البلدان الذين هم على علم دائما بالأوضاع السياسية الدقيقة لبلادهم أفضل من الأمريكيين أو المسئولين الدوليين الذين يقدمون إليهم المشورة.

وتشير هذه الاستنتاجات الأولية إلى ضرورة توخى الحذر فى حماسنا تجاه المجتمع المدنى. إذ يبدو أن ما بدأ كمفهوم نبيل والخوض فيه يدعو إلى الفخر، ينتهى الأمر به كما انتهى بالعلاجات الحاسمة التى سبق الإشارة إليها، إلى دورة حياة مألوفة: شعبية وحماس فى

البداية، قبول على نطاق واسع، وبعد ذلك تسييس، وتشويه، ثم انحسار. ومن وجهة نظرى أرى أن المجتمع المدنى قد شارف الآن على تلك التحولات الأكثر واقعية ولكنها فى نفس الوقت محبطة ومنزلقة إلى أسفل. ومن ثم فإننا ندعو إلى معالجة حذرة وحكيمة لموضوع المجتمع المدنى بدلاً من ذلك الحماس المبالغ فيه.

أنماط من دراسات الحالة

دراسات الحالة التى يحتويها هذا الكتاب لها فى حد ذاتها نتائجها الخاصة بها؛ ولكن قد يكون الأكثر فائدة للقارئ فى هذه المرحلة الإشارة إلى *الأنماط العامة* التى نخرج بها من دراسات الحالات التى قدمت.

النتيجة الأولى هى أنه فى كل البلدان والمناطق التى تمت دراستها، حدث نمو ذو شأن وقوى فى عدد وكثافة المجتمع المدنى على مدى العشرين أو الثلاثين عاماً الأخيرة، وأنه مع أخذ كل شيء فى الاعتبار كان ذلك فى صالح إقامة ونشر الديمقراطية والتعددية.

ثانياً، تكشف دراسات الحالة تنوعاً هائلاً فى أنواع، ونماذج، وأولويات، والأسس الثقافية والفلسفية، والمستويات الإنمائية، وأنظمة المجتمع المدنى والعلاقات بين الدولة والمجتمع. وكان التاريخ، والثقافة، والدين، فضلاً عن مستويات التنمية الاجتماعية الاقتصادية، جميعاً عوامل مهمة فى تفسير ذلك التنوع فى المجتمع المدنى. وليس هناك مقاس موحد يناسب الجميع، وليس كل منظمات المجتمع المدنى تتمتع تلقائياً وعالمياً أو بحسب تعريفها بفائدتها للديمقراطية، والاستقرار والتعددية. والكثير من ذلك سيأتى فيما يلى.

ثالثاً، أن نمو المجتمع المدنى كان عاماً وشاملاً ولكنه نال اهتماماً خاصاً خلال أوقات الأزمات أو التحديات: النضال من أجل الديمقراطية فى أمريكا اللاتينية، الحركات المناهضة للحكم الاستبدادى فى آسيا، النضال ضد الأبارتيت فى جنوب أفريقيا، والنضال من أجل الحرية والديمقراطية فى أوروبا الشرقية. وكان الوضع دائماً أنه ما دامت الجماعات الأخرى (الأحزاب السياسية وما شابه ذلك) غير معترف بها شرعاً، فإن المجتمع المدنى ذا التوجه المعارض يمثل المعارضة الوحيدة أو الرئيسية للحكم الدكتاتورى، ومن ثم فقد اجتذب مساندة واسعة النطاق.

رابعاً، انه فى المراحل المبكرة لظهور المجتمع المدنى، يكون الدعم والتمويل الأجنبى

أساسياً. فالجهات المانحة ووكالات المساعدات الأجنبية، ليست أمراً جوهرياً فى مساعدة المجتمع المدنى فحسب، بل إنها أيضاً أنشأت المجتمع المدنى بالفعل لخدمة أهداف سياستها الخارجية الخاصة إلى جانب خدمة أهداف المجتمع المحلى، وهنا تكمن المشكلة الكبرى.

خامساً، أنه بمجرد حل تلك الأزمة المبكرة أو مواجهة التحدى وتحقيق الأهداف (الديمقراطية، الحرية، إنهاء الأبارتيت)، فإن نمو المجتمع المدنى يبدأ فى الانهيار السريع. والقضية تخف حدتها، والجهات المانحة والمساندة الدولية تفقد اهتمامها، وقادة الجماعات المعارضة السابقة والكثير من أعضائها يحصلون على وظائف بطريق المحسوبية فى الحكومة الجديدة، والأحزاب السياسية المحظورة فى السابق وجماعات المصالح الأكثر تنظيماً تؤكد أهميتها وعادة ما يتولون برامج العمل ويضطلعون بمهام مناصرى حركات المجتمع المدنى المبكرة.

سادساً، أنه يوجد ثمة علاقات متبادلة واضحة بين الثقافة السياسية والمجتمع المدنى: الولايات المتحدة والأمم الأخرى التى هى نتاج للمؤسسات والثقافة السياسية البريطانية، يغلب عليها وجود مجتمعات قوية ودول ضعيفة؛ وعلى العكس، يغلب على آسيا، وأمريكا اللاتينية، والمجتمعات الأفريقية، أو على الأقل ما يطمح إليه، نظم قوية للدولة ولكن مجتمع مدنى ضعيف. والمجتمع المدنى فى الدول الإسلامية مازال يغلب عليه الضعف بل وحتى قد لا يكون موجود تقريباً.

سابعاً، أن هناك أيضاً ارتباط بين المجتمع المدنى ومستويات التنمية الاجتماعية الاقتصادية: فالبلدان الأكثر نمواً اجتماعياً واقتصادياً يغلب أن يكون المجتمع المدنى فيها أكثر قوة، وصلابة.

ثامناً، يبدو أنه يوجد انحياز طبقى فى تطوير المجتمع المدنى: ففى مراحله المبكرة يتم حشد عدد من الحركات من الطبقة الدنيا أو الجماهيرية؛ وفى المراحل التالية، يغلب هيمنة الطبقة الوسطى والعناصر النخبوية على المجتمع المدنى.

تاسعاً، وهى سمة غالباً ما تسير بالتوازى مع هذا التطور الأخير، أن تتجه الدولة إلى إعادة فرض القيود على جماعات المجتمع المدنى والسيطرة عليها والتدخل فى عملية اختيارها. وبمعنى آخر، أن الكوربوراتية، بعد أن أصبحت الآن أكثر وضوحاً تنحو إلى تأكيد وجودها، وغالباً ما يكون ذلك على حساب الترابط الحر.

عاشراً، ومع ذلك وحتى مع إعادة تأكيد الكوربوراتية، فهناك اتجاه لأن نتمتع بقدر أكبر

من الحرية، والتعددية، والانفتاح، أكثر مما كان فى ظل نظام الحكم الاستبدادى السابق. قد تكون الكوربوراتية والتعددية، وسيطرة الدولة والترابط الحر، موجودة فى *نفس الوقت*، فى تعايش غالباً ما يكون غير مريح ولكنها دائماً علاقة ديناميكية.

والحادى عشر، إن ما يراه المرء فى الوقت الحالى هو خليط غير عادى من جماعات المجتمع المدنى: بعضها يتمتع باستقلال حقيقى عن الدولة ويساند الديمقراطية وحقوق الإنسان، والبعض الآخر معاد بصراحة لتلك الأهداف، وبعضها مازال على النمط الكوربوراتى وتختاره الدولة وتسيطر عليه، ثم هناك أيضاً تلك الشراكات الجديدة المركبة ما بين القطاع العام والخاص أو بين الدولة والمجتمع.

عشرون سبباً للتشكك فى المجتمع المدنى

لئن كانت فكرة المجتمع المدنى لها وقع سار وسمعة طيبة، فإن ممارستها فى العالم الثالث، ولاسيما الجهود المبذولة من حكومة الولايات المتحدة ومن المنظمات غير الحكومية لتصديرها إلى الخارج، قد أسفرت بلا جدال عن نتائج مختلطة. ونحن نوضح هنا المشكلات العديدة المترتبة على السعى لتصدير المجتمع المدنى؛ وفى الجزء الأخير من هذا الفصل، سنعود إلى المواضيع الأكثر تفاؤلاً ونسعى إلى تقييم ما يمكن أن نعمله، وما لا يمكن أن نعمله، من أجل النهوض بالمجتمع المدنى.

(١) المجتمع المدنى كعلاج حاسم

على مدى عقود ومنذ أن بدأ اهتمامنا بالعالم النامى، استقرت المعونة الخارجية الأمريكية والمجتمع الدولى للمانحين على مجموعة متنوعة من "الحلول" لمشكلات العالم الثالث التى ثبت فيما بعد أنها مجرد محاولة تقديم علاجات شاملة لكل المشكلات. وكانت قائمة هذه العلاجات مألوفة لأى شخص ذى خبرة فى برامج المعونات الأجنبية منذ الستينيات من القرن العشرين: التحالف من أجل التقدم Alliance for Progress، النهوض بالبنية الأساسية، الإصلاح الزراعى، تنمية المجتمع، تنظيم الأسرة، الاحتياجات الإنسانية الأساسية، التنمية المستدامة، والآن المجتمع المدنى. وكانت هذه البرامج يحيط بها عادة فى البداية أمل ودعاية كبيرة، وتظل جيدة التمويل لفترة من الزمن، ثم تصطدم بعدها بالواقع المؤلم لسياسات بلدان

العالم الثالث وهيكلها الاجتماعى، أو أن المصالح سريعة الزوال والمتقلبة للجمهور والكونجرس الأمريكيين، يثبت أنها أقل نجاحاً من المتوقع، وتبدأ فى الانزلاق من القمة نحو الهاوية، تم تهمل فعلياً ولكنها لا تفكك تماماً أبداً لأن شبكات كاملة من المصالح البيروقراطية والخاصة نمت حولها، ويحل محلها فى نهاية الأمر علاج جديد. هل "المجتمع المدنى" مقبل على اجتياز نفس دورة الحياة؟ إن إحساسى الخاص يقول أنه فعلاً كذلك، وأنه حالياً، وبوصفه فكرة جديدة نسبياً، مازال يلقى قبولاً لدى الكونجرس، والمؤسسات، والمفكرين، والنشطاء، غير أن الدراسات الجادة الأولي بدأت ترد وبها نتائج مخيبة للآمال، ولذلك فإن هذا المفهوم قد يبدأ سريعاً (وربما يكون قد بدأ بالفعل) فى الانزلاق نحو الهاوية مثلما حدث لكثير مثله فى الماضى من أنواع العلاجات السريعة لكل المشكلات[5].

(٢) النظرية فى مقابل الواقع

إن تعبير المجتمع المدنى له وقع تجريدى رائع: الديمقراطية، التعددية، توجه نحو القطاع الخاص، مشاركة غير بيروقراطية، مبنية على أساس فلسفة توكفيل، وماديسون، أشبه باجتماعات البلدة فى نيو إنجلند المكتظة بالكادحين من المواطنين. غير أن الواقع غالباً ما يكون أقل من ذلك بكثير. فقد كان مفهوم "المجتمع المدنى"، لدى تطبيقه فى عدد كبير جداً من البلدان، ينظر إليه فى إطار كوربوراتى خاضع للدولة، وعلى أساس أنه وسيلة لاستنزاف أموال الجهات المانحة الدولية دون تقديم الكثير فى الطريق نحو الإصلاح، وباعتباره واجهة لممارسات سلطوية، أو وسيلة للسيطرة على الجماعات الاجتماعية والسياسية الجديدة ووضع قيود لها بدلاً من اعتباره وسيلة تؤدى إلى الدمقرطة الحقيقية. وهذه حالة تشاهد في كثير من البلدان.

(٣) المخاطر والفوائد

المجتمع المدنى مفيد بلا شك عندما يكون ناجحاً. ولكن ماذا لو أن نمو المجتمع المدنى والتعددية المنبثقة عنه قد أضعف سلطة الحكومة وصنع السياسة فى بلدان تكون قدرة الدولة فيها على تقديم خدمات عامة ضعيفة بالفعل، مثلما حدث فى إندونيسيا وربما فى الهند؟ أو أنه يؤدى إلى انهيار الدولة، مع عواقب مصحوبة بكوارث وتفكك وفوضى؟ وماذا لو أن المجتمع المدنى ظهر كبديل للأحزاب السياسية ومن ثم أدى إلى إضعاف هذه الأحزاب، وهو ما يعتقد

معظم المحللين السياسيين أنها أساسية تماماً لتحقيق الديمقراطية؟ وماذا لو أن المجتمع المدنى قوض الصيغ التقليدية ولكن المجرّبة على مر السنين لروابط وتجمعات المصالح المشتركة (القبائل، علاقات التبعية، جمعيات الطوائف الخاصة، الجماعات العرقية المؤتلفة)، مما يؤدى بالمجتمعات إلى أسوأ ما يمكن فى العالم: أن تقوض تجمعات المصالح المشتركة القديمة قبل أن تتاح لتجمعات المجتمع المدنى الجديدة الفرصة لكى تستقر فى المجتمع.

(٤) الأشكال المتنوعة للمجتمع المدنى

الكثيرون منا يعرفون ماذا نعنى بالمجتمع المدنى: أن يكون ليبرالياً، تعددياً، توكيفيلياً Tocquevillian، ديمقراطياً، وتشاركياً. غير أن بحثنا النظرى قد سلط الأضواء على المفاهيم المتعددة للمجتمع المدنى: أن يكون شمولياً، استبدادياً، كوربوراتياً، قائماً على فلسفات روسو، ولوك. والأخير منها فقط هو الذى يتواءم مع النموذج الليبرالى الذى نفضله. والشكل الأكثر شيوعاً فى العالم النامى مازال هو الشكل الكوربوراتى (الذى تنظمه الدولة، وتسيطر عليه رسمياً)، مع بعض الأفضلية للحل القائم على تعاليم روسو (الحكم المباشر، بدون وسطاء) المقترن (غالباً تحت الضغوط الأجنبية) عادة بالإذعان على مضض للنموذج القائم على آراء لوك وماديسون. هذا بالإضافة إلى أن هناك أشكالاً كونفوشيوسية، وبوذية، وإسلامية وغيرها كثير من الأشكال غير الغربية والمحلية للمجتمع المدنى، ومجموعة أخرى مختلطة بين هذه الأشكال وبين الأشكال المستوردة من الغرب أو التى تتداخل معها. ويجب ان نتوقف عند النتائج المختلفة التى تسفر عنها هذه الأشكال المختلفة من المجتمع المدنى قبل الاندفاع كثيراً فى طريق المجتمع المدنى. كما أنه فى كثير من البلدان تتعايش الأشكال الليبرالية، والكوربوراتية، وغير الديمقراطية، والانفصالية للمجتمع المدنى فى نفس الوقت فى خليط ذى فعالية كامنة وقابلية للانفجار والتفكك.

(٥) المجتمع المدنى غير الديمقراطى:

مفاهيم متنوعة "للمجتمع المدنى"

النقطة السابق ذكرها شديدة الأهمية ومن ثم تستحق تكرارها مرة أخرى فى إطار آخر. إن تنمية المجتمع المدنى لن تؤدى بالضرورة، وبصورة حتمية، أو شاملة إلى مزيد من الديمقراطية، أو الليبرالية، أو العدالة الاجتماعية. والنتائج المقبولة ظاهريا بنفس القدر على

الأقل هى نتائج استبدادية، وسلطة متركزة فى يد الدولة، وكوربوراتية، وقائمة على تعاليم روسو. ناهيك عن النتائج غير الديمقراطية الإسلامية، والكونفوشيوسية، والعرقية، ونظم التبعية. بل هناك احتمال أكبر لقيام نظم مختلطة أو مشتركة يقوم فيها النخبة أو أولئك الموجودون فى السلطة بالمناورة والتلاعب لإرضاء الدوائر الانتخابية المختلفة، وذلك بالسماح فقط بما يكفى من المجتمع المدنى لإرضاء الجهات المانحة الدولية والجماعات الاجتماعية فى الداخل، ولكن دون أن تصل إلى حد تهديد سلطة النخبة أو وضعها.

ويخلص البحث إلى أن تلك واحدة من المشكلات الأساسية فى جهود تصدير المجتمع المدنى. وتكشف المقابلات التى أجريتها أن كل المسئولين فى الحكومة الأمريكية والمنظمات غير الحكومية تقريباً المشاركين فى الترويج للمجتمع المدنى فى الخارج لديهم فكرة ضيقة الأفق، ومحدودة، وخاصة للغاية للمجتمع المدنى قائمة على تجربة خاصة بالولايات المتحدة. وهذه الفكرة، بطبيعة الحال، قائمة على أفكار لوك، وماديسون، وتوكفيل، ومفهوم أمريكى خالص للمجتمع المدنى المألوف لدينا جميعاً لأنه جزء من التقاليد الأمريكية التى نشأنا عليها جميعاً. ولكن عندما اقترحنا أننا بحاجة إلى التعرف أيضاً على الأشكال الكونفوشيوسية، والإسلامية، والمتسمة بعلاقات التبعية، والقائمة على تعاليم روسو، والكوربوراتية، وغيرها من الأشكال "الغريبة" للمجتمع المدنى، فإن المسئولين الأمريكيين يشعرون بالضياع تماماً. ذلك أنه يتعذر عليهم تصور شكل للمجتمع المدنى يختلف عن الصيغة الأمريكية الخاصة منه. ولذلك فإنهم عندما يصطدمون بالأشكال غير الغربية أو الأشكال المختلطة المختلفة، تصيبهم الحيرة ولا يفعلون سوى اللجوء من جديد إلى النموذج الأمريكى، الذى ربما لا يكون ملائماً للأوضاع المختلفة فى العالم الثالث، ويلقون باللوم على الدولة المعنية لفشلها فى التعايش مع نظام أمريكى الطابع صممناه لهم أو لأنها لا تتقدم بالسرعة الكافية تجاه الهدف المنشود. من المؤكد أن رد الفعل على هذا النحو لن يسفر فقط عن فشل وإحباط لكافة الأطراف (الولايات المتحدة والمسئولين فى البلد المضيف) بل أنه أيضاً يتعدى ذلك إلى المجازفة بتدمير البلدان ذاتها التى نسعى إلى مساعدتها وزعزعة الاستقرار بها.

(٦) تعددية محدودة؛ غموض ومعان مختلفة لمصطلح "المجتمع المدنى"

مع التقدم الذى حدث فى أمريكا اللاتينية، وآسيا، وغيرهما من مناطق العالم الثالث، خرجت

إلى الوجود جماعات اجتماعية وسياسية جديدة، بما فى ذلك عناصر من رجال الأعمال والتجارة، وتوسعت الطبقة الوسطى، ونقابات العمال، والمرأة، والفلاحين، وعناصر من السكان الأصليين، وغيرها. غير أنه فى معظم هذه البلدان مازالت هذه التعددية غالباً محدودة، وتفرض عليها السيطرة، والقوانين، وليست التعددية المتحررة من كل القيود، والتى تتمتع بحرية التسيير، وغير المحكومة بالقوانين، التى تصل إلى حد الفوضوية التى يتسم بها المجتمع السياسى فى الولايات المتحدة. وحتى فى نظم الحكم الحديثة العهد بالديمقراطية، مازالت جماعات المجتمع المدنى مطالبة دائماً بالحصول على اعتراف الدولة بها، ومنحها الصفة الشرعية والترخيص من الدولة، وهذا، بالطبع، غير ديمقراطى إلى حد بعيد. كما أن معظم دول العالم النامى لا تمارس ذلك النوع من الضغوط لجماعات المصالح التعددية الموجودة فى الولايات المتحدة. ولذلك فإنه فى الوقت الذى نرحب كثيراً بالمزيد من التعددية فى هذه المجتمعات، فمازلنا بحاجة إلى الاعتراف بأن هناك درجات وتدرجات للتعددية، وأن بعض الجماعات لديها تنظيم أفضل وأنها أكثر نفوذاً من البعض الآخر، وأن البعض منها، وغالباً فى قطاعات اجتماعية أكبر، ليس لها تنظيم أو ليس لها تمثيل على الإطلاق.

تؤكد الفقرة المذكورة آنفاً مشكلة أساسية: أن هناك غموضاً ومعان كثيرة مميزة لمفهوم المجتمع المدنى. فالأمريكيون متفقون على أن المجتمع المدنى، على طريقة ماديسون، وتوكفيل، وتعددية جماعات المصالح، يعنى شبكة من الحياة الترابطية المستقلة عن الدولة وتقف كوسيط بين الدولة من جهة والأسرة أو الفرد من جهة أخرى، مجموعات تتنافس بحماس فى المجال العام. غير أنه فى مجتمعات أخرى يعنى شيئاً مختلفاً تماماً. وقد رأينا فى هذه الدراسة تعريفات تتراوح ما بين "حكم القانون،" و"الانتخابات التنافسية"، و"فصل السلطات،" إلى "القبلية،" و"الشخصية العرقية،" و"علاقات التبعية" وكثير غيرها. وهكذا فإننا حين نتحدث عن "المجتمع المدنى"، فإن الأمريكيين وبقية العالم غالباً ما يتحدثون عن معان، ومفاهيم، ومدلولات مختلفة تماماً. كما أن الثقافات الأخرى تعطى للمجتمع المدنى أولوية مختلفة ــ وغالباً ما تكون أقل ــ مما يعطيه الأمريكيون له. وثمة نقطة أخيرة وحاسمة هى أن معظم المجتمعات الأخرى ترى دوراً أعظم للدولة فى تنظيم أنشطة جماعات المصالح مما يعطيه لها الأمريكيون ولا يرون أن هناك تلك الحاجة الملحة "للاستقلال عن الدولة" كما فى التعريف الأمريكى. وفى ضوء هذه الاختلافات، فإنه من الواضح أنه سيكون من العسير الاتفاق على مدلول مشترك للمجتمع المدنى، ناهيك عن الاتفاق على جدول أعمال مشترك

للسياسات للترويج لمثل هذا المفهوم الغامض.

(٧) انحيازات المجتمع المدنى

هناك الكثير من نزعات الانحياز فى الأدبيات عن المجتمع المدنى وفى أنشطة جماعات المجتمع المدنى؛ وسوف نعدد هنا فقط القليل منها. أولاً، أن الهيئات الأجنبية، وجماعات الجهات المانحة، وأقوى دعاة المجتمع المدنى يغلب عليها بشدة الليبراليون، والنشطاء المرتبطون بالحزب الديمقراطى فى الولايات المتحدة، برغم أن الجمهوريين قد يؤيدون هذا المفهوم أيضاً. وليس هناك بطبيعة الحال خطأ فى الحزبية بشرط أن نعترف بأنها كذلك. ثانياً، أن الحركات التى تساندها هذه الجماعات فى الخارج تميل ليس فقط لأن تكون بالمثل ليبرالية، وغالباً راديكالية، ونشطة، ويسارية، بل أيضاً معارضة ومناهضة للحكومة كما جاء تقريباً فى تعريف المجتمع المدنى. وأن تعرف هذه الحركات بمثل هذا النشاط المناهض للحكومة، والذى قد يكون مبرراً أو غير مبرر وغالباً ما يكون نوعاً من الجمع الغامض بين الاثنين، يعتبر أمراً فى غاية الخطورة بالنسبة للجماعات الخارجية وقد يؤدى إلى قمع أنشطة برامجها، أو إيقافها، وطردها، والمبالغة بشكل عام فى تسييس أنشطة برامجها. وثمة نزعة انحيازية ثالثة هى الأنشطة التى تقوم بها هذه الجماعات الخارجية، وغالباً ما تكون ساذجة وسليمة النية ولكنها أحياناً تكون أيضاً مدمرة عندما تتدخل فى الشئون الداخلية للأمم الأخرى. ولدينا مثال درامى لذلك، حيث تعاطفت كثير من المنظمات غير الحكومية الأجنبية التى كانت تعمل فى ولاية تشياباس Chiapas المكسيكية وساعدت حركة *زاباتستا* الثورية؛ وقد حاولت الحكومة المكسيكية التدخل فى تنظيمها والسيطرة عليها بالأسلوب الكوربوراتى الكلاسيكى (وهو أمر يتعذر تطبيقه مع الجماعات ذات القواعد الخارجية فى أثناء قيامها بعمليات الدمقرطة والتحرر، وفى ظل المراقبة المشددة من وسائل الأعلام فى نفس الوقت)؛ ثم استسلمت فى نهاية الأمر فى ازدراء وطردت الكثير من هذه المنظمات من البلاد. ولم تكن تلك خطوة للأمام بالنسبة للمجتمع المدنى. وهناك أمثلة عديدة على استخدام المنظمات غير الحكومية الأجنبية أو الحكومة الأمريكية للجماعات المحلية، والممولة غالباً من الولايات المتحدة، للتدخل فى الشئون الداخلية للأمم الأخرى، واستخدامها دائماً تقريباً كوسيلة للتأثير فى الأحداث السياسية فى تلك البلدان[6].

(٨) من الذين نضمهم

إن مفهوم المجتمع المدنى لدى معظمنا أنه يضم جماعات الفلاحين، واتحادات العمال، وجماعات المرأة، وربما الأحزاب السياسية، وجماعات الأحياء والمحليات، ومنظمات حقوق الإنسان و– قبل كل هؤلاء – اتحادات كرة البولينج[7]! ولكننا إذا عرفنا المجتمع المدنى، كما يجب علينا أن نعرفه، باعتباره *كل* الجمعيات الوسيطة بين الدولة والمواطنين، فإنه ينبغى علينا أن نضم إليه جماعات رجال الأعمال، والقطاعات الأوليغاركية، والقطاعات شبه العسكرية، ورجال حرب العصابات، وبارونات المخدرات، وبالتأكيد الكنيسة الرومانية الكاثوليكية فى أمريكا اللاتينية (لم تكن تاريخياً "مجرد" جماعة مصالح، ولكنها كانت جزءاً من هيكل الدولة) بالإضافة إلى حركات العُنصرة الدينية (البنتيكوستال Pentecostal) الآخذة فى التزايد. والآن دعونا نزيد الموضوع تعقيداً بأن نضم تلك الجماعات المكروهة مثل حليقى الرؤوس الأوروبيين والميليشيات أو جماعة كوكلوكس كلان فى أمريكا الشمالية، والعنصريين فى جنوب أفريقيا، والأصوليين الإسلاميين الإرهابيين، والحركات العرقية العنيفة والانفصالية.

بل إن هناك قضية أكثر تعقيداً تمثلها العرقية والقبلية الأفريقية، وجمعيات الطوائف الخاصة الهندية، وشبكات الرعاية فى أمريكا اللاتينية. كل واحدة من هذه الجماعات ضيقة الأفق و"تقليدية" إلى حد ما، وربما كان من الأفضل لنا اعتبارها من نفايات التاريخ حتى نستطيع الترويج لعمليات التحديث. ومع ذلك فإن القبلية الأفريقية كثيراً ما تقدم الخدمات العامة والاجتماعية الوحيدة الموجودة فى كل المجتمعات؛ إذ أن جمعيات الطوائف الخاصة فى الهند أصبحت أشبه بجمعيات المصالح الحديثة والأحزاب السياسية؛ كما أنه بدون شبكات الرعاية "لتزييت" الآلة الحكومية فإن الكثير من حكومات أمريكا اللاتينية، ودول الشرق الأوسط، وأفريقيا، وجنوب شرق آسيا (بالإضافة إلى لويزيانا، وأركانساس، وعدد قليل من الولايات) قد تنهار. خلاصة القول، أن هناك تنوعاً كبيراً فى جماعات المجتمع المدنى بما فى ذلك الكثير من تلك الجماعات المكروهة سياسياً بصفة خاصة أو التى نعتبرها من العهد الماضى أو التى تستخدم العنف، أو المدمرة أو الكريهة. ومن الناحية الأخرى، يتعين النظر إلى المجتمع المدنى كما ننظر إلى الديمقراطية: إن كان ذلك هو ما تريده، فإن عليك أن تكون مستعداً لقبول ما تسفر عنه العملية حتى وإن أسفرت عن نتائج على شكل جماعات قد تجدها بغيضة.

(٩) إضعاف الدولة؟

إن مفهوم المجتمع المدنى يعنى ضمناً الحد من سلطة الدولة؛ هذا بالفعل هو الغرض منه: تطوير وسطاء بين الدولة ومواطنيها من شأنهم كبح جماح احتمال الجنوح إلى ممارسة سلطات دكتاتورية. ومع ذلك، فإن المشكلة فى كثير من البلدان النامية لم تعد وجود سلطات مبالغ فيها للدولة (مثلما كانت فى السبعينيات من القرن العشرين فى ظل نظم الحكم الاستبدادية) ولكن وجود دولة ضعيفة، ومتخلفة، ومن ثم غير فعالة، مثلها فى ذلك مثل المؤسسات الأخرى فى المجتمع بل والمجتمع المدنى ذاته. والكثير من حكومات دول العالم الثالث، التى تبدو ظاهرياً قوية وذات نفوذ، لا تستطيع فرض إرادتها فى المناطق البعيدة كما أنها عاجزة عن تنفيذ سياسات تلقى منا جميعاً القبول[8]. وقد لا تكون الدولة شديدة القوة هى المشكلة فى هذه المجتمعات، ومن ثم الحاجة إلى كوابح وتوازنات المجتمع المدنى وإلى دوره كوسيط مؤثر، ولكن الدولة شديدة الضعف التى لا تستطيع أن تحكم أو أن تنفذ سياسات عامة فعالة. وعلى العكس، فإن نمو المجتمع المدنى فى المجتمعات المنقسمة عرقياً (إندونيسيا) أو فى المجتمعات المفككة (الأرجنتين) قد يؤدى ليس إلى الديمقراطية ولكن إلى التقسيم، والاستعصاء على الحكم، والانهيار. وأننى أرى أن الحل هو التوازن إذ أننا بحاجة إلى مجتمع مدنى قوى وفعال ودولة قوية وفعالة فى نفس الوقت، ولكن ما يحدث الآن من التركيز كلية على المجتمع المدنى قد يوقعنا فى مخاطر إضعاف الدولة وبذلك المساهمة فى مزيد من التشظى والاستعصاء على الحكم، التى أصبحت بالفعل مشكلة كبرى فى كثير من دول العالم الثالث.

وثمة قضية ذات صلة تتمثل فى إمكانية *إعادة تأكيد* سلطة الدولة فى ظل التهديد بتحديات واستفزازات جديدة. علينا أن ننظر إلى نمو المجتمع المدنى باعتباره بالضرورة أمراً محتوماً، وشاملاً، ولا يمكن التراجع عنه، أو على اعتبار أنه نتاج لتنمية حتمية ـــ على الرغم من أنه كان قد بدا كذلك خلال السنوات السلمية نسبياً فى الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين. ولكن الأمر اختلف بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١، والهجمات الإرهابية التى شنت ضد الولايات المتحدة ودول أخرى، فقد أخذت كثير من الحكومات، المهددة بالقوى العرقية، والانفصالية، والأصولية الإسلامية، والإرهابية، والتى تعرض تكامل البلاد للخطر، فى التراجع عن الاتجاهات السابقة وفى تعزيز قوى الدولة والقوى القسرية. وخلال ذلك يتم حل العديد من

جماعات المجتمع المدنى، والتحرش بها، وتفكيكها، أو وضع قيود جديدة على أنشطتها. وهكذا فإنه بينما بدا أن المجتمع المدنى القوى يؤدى على المدى القريب إلى إضعاف قبضة الدولة، وجعلها أقل استبدادية، وأكثر ديمقراطية، فإنه فى ظل الظروف الجديدة قد نرى إضعافاً للمجتمع المدنى وما يقابله من تعزيز لهياكل الدولة، بما فى ذلك إعادة فرض السيطرة عليه.

(١٠) التمركز العرقى

يبدو أن كل ما يقال عن المجتمع المدنى قائم على أن نموذجاً واحداً منه يصلح للجميع. وأن هذا النموذج الواحد يتشابه دائماً تقريباً وبشكل لافت للنظر مع ليبرالية وتعددية جماعات المصالح المستندة إلى آراء لوك، وماديسون، وتوكفيل، وهارتز Hartz فى الولايات المتحدة، وهذا لا يدعو للدهشة إذ أن الصيغة الحديثة لمفهوم المجتمع المدنى نشأت من ذلك. ولكننا رأينا بالفعل أن هناك نماذج مختلفة من المجتمع المدنى ومن العلاقات بين الدولة والمجتمع فى الغرب؛ وعندما نأتى إلى البلدان غير الغربية، فإن الاختلافات تصبح أكثر وضوحاً. ونحن نرى أن اليابان، وكوريا الجنوبية، وتايوان كلها أمم ديمقراطية ومتقدمة ولكن مع ذلك فالمجتمع المدنى فيها ضعيف؛ وبالمثل المجتمع المدنى فى العالم الإسلامى ضعيف ولكن لا وجود للديمقراطية تقريبا. ومن وجهة نظرى أن ذلك هو قمة الغرور والتمركز العرقى من جانب الولايات المتحدة والادعاء بأن مقياسا واحدا يصلح للجميع، ولاسيما إذا كان هذا المقياس الواحد قد صُمم ليناسبنا نحن ويناسب تاريخنا ومجتمعنا الخاص بنا فى أحوال كثيرة. إن مثل هذا المفهوم لن ينجح على أية حال؛ فليس باستطاعتنا تصدير نموذجنا إلى مجتمعات لا يتناسب معها؛ حيث أن التاريخ، والاقتصاد، والعلاقات الاجتماعية، والثقافة السياسية تختلف أشد الاختلاف عما لدينا[9]. هذا فى الوقت الذى تبدو فيه اليابان وعدد لا بأس به من الأمم الأخرى ناجحة اقتصاديا وديمقراطية إلى حد بعيد بدون أن يكون لديها مجتمع مدنى قوى. ومن ثم، فإن المجتمع المدنى قد لا يكون هو المتغير الحاسم الذى غالبا ما يوصى به سواء من أجل تحقيق الديمقراطية أو التنمية.

(١١) أسماك القرش والانتهازيون

فى كل من البلدان المانحة للمعونات والبلدان النامية المتلقية لها على السواء، يوجد أسماك القرش والانتهازيون فى انتظار الانقضاض على آخر البرامج الصادرة من واشنطن وتحويلها

لصالحهم مالياً أو سياسياً. لقد كنت أتابع الدورة الحياتية لهذه البرامج المختلفة منذ بداية مشروع التحالف من أجل التقدم Alliance For Progress فى مطلع الستينيات من القرن العشرين، وأنه لمن اللافت للنظر أن نرى أن نفس الأشخاص هم غالباً المعنيون بهذه المشروعات بشكل ثابت. سواء كانوا فى طرف المتعاقدين أو الاستشاريين من الولايات المتحدة أم كانوا فى طرف الدولة المتلقية للمعونة. ويستحيل أن يكون ذلك مجرد صدفة محضة، ولا أن يكون نفس الأشخاص هم ببساطة لديهم اهتمام دائب بسياسات التقدم المتوازية. ففى البلدان النامية التى أعرفها تماماً، وسواء كانت القضية هى الإصلاح الزراعى، أم تنمية المجتمع، أم الاحتياجات الإنسانية الأساسية، أم تنظيم الأسرة، أم التنمية المستدامة، أم المجتمع المدنى الآن، فإن نفس الأشخاص دائماً فيما يبدو هم الذين يشكلون اللجان أو الوكالات المحلية التى تبين للجهات المانحة كيف وأين سوف ينفقون أموالهم. إن الأمر ليس مجرد الولع بقضايا السياسات العامة والذى يحرك هؤلاء الأشخاص؛ ولأننى زرت الكثير منهم فى منازلهم فإننى أستطيع القول، وكما يقال فى الأوساط السياسية فى واشنطن، أنهم تعلموا "كيف يكسبون جيداً من عمل الخير"؛ أى كيف يحققون مكاسب شخصية وسياسية من وراء القفز سريعاً للحاق بعربة كل مبادرة أمريكية جديدة تشق طريقها سريعاً من أعلى التل. وفى الواقع، هناك الكثير من هؤلاء الأشخاص ينالون الإعجاب من الجميع فى بلدانهم على أسس قومية لقدرتهم، على مدى فترة أربعين عاماً، على استنزاف وخداع الوكالات المانحة الأمريكية (عادة) فى الوقت الذى حققوا فيه لأنفسهم الثراء والصعود إلى مناصب مرموقة فى أثناء تلك العملية. قد يكون رد الكثير منا، بطبيعة الحال، هو "إن أصدقائى ومعارفى لن يفعلوا ذلك مطلقاً وعلى أية حال هناك رقابة وضوابط"؛ ولكننى من واقع تجربتى أقول إن العناصر المحلية مدربة مثل المانحين على الأقل على استخدام الآليات السياسية وأنها مهيأة لانتهاز فرصة هذه البرامج لتحقيق مكاسب شخصية.

(١٢) هل هى قاعدة شعبية ضعيفة؟

تشير الأرقام الموجودة لدينا إزاء أمريكا اللاتينية بالكامل إلى أن ١٣ فى المائة فقط من السكان أعضاء فى المجتمع المدنى فى أى شكل كان؛ بل إن هذه النسبة أقل فى مناطق أخرى. ويتضمن هذا الرقم الأعضاء فى الأحزاب السياسية، والجماعات العمالية، وجماعات الفلاحين، وجماعات المرأة، وجماعات المجتمعات المحلية والجماعات الدينية من كل الأنواع.

أولاً، إن هذا عدد شديد الانخفاض من حيث الكثافة مقارنة بأوروبا الغربية أو أمريكا الشمالية ويقدم دليلاً ضئيلاً لفرصة قيام مجتمع مدنى مزدهر فى أمريكا اللاتينية ــ أو فى أماكن أخرى من بلدان العالم النامى ــ فى أى وقت فى المستقبل القريب. ثانياً، أن الأفراد فى أمريكا اللاتينية يفضلون أن يكونوا أعضاء فى مجموعة واحدة، مجموعة واحدة فقط؛ فالمرء يتعذر عليه أن يجد شبكات للعضوية فى جماعات متعددة ومتشابكة مثلما يجد فى المجتمع فى الولايات المتحدة الذى يميل إلى جعل آراء وموقف المواطن معتدلة تجاه أى قضية بذاتها. لكن الفرد فى أمريكا اللاتينية، بدلاً من ذلك، يميل إلى أن يكون "بكامل طاقته" للجماعة الواحدة التى هو عضو فيها، ومن ثم إفراز مجتمع أشبه بأنواع القطيع ــ الاوليغاركى، الدينى، العسكريين، النقابيين، الطلبة، الخ. ــ الذين يجب أن يتفق سلوكهم مع النموذج المقولب. إن هذه القولبة وجمود الفئات، التى ربما ترجع إلى التدرج الهرمى الاجتماعى لتعاليم سانت توماس Saint Thomas ، لا تدعم اتجاهات الاعتدال والاستقرار التى يفترض أن يولدها المجتمع المدنى[10]. ثالثاً، أن "المجتمع المدنى" فى *كل* المناطق التى تمت دراستها، ولاسيما بعد انتهاء الأزمة الأقرب (أى الكفاح من أجل انتخابات ديمقراطية)، غالباً ما يكون مقتصراً على النخبة وجماعات الطبقة الوسطى العليا، بينما غالباً ما تكون المنظمات ذات الكثافة الشعبية ضعيفة وبدائية.

(١٣) هل هو نتاج للقادة السياسيين والمفكرين؟

أصبح "للمجتمع المدنى" الآن *طابع* مميز معين. ويبدو أن جميع أصدقائنا وزملائنا متفقين على أن المجتمع المدنى شئ جيد. ولكن هل هذه المشاعر منتشرة على نطاق واسع أم أنها مجرد ما يفضله المسئولون الحكوميون، وقادة الأحزاب، والبيروقراطيون، والمفكرون؟ هل قام أحد بالرجوع إلى جماهير السكان فى بلدان العالم النامى للتعرف على ما إذا كانوا يؤمنون بالمجتمع المدنى مثلما نفعل نحن؟ تشير نتائج الاستطلاعات القليلة التى أجريناها إلى أنه، عندما يتم شرح معنى المجتمع المدنى للناس، فإنه يتكون لديهم غالباً وجهة نظر إيجابية تجاهه؛ وفى الوقت نفسه، يظل شيئاً غامضاً، بعيداً، ومنفصلاً عن واقع الحياة اليومية عندهم. وعلى المستوى المحلى، قد يكون الناس عازفين عن المشاركة؛ ذلك أن القدرية التقليدية مازالت منتشرة؛ وفى الكثير من البلدان المستندة إلى الميثاق النابوليونى Napoleonic، ينتظر المرء الإرشاد والتوجيه من الوزارات المركزية، ولا يعتمد على التعبئة الشعبية عند القاعدة.

ربما تكون هذه القضية مشابهة لمفهوم "التنمية المستدامة"، الذى وافقت عليه الحكومة البرازيلية فى نهاية الأمر بعد كثير من المعارضة؛ وفى تلك الأثناء، استمر الفلاحون البرازيليون، وفى كثير من الأحيان مع موافقة نفس هذه الحكومة، فى قطع، وإحراق، و"تمهيد" حوض نهر الأمازون، الذى يمد العالم بـ ٤٠ فى المائة من الأوكسجين. وهكذا الحال مع "المجتمع المدنى": الحكومة والقادة السياسيون والمفكرون يوافقون عليه نظرياً على الأقل، فى نفس الوقت الذى تكون فيه المصالح المادية المهيمنة وحفظ الذات لهما الأولوية غالباً.

(١٤) هل هو انفصال عن حقائق القوة؟

لا يمكن اعتبار المجتمع المدنى نوعاً من الوصفة السحرية التى سوف "تنقذ العالم"، كما جاء فى عنوان مؤتمر عقد مؤخراً. بل يجب النظر إلى المجتمع المدنى فى إطار تصور أوسع للسياسة والسلطة. ولن تؤيد أى حكومة المجتمع المدنى، إذا ما أدركت أن قاعدة نفوذها سوف تتلاشى أثناء هذه العملية عن طريق حشد قطاعات اجتماعية جديدة. ولذلك فإنها ستحاول اختيار المجتمع المدنى، والسيطرة عليه، ووضع النظم له، بل ربما حتى قمعه، والتعامل معه بأسلوب الترهيب والترغيب أو ربما بالاثنين معاً. وفى الوقت نفسه، ستحاول جماعات المجتمع المدنى تعبئة الرأى العام العالمى والدعم للحفاظ على استقلالها وحريتها فى العمل. تلك هى العمليات السياسية التى ستسفر عن نتائج مركبة ومختلطة.

ولنأخذ المكسيك كمثال، التى نكاد أن نبدأ هنا فى التعرف فقط على وضعها شديد التعقيد. فهناك، من ناحية، الهيكل الكوربوراتى للمجتمع المدنى الرسمى أو الذى تديره الدولة (العمالة المنظمة، والأعمال، والفلاحون، والجمعيات المهنية)، التى تدافع زعماؤها فى قلق شديد، بعد تهاوى نظام الدولة، والانتصار الذى حققته المعارضة فى الانتخابات، إلى إعادة التفاوض بشأن علاقتهم بالدولة، وبالحزب الثورى التأسيسى الحاكم Revolutionary Institutional Party (PRI) ، وبالحكومة الجديدة. ومن الناحية الأخرى، هناك المجتمع المدنى الجديد الأكثر حرية الذى يعزى إليه إلى حد بعيد المساعدة فى دمقرطة المكسيك على مدى الثلاثين عاماً الأخيرة والذى يدخل الآن فى علاقة جديدة مع الحكومة والمواطنين. هذه الجماعات قامت على التوالى بإعادة التفاوض بشأن علاقاتها ليس بالدولة فقط وإنما أيضاً مع بعضها البعض الآخر، حيثما يكون الصراع بين الجماعات الرسمية للعمال، والفلاحين، والهنود، ورجال الأعمال وبين الجماعات المستقلة أو جماعات المجتمع المدنى يتسم بالحدة وأحياناً بالعنف. وقد سارت

المفاوضات والعلاقات السياسية داخل هذه الجماعات المختلطة بخطى مختلفة السرعة؛ كما أن الجماعات الموجودة فى جنوب المكسيك مثل جماعات *زاباتستا Zapatista* وجماعات "المجتمع المدنى" الأخرى قد اختارت الخروج من لعبة الاحتواء وسعت إلى تحقيق برنامج عمل راديكالى وإلى تكتيكات حرب العصابات. ويتصدى لهذه الجماعات كل من القوات المسلحة النظامية والشرطة وأيضاً القوات شبه العسكرية ــ وهى جماعة أخرى من جماعات المجتمع المدنى المكروهة ولكنها غالباً ما تكون فعالة. وفى الوقت نفسه توجد جماعات كثيرة أجنبية أو تحت رعاية أجنبية تتسم علاقاتها مع الحكومة بالتعقيد تحديداً لأنها دائماً ما تكون غير وطنية. وقد قمت بحصر ست ميادين على الأقل يعمل فيها المجتمع المدنى التابع للدولة والتى قد تأتى بنتائج عديدة محتملة. وبالنسبة لى فإن هذا كله عملية سياسية وسياسات مصالح وليس لها سوى علاقات محدودة بالهدف النموذجى وهو تقدم المجتمع المدنى[11].

(١٥) الرقابة والرعاية الخارجية

وثمة مشكلة ذات صلة وهى الرعاية والرقابة، والسيطرة، والتلاعب الخارجى، أو الأجنبى، بجماعات المجتمع المدنى. ففى جمهورية الدومينيكان، على سبيل المثال، توصلت سفارة الولايات المتحدة هناك أن الرئيس جيواكين بالاجوير Joaquin Balaguer الطاعن فى السن والذى يزداد ضعفاً ليس فاسداً فقط ولكن استمراره فى الحكم قد يكون مدمراً للديمقراطية والاستقرار أيضاً. ومن ثم، فقد قدمت السفارة والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية AID دعماً هائلاً لما يسمى جماعة المواطنين *"ريد كيودادانا" (Red Ciudadaña)* (شبكة المواطنين ــ ومعظمهم من نفس الأشخاص الانتهازيين الذين شاركوا من قبل فى الإصلاح الزراعى، وتنظيم الأسرة، والتنمية المستدامة، إلخ)، لمعارضة بالاجوير، والبحث عن مرشحين بدلاء، وتكثيف مشاعر المعارضة. كما أحضرت السفارة إلى البلاد منظمات مثل الوقف القومى للديمقراطية (NED)، والمعهد القومى للديمقراطية (NDI)، وكثير من الخبراء فى المجتمع المدنى، والحزب السياسى، والانتخابات والذين يتم تمويلهم جيداً للمساعدة فى تلك الحملة. وبناء على الاتجاهات السياسية لكل فرد، قد يوافق المرء أو لا يوافق على ما تقوم به السفارة، ولكن على المرء ألا يخلط بين هذه الواجهات التى تستخدمها السفارة وآلياتها السياسية وبين المجتمع المدنى الأهلى ذى الجذور الوطنية، أو الشعبية الحقيقية، ناهيك عن خلطها بالديمقراطية. هذا بالإضافة إلى أن السفارة بمجرد إنجازها لهدفها السياسى قصير المدى،

سرعان ما جفت منابع تمويل جماعات "المجتمع المدني" المزعومة، تاركة جماعات الدومينيكان في حالة بؤس وجفاف مادى وبدون ما يكفى من دعم لاستمرار بقائها في معظم الحالات. وحينئذ قبل الكثير من قادة هذه المنظمات وظائف عليا في الحكومة التي جاءت بعد ذلك للحكم (ربما كان هذا هدفهم طوال الوقت من حشد المجتمع المدنى)، ومن ثم فقد تركوا جماعات المجتمع المدنى قليلة الخبرة ومحرومة من الأموال والقيادات على حد سواء. إن مثل هذا التلاعب "بالمجتمع المدنى" من جانب الحكومات والسفارات الأجنبية يحدث طوال الوقت، ومن ثم فنحن بحاجة إلى التمييز بين المجتمع المدنى الحقيقى من النوع النابع من داخل البلاد وبين ذلك الذى ترعاه الدول والقوى الخارجية[12].

(١٦) هل المجتمع المدنى قادر على الاعتماد على نفسه للاستمرار؟

المناقشة السابقة تمس نقطة مهمة: هل المجتمع المدنى قادر على الاستمرار بعد ذهاب الدعم والتمويل الأجنبى؟ الجواب هو، لا أحد يعلم والمحتمل أن يكون هناك سلة مختلطة من النتائج. إن هذه القضية مهمة ومفعمة بالمضامين السياسية لأنه إذا كان المجتمع المدنى غير قادر على الاستمرار بمجرد جفاف الدعم الخارجى، فإن النظام السياسى قد يصيبه التشظى، والتفكك والانهيار ــ وهى نفس النتيجة بالتحديد التى صممت مبادرات المجتمع المدنى من أجل تلافيها. غير أن هناك سيناريو آخر محتمل بنفس القدر قد يخرج إلى الوجود وأن عدداً كبيراً من البلدان لن يبقى لها سوى أسوأ ما فى العالم: مجتمع مدنى تقليدى (قبائل، جمعيات الطوائف الخاصة، شبكات الرعاية) مقوض ومدمر بفعل التحديث والضغوط الأمريكية على حد سواء، ولكن المجتمع المدنى الحديث الوليد ــ الأحزاب السياسية، جمعيات المصالح، الجماعات المعارضة ــ يتعثر أيضا بسبب اللامبالاة الشعبية وسحب التمويل الأجنبى الذى لا غنى عنه. نحن بحاجة هنا إلى التمييز بين البلدان: فربما تكون المكسيك متقدمة وبها ما يكفى من المؤسسات ليستطيع مجتمعها المدنى البقاء برغم مكائد سفارة الولايات المتحدة ونقص فى التمويل، أما فى البلدان الأقل تقدما، والأقل فى اعتمادها على المؤسسات مثل جمهورية الدمينيكان، وأفريقيا جنوب الصحراء، والفلبين، وإندونيسيا، وتيمور الشرقية، وفى البلدان الصغيرة فى أمريكا الوسطى، فإن تدنى أو سحب التمويل الأجنبى لجماعات المجتمع المدنى، وفى غيبة روابط منبثقة من الداخل إلى حد بعيد، قد يؤدى إلى التمزق الاجتماعى والانهيار السياسى.

(١٧) "المجتمع المدنى" كانعكاس للولايات المتحدة

من اللافت للنظر أنه، عندما نتحدث عن المجتمع المدنى، فإننا غالباً ما نقصد بذلك مجتمعاً شبيهاً بمجتمعنا المدنى تماماً. وأيضاً عندما ينطوى الأمر على تمويل أجنبى، فإن أنواع "المجتمع المدنى" التى يتم دعمها تكون شبيهة إلى حد بعيد بالجماعات التى ترعاها فى الولايات المتحدة. لنأخذ مثلاً حالة الوقف القومى للديمقراطية (NED) National Endowment for Democracy). فلأسباب تتعلق بالانتماءات الحزبية ومن أجل الحصول على موافقة الكونجرس على مشروع القانون الخاص به، فقد تشكل الوقف القومى للديقراطية من أربع دوائر انتخابية: أفرع العلاقات الدولية فى الحزبين الجمهورى والديمقراطى، والكيانات الكبرى للعمال (الاتحاد الأمريكى للعمال AFL ومجلس المنظمات الصناعية CIO)، وأصحاب الأعمال الكبرى (كما هى ممثلة فى الغرفة التجارية للولايات المتحدة). وهذه الهيكلة هى، بطبيعة الحال، انعكاس للنفوذ السياسى وعلاقات جماعات المصالح داخل الولايات المتحدة، ولكن من غير المحتمل أن تناسب هذه الهيكلة أو هيكلة شبيهة بها جميع المجتمعات، والثقافات، والنظم السياسية الأخرى[13]. وينطبق ذلك أيضاً على الجماعات الأخرى ذات الاهتمامات الأضيق: ذلك أن برنامج عمل منظمات مثل مجلس السكان Population Council، أو الصندوق القومى للحياة البرية National Wildlife Fund، وغيرهما قد يكون مناسباً تماماً داخل الولايات المتحدة ولكننى لست واثقاً من أن هناك حاجة إلى إقامة جماعات موازية لها، أو حتى متطابقة معها فى الخارج. ويبدو لى أن المجتمع المدنى بحاجة إلى أن يكون متنوعاً ومتناسباً مع مختلف المجتمعات والثقافات؛ وأن تنميط المجتمع المدنى فى البلدان الأخرى بصورة حضرية أو أقرب إلى ذلك مع النموذج الخاص بنا وبمجتمعنا قد لا يكون مناسباً ومحبطاً ويؤدى إلى الفشل فى نهاية الأمر.

(١٨) السيطرة المركزية فى مقابل السيطرة المحلية

مع التوسع فى تحقيق الليبرالية والديمقراطية خلال العقود الأخيرة، رأينا تفكيكاً تدريجياً — على الأقل على المستوى الرسمى، أو القانونى، أو الدستورى — للنظم الاستبدادية، أو الكوربوراتية، أو الضوابط التنظيمية التى تستخدمها الدولة فى التحكم فى المجتمع المدنى. فالديمقراطية تعنى باختصار ليس فقط أحزاباً وانتخابات وإنما أيضاً تحرير الحياة الترابطية

بوجه عام. ذلك أنه فى معظم البلدان لا يستطيع المرء مثلما يحدث فى الولايات المتحدة أن يسعى إلى تنظيم مجموعة مصالح فقط؛ ولكن لابد لجماعات المصالح أن تسعى إلى الاعتراف بها والحصول على "الشخصية الاعتبارية" أمام القانون من الدولة، وهناك شبكة هائلة من اللوائح التنظيمية والسيطرة الكوربوراتية المستخدمة فى عملية اختيار مثل هذه الجماعات، والتحكم فيها، والحد من أنشطتها. ولكن فى الوقت الذى ألغيت فيه هذه الأساليب الكوربوراتية فى السيطرة فى كثير من البلدان على المستوى القومى، فقد أعيد تفعيلها على المستوى المحلى (حيث يوجد مجال عمل معظم جماعات المجتمع المدنى) حيث تجبر السلطات المحلية جماعات المجتمع المدنى على تسجيل نفسها، وإظهار قوائم عضويتها ومصادر تمويلها، والحصول على الاعتراف من الجهات الرسمية المحلية. وبطبيعة الحال، فإن سلطة منح الاعتراف لمجموعة يعنى ضمناً سلطة عدم منح هذا الاعتراف. وهكذا فى الوقت الذى تتهاوى فيه الكوربوراتية على المستوى القومى ويكون الانتصار للديمقراطية، فإن الكوربوراتية على المستويات المحلية تبرز من جديد. وبذلك فإن الديمقراطية بشكلها الرسمى قد لا تكون منسجمة مع تلك الدرجة العالية من انعدام الليبرالية على المستويين القومى والمحلى، ولكن حينئذ هل يكون هناك ديمقراطية حقيقية؟

(١٩) هل المجتمع المدنى رؤية رومانسية؟

هل الاهتمام والآمال التى عقدت على المجتمع المدنى واقعية؟ أم أنها نتاج لمثالية ورومانسية لا مبرر لهما؟ هل المجتمع المدنى واحد من تلك المفاهيم الأخرى التى تضخم التوقعات، وتوفر وظائف قصيرة المدى لآلاف من الاستشاريين، ثم تصطدم بالواقع من جديد؟ لقد كانت نتائج كل جهود المجتمع المدنى حتى الآن مخيبة للآمال: ما يزيد قليلاً عن عشرة فى المائة من تعداد سكان أمريكا اللاتينية منتظمون فى جماعات أياً كان نوعها، وأقل من ذلك كثيراً فى أفريقيا، والشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا. إن المجتمع المدنى لم يقدم بلا شك الكثير حتى الآن من أجل تعزيز الديمقراطية أو التنمية فى أفريقيا أو البلدان الإسلامية، وتبدو شرق آسيا كما لو كانت لا تريد أو لا *تحتاج* الكثير عن طريق المجتمع المدنى. وفى بيرو وفنزويلا، فى ظل نظم الحكم الاستبدادية الشعبية، وصل المجتمع المدنى إلى حد الانهيار؛ وفى كوبا لا يوجد أو يوجد أقل القليل من المجتمع المدنى المنفصل عن الدولة؛ وعلى وجه الخصوص فى البلدان الصغيرة، المتخلفة، ضعيفة المؤسسات فى أفريقيا

وأمريكا الوسطى والجنوبية، يحظى النموذج المستند إلى تعاليم روسو القائلة بالتماثل المباشر بين القائد والجماهير، *بدون* مجتمع مدنى، بجاذبية مستمرة. هل المجتمع المدنى إذن، والذى يبدو للكثيرين وسيلة لتحقيق الآمال، هو مجرد التعلق بقشة؟.

(٢٠) هل يمكن تصدير المجتمع المدنى؟

لا توجد حتى الآن حالة واحدة تمكن فيها الغرب من تصدير نموذجه *بحذافيره* إلى أراض وثقافات أخرى. ولا أعنى بذلك النموذج الغربى للمجتمع المدنى فقط بل أيضاً، وبصفة أساسية، المعايير الثقافية والاجتماعية التى تثبت أركانه، والمستمدة من عصر النهضة، وحركة الإصلاح ولاسيما نتائجها الاقتصادية والسياسية، ومن عصر التنوير وطريقته العقلانية فى التفكير، والثورة الصناعية، وثورة الديمقراطية فى شكلها المستند إلى فلسفات لوك، وماديسون، وجيفرسون. ربما يمكن تصدير *أجزاء* من النموذج ــ وغالباً ما يكون الجزء الذى يسهل تقليده من ترتيبات مؤسسية مثل الانتخابات أو البرلمان ــ من ناحية لأن الناس يريدونها ومن الناحية الأخرى لأننا نضغط ونمارس نفوذنا عليهم؛ ولكن عادة لا تكون القيم الأساسية وراء الديمقراطية (التسامح، والمساواة، والاحترام المتبادل) ولا تلك الشبكة الهائلة من العلاقات الترابطية التى وصفها توكفيل. إن تلك القيم المميزة، والخاصة، والتى تعتبر جزءاً من تاريخنا، وثقافتنا، وتقاليدنا الخاصة؛ لا يمكن تغليفها وشحنها فى صندوق كرتون إلى بلدان لها ثقافات، ومجتمعات، وتقاليد مميزة. يمكننا بطبيعة الحال الحصول على تقليد باهت وواهن للمجتمع المدنى والديمقراطية ("ديمقراطية محددة بصفات" ــ "محدودة"، و"مسيطر عليها"، و"عضوية"، و "بالإنابة"، و "ديمقراطية روسو"، و"إسلامية"، و"كونفوشيوسية"، و"كوربوراتية") ولكنها دائماً ليست الديمقراطية الحقيقية. إن تحقيق ذلك يستغرق جيلين أو ثلاثة أجيال، مثلما حدث فى روسيا، وليس عامين أو ثلاثة؛ وتظل الشكوك قائمة فى إمكانية زراعة المجتمع المدنى من نموذج دولة إلى دولة أخرى، إلا إذا تم ذلك بطرق سطحية. وكانت النتيجة فى معظم هذه البلدان إقامة ما أصبح يطلق عليه "الديمقراطية الرسمية" (إجراء انتخابات بصورة منتظمة وما شابه ذلك) ولكنها ليست هى "الديمقراطية الليبرالية".

نحو المستقبل

بعد أن تحدثنا عن كل تلك الاشياء المثيرة للشكوك عن المجتمع المدنى، دعنى أقول أيضاً أننى أميل إلى أن أكون مؤيداً للمفهوم ذاته وما ينطوى عليه ضمناً من بعض النواحى السياسية. بالنسبة لمعظم البلدان (وليس كلها)، تساعد إقامة شبكة من الجمعيات الوسيطة ما بين المواطن والدولة فى الحد من نفوذ الدولة ومن الحكم الاستبدادى وفى نفس الوقت تساعد كوسيلة نقل يستطيع المواطنون من خلالها توصيل مطالبهم إلى المسئولين فى الحكومة. وبقدر وجود المجتمع المدنى، فإنه *يميل* (ليس دائماً) إلى أن يكون مفيداً للدولة، وللمجتمع، وللديمقراطية.

وبالاستقراء من قائمة الأسباب العشرين التى تجعلنا نتشكك فى مفهوم المجتمع المدنى الذى قمنا بتحليله آنفاً، يمكننا التقاط ثلاث مشكلات لها أهمية خاصة. الأولى هى التنوع الهائل فى أشكال المجتمع المدنى، والمعتقدات الفلسفية، والاجتماعية، والثقافية المختلفة التى ينطوى عليها، وذلك الخليط من المجتمع المدنى والمتفاوت الأشكال الذى كثيراً ما نجده، والتعريفات والمعانى والأولويات المختلفة عن بعضها البعض والمحيطة بالمجتمع المدنى. المشكلة الثانية، ذات الصلة، هى التمركز العرقى: عدم قدرتنا (خاصة الأمريكيين) على فهم وقبول أشكال (كونفوشيوسية، إسلامية، نظم التبعية، الدولانية، كوربوراتية) من المجتمع المدنى وعلاقات الدولة بالمجتمع، ناهيك عن الديمقراطية، تختلف عما لدينا. المشكلة الثالثة هى تسييس المفهوم ــ من جانب الجميع ولأغراض سياسية أو اقتصادية خاصة: النخبة المحلية فى بلدان العالم الثالث، والهيئات، والاتحاد الأمريكى للعمال AFL ومجلس المنظمات الصناعية CIO، والغرفة التجارية، ووكالة التنمية الأمريكية AID، والوقف القومى للتنمية NED، والسفارات الأمريكية فى الخارج، والحكومات الأمريكية المتعاقبة. وبمجرد أن يحدث ذلك، وتقع القضية فى شراك سياساتنا وسياسات الآخرين الداخلية وفى سياستنا الخارجية، تضيع القضية بصورة لا رجعة فيها، ولذلك فعلينا أن نتوقع الهفوات، وقصر النظر، والإخفاقات التى حدثت بين الحين والآخر، فى الواقع، فى كثير من البلدان.

قد يكون التمركز العرقى، والانحياز، والفشل فى الفهم والتعاطف مع الآخرين، وبرامج العمل التى تخصنا نحن، وجميع المشكلات الأخرى التى تعرفنا عليها هنا سبباً فى يأس الآخرين، الذين أعتبر نفسى واحداً منهم، ممن يفضلون نمو المجتمع المدنى. وهنا لابد من

الإشارة إلى ثلاث نقاط: أولاً، أن برنامج عمل المجتمع المدنى، مثل ذلك المتعلق بالديمقراطية، قد أصبح الآن راسخاً بعمق فى وكالات الإقراض الدولية، والهيئات، وبرامج المساعدات والسياسات الخارجية التابعة للولايات المتحدة وغيرها إلى الدرجة التى ستجعله يستمر دون شك على الرغم من تحفظاتنا عليه. ثانياً، ومع أخذ كل شىء فى الاعتبار فإن مفهوم المجتمع المدنى وما يرمز إليه ـ الديمقراطية، التعددية، المشاركة، حياة جماعية منفصلة عن الدولة ـ مازال يستحق بذل مزيد من الجهد فى سبيله، رغم الأخطاء المتكررة وعدم الاكتراث. ثالثاً، أنه ترتيباً على ذلك، علينا أن نواصل برنامجنا لمساعدة المجتمع المدنى، وفى الوقت نفسه، نحاول معالجة المشكلات المشار إليها، وليس الإطاحة بالبرنامج برمته. ذلك أن المعونة الأمريكية، رغم مسيرتها المتعثرة، وأخطاءها الفادحة، والمتمركزة عرقيا، قد أفرزت بعض التغيير، والتنمية، والأساس الاجتماعى الاقتصادى لمزيد من الدمقرطة والمجتمع المدنى.

إن المجتمع المدنى لا يستطيع أن "ينقذ العالم"، كما يرى بعض دعاته. وإن المرء قد يتجرأ ويقول بسخرية أن المجتمع المدنى ربما قد تضاءل بالفعل، وأنه قد فات الأوان، وأن علينا أن ننسى الفكرة وما علينا إلا الانتظار لحين ظهور العلاج التالى الحاسم لجميع الأمراض. ولكن ذلك شئ مفرط فى السلبية ويتجاهل، فى الواقع، العملية السياسية والعوامل الإيجابية التى أوضحت أنها بحاجة إلى أن تؤخذ فى الاعتبار. وهذا بدوره يعنى ضمنا قبول أو على الأقل فهم من جانب دعاة المجتمع المدنى والمتدربين الحلول الوسط، والأشكال المختلطة، واستخدام المجتمع المدنى أو سوء استخدامه بين الحين والآخر فى العملية السياسية. ومن ثم يجب علينا أن نساند وندعم المجتمع المدنى ـ فهو مازال فكرة جيدة ـ ولكن علينا أن نفعل ذلك بوعى، وواقعية، وإدراك كل من الفرص المتاحة أمام مناصرة المجتمع المدنى فى بلدان شعوب أخرى والاعتراف بالقيود المفروضة على هذه المناصرة.

ملاحظات

1. The title of a recent conference on civil society.

2. Robert Putnam, *Bowling Alone: The Collapse and Revival of American Community* (New York: Simon and Schuster, 2000).

3. Thomas Carothers, *Aiding Democracy Abroad: The Learning Curve* (Washington, D.C.: The Carnegie Endowment for International Peace, 1999).

4. Howard J. Wiarda, *Corporatism and Comparative Politics: The Other Great "Ism"* (New York: M. E. Sharpe, 1996).

5. Carothers, *Aiding Democracy*; and Lester H. Salamon and Helmut K. Anheir, *The Third World's Third Sector in Comparative Perspective* (Baltimore: Johns Hopkins University, The Johns Hopkins Comparative Non-profit Sector Project, 1997).

6. A balanced assessment is Carothers, *Aiding Democracy*; also Marina Ottaway et al. (eds.), *Funding Virtue: Civil Society Aid and Democracy Promotion* (Washington, D.C.: Carnegie Endowment, 2000).

7. Putnam, *Bowling Alone.*

8. Samuel P. Huntington, *Political Order in Changing Societies* (New Haven: Yale University Press, 1968); Linn Hammergren, *Development and the Politics of Administrative Reform: Lessons from Latin America* (Boulder: Westview Press, 1983).

9. A. H. Somjee, *Parallels and Actuals of Political Development* (London: Macmillan, 1986); Howard J. Wiarda, *Ethnocentrism and Foreign Policy: Can We Understand the Third World?* (Washington, D.C.: American Enterprise Institute for Public Policy Research, 1985).

10. Carothers, *Aiding Democracy*; Salamon and Anheir, *The Third World's Third Sector*; Ronald Inglehart, *Culture Change in Advanced Industrial Society* (Princeton: Princeton University Press, 1990).

11. Neil Harvey (ed.), *Mexico: Dilemmas of Transition* (New York: St. Martin's, 1993); and Wayne Cornelius et al. (eds.), *Transforming State-Society Relations in Mexico* (San Diego: Center for U.S.-Mexican Studies, Univ. of California, San Diego, 1994).

12. Christopher Sabatini, "Whom Do International Donors Support in the Name of Civil Society?" Paper prepared for delivery at the 2000 meeting of the Latin American Studies Association, Miami, March 16–18, 2000.

13. Howard J. Wiarda, *The Democratic Revolution in Latin America: History, Politics, and U.S. Policy* (New York: The Twentieth Century Fund, Holmes and Meier, 1990).

قراءات مقترحة

Adler, Glenn, and J. Steinberg. *From Comrades to Citizens: The South African Civics Movement and the Transition to Democracy*. London: MacMillan, 2000.

Alfonso, Dilla, and Michael Kaufman. *Community Power and Grassroots Democracy: The Transformation of Social Life*. London: Zed Books, 1999.

Alvarez, Sonia, and Arturo Escobar. *The Making of Social Movements in Latin America: Identity, Strategy, and Democracy*. Boulder: Westview, 1992.

Alvarez, Sonia, Arturo Escobar, and Evelina Dagnino, eds. *Cultures of Politics. Politics of Cultures: Revisioning Latin American Social Movements*. Boulder: Westview, 1998.

Aristotle. *Politics*. New York: Oxford University Press, 1965.

Assies, Willem, Gemma van der Haar, and Andre Hoekema, eds. *The Challenge of Diversity: Indigenous Peoples and Reform of the State in Latin America*. Amsterdam: Thela Thesis, 1998.

Atal, Yogesh, and Else Oyen. *Poverty and Participation in Civil Society*. Paris: UNESCO, 1997.

Axtmann, Roland, ed. *Balancing Democracy*. London: Continuum Books, 2001.

Basu, Amrita, ed. *The Challenge of Local Feminisms: Women's Movements in Global Perspective*. Boulder: Westview, 1995.

Beiner, Ronald, ed. *Theorizing Citizenship*. Albany: State University of New York Press, 1995.

Bentley, Arthur. *The Process of Government: A Study of Social Pressures.* Evanston, Ill.: Principia, 1935.

Bianchi, Robert. *Unruly Corporatism: Associational Life in Twentieth Century Egypt.* New York: Oxford University Press, 1989.

Black, Antony. *Guilds and Civil Society in European Political Thought from the Twelfth Century to the Present.* Ithaca: Cornell University Press, 1984.

Bratton, Michael. "Beyond the State: Civil Society and Associational Life in Africa." *World Politics,* 41 (April 1989), 407–30.

Burbidge, John, ed. *Beyond Prince and Merchant: Citizen Participation and the Rise of Civil Society.* Institute for Cultural Affairs International. New York: Pact, 1997.

Cantori, Louis. "Civil Society, Liberalism and the Corporatist Alternative in the Middle East." *Middle East Studies Association Bulletin,* 31, 1 (1997).

Carothers, Thomas. *Aiding Democracy Abroad: The Learning Curve.* Washington, D.C.: Carnegie Endowment for International Peace, 1999.

Carroll, Thomas. *Intermediary NGOs: The Supporting Link in Grassroots Development.* West Hartford, Conn.: Kumarian, 1992.

Chazan, Naomi, et al. *Politics and Society in Contemporary Africa.* Boulder: Lynne Rienner, 1992.

Clark, John. *Democratizing Development: The Role of Voluntary Organizations.* London: Earthscan, 1991.

Cornelius, Wayne, et al., eds. *Transforming State-Society Relations in Mexico.* San Diego: Center for US-Mexican Studies, University of California, San Diego, 1994.

Cornwell, Richard. "The Collapse of the African State." In Jakkie Cilliers and Peggy Mason, eds. *Peace, Profit, or Plunder? The Privatization of Security in War-Torn African Societies.* Pretoria, South Africa: Institute for Security Studies, 1999.

DeBary, W. T. *Asian Values and Human Rights: A Confucian Communitarian Perspective.* Cambridge: Harvard University Press, 1998.

Dekker, Paul, and Eric Uslaner, eds. *Social Capital and Participation in Everyday Life.* London: Routledge, 2001.

Department of State. *Focus on the Issues: Civil Society in the Americas.* Washington, D.C.: U.S. DOS, 2000.

De Tocqueville, Alexis. *Democracy in America.* New York: Random House, 1990.

Domínguez, Jorge. *Social Movements in Latin America: The Experience of Peasants, Workers, Women, the Urban Poor, and the Middle Sectors.* New York: Garland, 1994.

Durkheim, Emile. "The Solidarity of Occupational Groups." In Talcott Parsons, ed. *Theories of Society.* New York: Free Press, 1965.

Du Toit, Pierre. *State-Building and Democracy in Southern Africa: Botswana, Zimbabwe, and South Africa.* Washington, D.C.: U.S. Institute of Peace, 1995.

Eckstein, Susan, ed. *Power and Popular Protest: Latin American Social Movements.* Berkeley: University of California Press, 2001.

Edwards, Michael, and David Hulne, eds. *Beyond the Magic Bullet: NGO Performance and Accountability in the Post Cold War World.* West Hartford, Conn.: Kumarian, 1996.

Ehrenberg, John. *Civil Society: The Critical History of an Idea.* New York: New York University Press, 1999.

Farrington, John, David Lewis, S. Saish, and Aurea Miclat-Teves, eds. *Non-Governmental Organizations and the State in Asia: Rethinking Roles in Sustainable Agricultural Development.* London: Routledge, 1993.

Fisher, Julie. *The Road from Rio: Sustainable Development and the Non-Governmental Movement in the Third World.* Westport, Conn.: Praeger, 1993.

Foweraker, Joseph. *Theorizing Social Movements.* Boulder: Pluto, 1995.

Fowler, Alan. *Civil Society, NGOs and Social Development: Changing the Rules of the Game.* Geneva: United Nations Research Institute for Social Development, 2000.

Fox, Jonathan. *The Politics of Food in Mexico: State Power and Social Mobilization.* Ithaca: Cornell University Press, 1992.

Fox, Jonathan, and L. David Brown, eds. *The Struggle for Accountability: The World Bank, NGOs, and Grassroots Movements.* Cambridge: MIT Press, 1998.

Fox, Jonathan, Ann Craig, and Wayne Cornelius, eds. *Transforming State-Society Relations in Mexico: The National Solidarity Strategy*. San Diego: Center for US-Mexican Studies, University of California, San Diego, 1994.

Fukuyama, Francis. *Trust: The Social Virtues and the Creation of Prosperity*. New York: Free Press, 1995.

Gellner, Ernest. *Conditions of Liberty: Civil Society and Its Rivals*. New York: Penguin, 1994.

Gierke, Otto. *Political Theories of the Middle Ages*. Cambridge: Harvard University Press, 1987.

Glaser, Daryl. "South Africa and the Limits of Civil Society." *Journal of Southern African Studies*, 23 (March 1997), 5–25.

Grugel, Jean, ed. *Democracy Without Borders: Transnationalisation and Conditionality in New Democracies*. London: Routledge, 1999.

Hall, John. *Civil Society: Theory, History, Comparison*. Cambridge: Polity, 1995.

Hann, Christopher, and Elizabeth Dunn, eds. *Civil Society: Challenging Western Models*. London: Routledge, 1996.

Harbeson, John, Donald Rothchild, and Naomi Chazan, eds. *Civil Society and the State in Africa*. Boulder: Lynne Rienner, 1992.

Harvey, Neil, ed. *Mexico: Dilemmas of Transition*. New York: St. Martin's, 1993.

He, Baogang. "The Idea of Civil Society in Mainland China and Taiwan." *Issues and Studies* (June 1995), 24–64.

Huntington, Samuel. *The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century*. Norman: Oklahoma University Press, 1991.

Inglehart, Ronald. *Culture Change in Advanced Industrial Society*. Princeton: Princeton University Press, 1990.

James, Estelle. *The Nonprofit Sector in International Development*. New York: Oxford University Press, 1989.

James, Wilmot, and Daria Caliguire. "Renewing Civil Society." *Journal of Democracy*, 7 (January 1996), 56–66.

Janoski, Thomas. *Citizenship and Civil Society: A Framework of Rights and Obligations in Liberal, Traditional, and Social Democratic Regimes*. Cambridge: Cambridge University Press, 1998.

Jaquette, Jane, ed. *The Women's Movement in Latin America: Participation and Democracy.* Boulder: Westview, 1994.

Kamrava, Mehran, and Frank Mora. "Civil Society and Democratization in Comparative Perspective: Latin America and the Middle East." *Third World Quarterly,* 19, 5 (1998), 893–915.

Kim, Ksunhyuk. "Civil Society in South Korea: From Grand Democracy Movements to Petty Interest Groups." *Journal of Northeast Asian Studies* (Summer 1996), 81–97.

Korten, David. *Globalizing Civil Society: Reclaiming Our Right to Power.* New York: Seven Stories, 1998.

Kotze, Hennie, ed. *Consolidating Democracy: What Role for Civil Society in South Africa.* Stellenbosch, South Africa: University of Stellenbosch, 1996.

Kotze, Hennie, and Pierre Du Toit. "The State, Civil Society, and Democratic Transition in South Africa." *Journal of Conflict Resolution,* 39 (March 1995), 27–48.

Kuperus, Tracy. "Building Democracy: An Examination of Religious Associations in South Africa and Zimbabwe." *Journal of Modern African Studies,* 37, 4 (1999), 643–68.

Larana, Enrique, Hank Johnson, and Joseph Gusfield, eds. *New Social Movements: From Ideology to Identity.* Philadelphia: Temple University Press, 1994.

Lathan, Earl. *The Group Basis of Politics.* New York: Octagon Books, 1965.

Lehmbruck, Gerhard, and Philippe C. Schmitter, eds. *Patterns of Corporatist Policy-Making.* London: Sage, 1982.

Locke, John. *Two Treatises on Government.* New York: Cambridge University Press, 1960.

Lovatt, Debbie. "Islam, Secularism, and Civil Society." *The World Today* (August/September 1997), 226–28.

Lowi, Theodore. *The End of Liberalism: Ideology, Policy, and the Crisis of Public Authority.* New York: Norton, 1969.

MacDonald, Laura. *Supporting Civil Society: The Political Role of Non-Governmental Organizations in Central America.* New York: St. Martin's, 1997.

Madison, James. *The Federalist.* Washington, D.C.: Thompson & Homans, 1831.

Makoto, Iokibe. "Japan's Civil Society: An Historical Overview." In Yamamoto Tadashi, ed. *Deciding the Public Good: Governance and Civil Society in Japan.* Tokyo: Japan Center for International Exchange, 1999.

May-sing, Yang. "NGOs Promote a Civil Society." *Taipei Journal* (October 27, 2000), p. 7.

McAdam, Douglas, ed. *Comparative Perspectives on Social Movements.* New York: Cambridge University Press, 1996.

McGrann, James, and R. Kent Weaver, eds. *Think Tanks and Civil Societies: Catalysts for Ideas and Action.* New Brunswick, N.J.: Transaction, 2000.

Meyer, David, and Sidney Tarrow, eds. *The Social Movement Society: Contentious Politics for a New Century.* Lanham, Md.: Rowman and Littlefield, 1998.

Migdal, Joel. *Strong Societies and Weak States.* Princeton: Princeton University Press, 1986.

Mohanty, Manoranjan, Partha Nath Mukherji, and Olle Tornquist, eds. *People's Rights: Social Movements and the State in the Third World.* Thousand Oaks, Calif.: Sage, 1998.

Monshipouri, Mahmood. "Islamism, Civil Society, and the Democracy Conundrum." *The Muslim World,* 57 (January 1997), 54–66.

Moody, Peter. *Tradition and Modernization in China and Japan.* Belmont, Calif.: Wadsworth, 1995.

_______. "East Asia: The Confucian Tradition and Modernization." In Howard J. Wiarda, ed. *Non-Western Theories of Development.* Fort Worth: Harcourt Brace, 1999.

Morales, Isidro, Guillermo de Los Reyes, and Paul Rich, eds. *Civil Society and Democratization.* Thousand Oaks, Calif.: Sage Periodicals, 1999.

Near East Center. *The Civil Society Debate in Middle Eastern Studies.* Contributions by James Gelvin, Augustus Norton, Roger Gwen, and Diane Singerman.

Olvera, Alberto. "Civil Society and Political Transition in Mexico." *Constellations,* 4, 1 (1997), 105–23.

Ottaway, Marina. *Africa's New Leaders: Democracy or State Reconstruction*. Washington, D.C.: Carnegie Endowment for International Peace, 1999.

Ottaway, Marina, et al., eds. *Funding Virtue: Civil Society Aid and Democracy Promotion*. Washington, D.C.: Carnegie Endowment for International Peace, 2000.

Posusney, Marsha Pripstein. *Labor and the State in Egypt*. New York: Columbia University Press, 1997.

Putnam, Robert. *Making Democracy Work: Civil Traditions in Modern Italy*. Princeton: Princeton University Press, 1993.

_______. *Bowling Alone: The Collapse and Revival of American Community*. New York: Simon and Schuster, 2000.

Pye, Lucian. *Asian Power and Politics: The Cultural Dimensions of Authority*. Cambridge: Harvard University Press, 1985.

_______. "Civility, Social Capital, and Civil Society: Three Powerful Concepts for Explaining Asia." *Journal of Interdisciplinary History*, 29 (Spring 1999), 763–82.

Reilly, Charles, ed. *New Paths to Democratic Development in Latin America: The Rise of NGO-Municipal Collaboration*. Boulder: Lynne Rienner, 1995.

Rosenberg, Robin, and Richard Feinberg, eds. *Civil Society and the Summit of the Americas*. Coral Gables, Fla.: North South Center, 1999.

Rosenblum, Nancy, and Robert Post, eds. *Civil Society and Government*. Princeton: Princeton University Press, 2002.

Rousseau, Jean Jacques. *On the Social Contract*. New York: St. Martin's, 1978.

Rubin, Jeffrey. *Decentering the Regime: Ethnicity, Radicalism, and Democracy in Juchitan, Mexico*. London: Duke University Press, 1997.

Sabatini, Christopher. "Whom Do International Donors Support in the Name of Civil Society?" Paper presented at the 2000 meeting of the Latin American Studies Association, Miami Fla., March 16–18, 2000.

Salamon, Lester. *The Civil Society Sector*. Baltimore: Johns Hopkins University Press, Comparative Nonprofit Sector Project.

______. *The Rise of the Nonprofit Sector.* Baltimore: Johns Hopkins University Press, Comparative Nonprofit Sector Project.

______. *Social Origins of Civil Society.* Baltimore: Johns Hopkins University Press, Comparative Nonprofit Sector Project.

Salamon, Lester, and Helmust Anheir. *The Emerging Nonprofit Sector: An Overview.* Manchester: Manchester University Press, 1986.

______. *The Third World's Third Sector in Comparative Perspective.* Baltimore: Johns Hopkins University Press, Comparative Nonprofit Sector Project, 1997.

Schechter, Michael, ed. *The Revival of Civil Society: Global and Comparative Perspectives.* New York: St. Martin's, 1999.

Schmitter, Philippe, and Gerhard Lehmbruch, eds. *Trends Toward Corporatist Intermediation.* Beverly Hills, Calif.: Sage, 1979.

Seligman, Adam. *The Idea of Civil Society.* New York: Free Press, 1992.

Shin'icki, Yoshida. "Rethinking the Public Interest in Japan: Civil Society in the Making." In Yamamoto Tadashi, ed. *Deciding the Public Good: Governance and Civil Society in Japan.* Tokyo: Japan Center for International Exchange, 1999.

Slater, David. *New Social Movements and the State in Latin America.* Amsterdam: CEDLA Publication, FORIS, 1985.

Smith, Brian. "NGOs in International Development: Trends and Future Research Priorities." *Voluntas,* 4, 3, 301–25.

Splichal, Slavko, Andrew Calabrese, and Colin Sparks, eds. *Information Society and Civil Society: Contemporary Perspectives on the Changing World Order.* West Lafayette, Ind.: Purdue University Press, 1994.

Stephen, Lynn. *Women and Social Movements in Latin America: Power from Below.* Austin: University of Texas Press, 1997.

Stevens, Evelyn. *Protest and Response in Mexico.* Cambridge: MIT Press, 1974.

Syed, Anwar. "Democracy and Islam: Are They Compatible?" In Howard J. Wiarda, ed. *Comparative Democracy and Democratization.* Forth Worth: Harcourt Brace, 1999.

Tadashi, Yamamoto, ed. *Deciding the Public Good: Governance and Civil Society in Japan.* Tokyo: Japan Center for International Exchange, 1999.

Tarrow, Sidney. *Power in Movement: Social Movements and Contentious Politics.* New York: Cambridge University Press, 1998.

Truman, David. *The Governmental Process.* New York: Knopf, 1951.

Van Cott, Donna Lee, ed. *Indigenous Peoples and Democracy in Latin America.* New York: St. Martin's, 1994.

Veltmeyer, Henry, and Anthony O'Mally, eds. *Transcending Neoliberalism: Community-Based Development in Latin America.* Bloomfield, Conn.: Kumarian, 2001.

Warkentin, Craig. *Reshaping World Politics: NGO's, the Internet, and Civil Society.* New York: Rowman and Littlefield, 2001.

Warren, Kay Barbara. *Indigenous Movements and Their Critics: Pan-Maya Activism in Guatemala.* Princeton: Princeton University Press, 1998.

Weisbrod, Burton. *The Voluntary Nonprofit Sector.* Lexington, Mass.: Lexington Books, 1977.

Welch, Claude E., Jr., ed. *NGOs and Human Rights: Promise and Performance.* Philadelphia: University of Pennsylvania Press, 2001.

Wiarda, Howard J. *Corporatism and Comparative Politics.* New York: M. E. Sharpe, 1997a.

_______. *Cracks in the Consensus: Debating the Democracy Agenda in U.S. Foreign Policy.* Washington, D.C.: Center for Strategic and International Studies, 1997b.

_______. *The Democratic Revolution in Latin America.* New York: Twentieth Century Fund, Holmes and Meier, 1990.

_______. *The Soul of Latin America: The Cultural and Political Tradition.* New Haven: Yale University Press, 2001.

_______. "State-Society Relations in Latin America: Toward a Theory of the Contract State." In Howard J. Wiarda, ed. *American Foreign Policy Toward Latin America in the '80s and '90s.* New York: New York University Press, 1992.

Wiarda, Howard J., ed. *Comparative Democracy and Democratization.* Fort Worth: Harcourt Brace, 2001.

_______. *Non-Western Theories of Development.* Fort Worth: Harcourt Brace, 1999.

_______. *Politics and Social Change in Latin America.* Boulder: Westview, 1993.

Williams, Heather. *Social Movements and Economic Transition: Markets and Distributive Conflict in Mexico.* Cambridge: Cambridge University Press, 2001.

Williamson, Robert. *Latin American Societies in Transition.* Westport, Conn.: Praeger, 1997.

نبذة عن المؤلف

هوارد ج. وياردا هو أستاذ العلوم السياسية وعلاقات العمل المقارن وأستاذ كرسى ليونارد ج. هورويتز للعلوم السياسية لايبريا وأمريكا اللاتينية بجامعة مساشوسيتس بأمهرست. كما أنه كبير المشاركين فى مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية وزميل قديم بمركز وودرو ويلسون الدولى للدارسين وكلاهما فى واشنطن العاصمة. ومن بين كتبه العديدة *New Directions in American Politics, Third Edition, Introduction to Comparative Politics, European Politics in the Age of Globalization, Non-Western Theories of Development, Comparative Democracy and Democratization, Corporatism and Comparative Politics,* and *Latin American Politics and Development.*

CONTENTS

Civil Society

The American Model and Third World Development

Howard J. Wiarda

هذا الكتاب

هذا الكتاب يجئ ثمرة لنوعين من الاهتمامات المتقاربة. الأول، وهو اهتمام متواصل بالسياسات المقارنة والتنمية فى العالم الثالث: أفريقيا، وآسيا، وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط. والاهتمام الثانى، وهو اهتمام متواصل أيضاً بالسياسة الخارجية الأمريكية، ولا سيما حينما يتعلق الأمر بمدى ملائمتها أو عدم ملائمتها للعالم الثالث. وكان السؤال الرئيسى هو ما إذا كان هذان الاهتمامان يمكن أن يلتقيا يوماً ما، ويحققا تفاهماً وانسجاماً، ناهيك عن إمكانية تحركهما إلى الأمام فى تناغم. ولكن الوقائع لا تبشر كثيراً بالنجاح.

والدراسة الحالية تركز على المجتمع المدنى، الذى يعتبر أحدث ما تستخدمه الولايات المتحدة لتساعد فى قضية الديمقراطية. وهى تطرح السؤال التالى: "هل المجتمع المدنى قابل للتصدير؟" ستكون الإجابة بالنفى بطبيعة الحال: ولكن القضية هنا أكثر تعقيداً من ذلك. إذ أن الأسئلة الحقيقية يجب أن تكون: هل تستطيع الولايات المتحدة، التى تشكلت مؤسساتها السياسية على مفاهيم الديمقراطية للوك، وماديسون، وتوكفيل، وعلى تعددية مجموعات المصالح، والمجتمع المدنى، أن تفهم يوماً ما تركيبة مجتمعات العالم الثالث التى تشكلت من مفاهيم كونفوشيوسية، وإسلامية، والمفاهيم المختلفة غير الغربية التى تختلف أشد الاختلاف؟ وما الذى سيحدث إذا ما واجهت السياسة الخارجية الأمريكية، وبرنامج المعونة الخارجية الأمريكية، والمنظمات غير الحكومية الأمريكية، وجميعها قد تأثرت بشدة بنفس التقاليد الليبرالية الأمريكية، واصطدمت بمجتمعات وأمم تستند قيمها، ومفاهيمها، وأولوياتها على مؤسسات ثقافية، واجتماعية، وسياسية وتفاهمات تختلف عما لدى الولايات المتحدة؟

الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية
١٠٨١ كورنيش النيل جاردن سيتى - القاهرة